



توصيات لجنة المدراء
العامين للوزارات
بشأن التعامل مع
الجريمة والعنف في
المجتمع العربي

مستند سياسي ملخص تموز/ يوليو 2020



توصيات لجنة المدراء العامين للوزارات بشأن التعامل مع الجريمة والعنف في المجتمع العربيّ

تموّز/ يوليو 2020 مستند سياسيّ ملخّص

في شهر أكتوبر من عام 2019 أوكل رئيس الوزراء: السيد بنيامين نتنياهو إلى القائم بأعمال المدير العام لمكتب رئيس الوزراء بأن يتأس طاقم المدراء العاميين بمشاركة المدراء العاميين للوزارات التالية: وزارة الأمن الداخلي، وزارة الداخلية، وزارة العمل، وزارة الرفاهية والشؤون الاجتماعية، وزارة المساواة الاجتماعية، وزارة العدل، وزارة الإسكان، وزارة الاقتصاد، وسلطة الضرائب ودائرة الميزانيات لدى وزارة المالية. وقد كُلف الطاقم بإعداد خطة في غضون 90 يومًا تُعنى بمعالجة الجريمة الخطيرة ومنع العنف في المجتمع العربي. شارك ممثلون عن لجنة رؤساء السلطات العربية بشكل فعال في بلورة الخطة.

أعضاء الطاقم:

القائم بأعمال المدير العام لمكتب رئيس الوزراء- السيد رونين بيريتس
المدير العام لوزارة الأمن الداخلي- السيد موشيه (تشيكو) إدري
المدير العام لوزارة الداخلية- السيد مردخاي كوهين
المدير العام لوزارة العمل، والرفاهية والخدمات الاجتماعية- السيد أفيغدور كابلان
المدير العام لوزارة المساواة الاجتماعية- السيد آفي كوهين
المدير العام لوزارة البناء والإسكان - السيد حاغاي رزنيق (اعتبارًا من شهر حزيران/ يونيو 2020 تم تعيينه في منصب المدير العام لوزارة تنمية المجتمع)
المدير العام لوزارة الاقتصاد والصناعة- السيد شاي رينسكي (اعتبارًا من شهر حزيران/ يونيو 2020 السيد دافيد لبلر)
نائب المستشار القضائي للحكومة (جنائي)- المحامي أمير مراري
نائب المستشار القضائي للحكومة (مدني)- المحامي إيرز كمينيتس
نائب المدعي العام (للسؤون الجنائية)- المحامي شلومو (مومي) لمبرغر
نائب المدعي العام (للسؤون المدنية)- المحامية أوريت كوتيف
رئيس قسم الميزانيات في وزارة المالية- السيد شاؤول مريدور
رئيس وحدة يهلوم في سلطة الضرائب- السيد شلومي أستروغو
مدير قسم كبير (التربية والتعليم في الوسط العربي) في وزارة التربية والتعليم- السيد عبد الله خطيب
رئيس القسم الداخلي، مجلس الأمن القومي- السيد عميت أفراهام
كتابة التقرير: أورين كوهين، ليريت سربوس، رون مرغاليت، رافيف زيت- قسم الحكومة والمجتمع، مكتب رئيس الوزراء.

فصل الدتجاهات الوقائية: د. يमित أفاصي، رئيس قسم منع العنف، والمخدرات والكحول في سلطة الأمان المجتمعي التابعة لوزارة تنمية المجتمع.

تركيز عمل الطاقم: تامي كوهين، مكتب مدير عام رئيس الحكومة.



- أ. العوامل التي يمكن ومن المحبذ التأثير عليها 42
- ب. الفئات العمرية التي تم تحديد حاجة التركيز عليها 43
- ت. التنسيق والمزامنة بين الجهات 43
- ث. آليات الإدارة على مستوى السلطة المركزيّة 43
- ج. آليات الإدارة على مستوى السلطة المحليّة 44
- الفصل الثالث: اقتراح لحلّ- مكونات الخطّة الاستراتيجية لمكافحة الجريمة والعنف في المجتمع العربي 46**
1. جهد رئيسي ضدّ الجهات الإجراميّة وظواهر الجريمة الجسيمة 48
- أ. تعزيز تطبيق الإجراءات الاقتصادية للقانون والتطبيق المتكامل للقانون 48
- ت. إتمام تطبيق خطّة بناء قوّة الشرطة 51
- ث. تعزيز أدوات تطبيق القانون وتشدّد العقوبات بحق مخالفات حيازة الأسلحة 52
- ج. تسهيل استخدام وسائل تقنية مرئية (مراكز الكاميرات) 53
- ح. حلول بديلة لحماية الشهود والمشتكين، الذين ليسوا في إطار برنامج حماية الشهود 53
- ز. بدائل عقابية ذات طابع لتأهيلي 54
2. جهد رئيسي ضدّ الضغوط وافتراق الجهات الإجراميّة للسلطات المحليّة 55
- أ. تعزيز المراقبة في الوقت الحقيقي من قبل السلطات المحليّة 55
- ب. إبعاد الجهات الإجراميّة عن مناقصات ترعاها السلطات المحليّة 56
- ت. تعزيز منظومة المقاضاة المحليّة في السلطات المحليّة .. 58
- ث. دراسة مفهوم حماية الشخصيات العامّة 59
- ج. دراسة اعتماد الشخصيات العامّة على تمويل حملتهم الانتخابيّة 59
- ح. تطوير مؤشر مخصّص لرصد مستوى العنف والإجرام لدى موظفي السلطات المحليّة 60
3. جهد رئيسي لتعزيز البنى التحتيّة الاقتصادية- الاجتماعية- المجتمعيّة 60
- دعم تشغيل الرجال العرب من الشباب 60**
- ب. تطوير مسارات خدمة مدنيّة بهدف تشغيل شباب وشابات من المجتمع العربي 61
- ت. بناء الثقة والشراكة مع المجتمع العربي 62

- كلمة رئيس الطاقم 7
- كلمة شكر 8
- ملخص إداري 9
- أ. إجراءات تركّز على المعالجة 12
1. التعامل مع الجريمة الجسيمة 12
2. معالجة اختراق جهات الإجرام إلى السلطة المحليّة 12
- ب. إجراءات تركّز على الوقاية 13
1. تعزيز البنى التحتيّة للاقتصاديّة والاجتماعيّة والمجتمعيّة ... 13
- أ. تطوير وتعزيز آليات الإدارة وإنشاء آليّة لمتابعة تنفيذ الخطّة ... 14
- ب. إجراءات إضافيّة تقع خارج إطار هذا العمل 15
- الفصل النول: الخلفيّة- الجريمة والعنف في المجتمع العربي ... 16**
- أ. قرارات حكوميّة سابقة 17
- ب. تشكيل طاقم المدراء العامّين للتعامل مع الجريمة والعنف في المجتمع العربي 17
- ت. طريقة عمل الطاقم 18
- الفصل الثاني: معطيات وعوامل رئيسيّة للجريمة والعنف في المجتمع العربي 20**
1. حجم الظاهرة ومميّزاتها 20
- أ. ضلوع أبناء المجتمع العربي في أعمال الجريمة والعنف . 20
2. العوامل الرئيسيّة لظواهر العنف والجريمة 29
- أ. فجوات الحكم والتحدّيات المرتبطة بعلاقات المجتمع والشرطة 29
- ب. وجود جهات إجراميّة 30
- ت. توفّر الأسلحة غير القانونيّة 30
- ث. تغييرات اجتماعيّة وجهود الاندماج في المجتمع الإسرائيلي 31
- ج. الفقر، البطالة وغياب حلول الإسكان 31
- ح. توفّر الأموال النقدية وتطور الجهاز المصرفي الموازي .. 33
- ز. ضغوطات الجهات الإجراميّة على السلطات المحليّة 34
- ح. فجوات تربويّة وتسرب 37
- ط. البطالة لدى الشباب العرب 38
3. تحليل الميدان السياسي حسب اتّجاهات وقائية مختلفة .. 41
4. مفاهيم لرئيسيّة لتخطيط السياسة 42

73 قيود الاتجاه والزاوية الانتقادية

73 منع العنف في المجتمع العربي في إسرائيل من وجهة نظر اتجاه

74 الوقاية الاجتماعية

74 اتجاه الحصانة وتعزيز الصحة

74 فرضيات أساسية

74 كيف سيبدو هذا الاتجاه في مضمار السياسة؟

75 قيود هذا الاتجاه والجانب الانتقادي

75 منع العنف والجريمة في المجتمع العربي في إسرائيل بمرآة اتجاه

75 الحصانة وتعزيز الصحة

76 اتجاه المنع الوضعي

76 فرضيات أساسية

76 كيف سيبدو الاتجاه في مضمار السياسة؟

76 قيود هذا الاتجاه والجانب الانتقادي

76 منع الجريمة في المجتمع العربي في إسرائيل بنظر اتجاه المنع

76 الوضعي

77 اتجاه المنع المستند إلى المجتمع

77 فرضيات أساسية

77 منع يستهدف منطقة محددة - المنع المبني على قوات

77 المجتمع

78 قيود هذا الاتجاه والجانب الانتقادي

78 منع العنف والجريمة في المجتمع العربي في إسرائيل بمرآة اتجاه

79 المنع المستند إلى المجتمع

79 المنع حسب الاتجاه التطوري

80 قيود هذا الاتجاه والجانب الانتقادي

80 منع العنف والجريمة في المجتمع العربي في إسرائيل بمرآة اتجاه

80 المنع التطوري

81 المنع الثانوي/ المنع الانتقائي

ث. تقليص حجم الأموال النقدية الموجودة بحوزة الجمهور
62 وتلبية الاحتياجات الائتمانية

ث. إجراءات في مجال التربية والتعليم 62

ج. منظومة الشرطة البلدية 63

ح. توسيع الاستجابة الرفاهية للحد من العنف 63

خ. إعداد وتطبيق خطط تُعنى بمنع العنف، مع التركيز على
المشاركة الاجتماعية 64

د. تحسين التسلسل التأهيلي من مرحلة الحبس وحتى العودة
إلى المجتمع 64

4. جهد رئيسي لتطوير آليات الإدارة وتعزيزها وإنشاء آلية متابعة
تنفيذ الخطة 64

أ. آلية على مستوى بلدة 64

ب. برامج وأدوات التدخل 66

ت. متابعة ومراقبة تطبيق الخطة الشاملة 66

5. إجراءات مكتملة للخطة 67

أ. استمرار الجهود الرامية إلى التطوير الاقتصادي الاجتماعي 67

ب. مواصلة تنفيذ خطة منع العنف داخل الأسرة 68

ت. احتواء مالي وإمكانية الوصول إلى الجهاز المصرفي 68

ث. إغلاق الأماكن (الفتحات) في «خط التماس» الفاصل بين
إسرائيل ويهودا والسامرة مع تعزيز المراقبة عند المعابر 68

الفصل الرابع: مؤشرات لإنجاح الخطة 69

ملحق: العنف والجريمة في المجتمع العربي:

تحليل ميدان السياسة من ناحية النظريات والأبحاث 72

خلفية 72

اتجاه الوقاية الاجتماعية 73

فرضيات أساسية 73

كيف سيبدو هذا الاتجاه في مضمار السياسة؟ 73



سقط 91 ضحية من المجتمع العربي عام 2019، داخل حدود دولة إسرائيل، ولم يمر بعد سوى أقل من سنة أشهر منذ بداية عام 2020، ممّا يشكّل ظاهرة لا يمكن تجاهلها. فيكاد لا يوجد يوم واحد لا يخلو من الإبلاغ عن حوادث العنف، والعبث بالململكات، والجريمة، والعنف داخل العائلة والصراعات بين العائلات، حيث تودي هذه الأحداث بحياة الكثير من الناس أكثر من مرة. لا يمكن التسليم بهذا الواقع المرير، فيجب محاربه حرّاً شرسة وبشّى الطرق في سبيل اجتثاثه.

بناءً على إيعاز من رئيس الوزراء، السيّد بنيامين نتنياهو، تم تشكيل طاقم يضم المدراء العامّين للوزارات الحكوميّة بهدف مواجهة هذه الظاهرة بشكل واسع.

هناك من يجب أن ينسب مسببات الجريمة والعنف إلى التقاليد الثقافيّة المتّبعة في المجتمع العربي، وإلى أعراف السلوك التي تعود إلى سنوات طويلة والتي تفضّل السلوك الخارج عن نطاق القانون. بيد أنّ هذا الاتجاه يلقي بالمسؤوليّة الحصريّة على عاتق الأفراد من المجتمع العربي ولا يأخذ بعين الاعتبار تأثير عوامل الظروف المعيشيّة، والفروق في نوعيّة الخدمات العامّة وعدم المساواة في الحصول على فرص متكافئة في مجال التربية والتعليم، والإسكان والتوظيف. حينما يضاف إلى هذه الظروف البيئيّة الناقصة ظروف الفقر، والغربة، والإقصاء وعدم القدرة على الاندماج في المجتمع العام، يشكّل ذلك تربة خصبة لتكوّن بل لزيادة ظواهر الجريمة والعنف المرفوضة.

على مدار سنوات طويلة عملت دولة إسرائيل من خلال قنوات منفصلة على معالجة المجتمع العربي. فمن ناحية بذلت المساعي لتعزيز تطبيق القانون وتحسين طرق تطبيق القانون مع السكّان، وبالتزامن مع ذلك، بادرت إلى القيام بنشاط يُعنى بالتطوير الاقتصادي والاجتماعي من خلال برامج خماسيّة استثمرت فيها ميزانيات ضخمة.

في إطار عمل طاقم المدراء مدراء العامّين تمّ لأوّل مرّة تحليل شامل لمسببات هذه الظاهرة حيث تم اكتشاف روابط متعدّدة بين الظواهر المختلفة. على سبيل المثال، اكتشف أنّ سياسة التوظيف، التي حققت نجاحاً كبيراً بالنسبة لتوظيف نساء عربيّات، قد أهملت الرجال الشباب من العرب، الذين يشكّلون القسم الرئيسي من المجرمين العرب. كما اكتشف أنّ الدولة لا تمارس بشكل فعّال شتى أدوات تطبيق القانون المتوفّرة لديها بحقّ الجهات الإجراميّة. كما تبيّن بأن الدافع الرئيسي للجريمة هو اقتصادي، فقد أصبحت السلطات المحليّة العربيّة وجهة مفضلة تُستغل للاستحواذ على موارد الميزانيات التي تتدفّق إليها بطرق شبه شرعيّة.

يتناول التقرير، الذي بين أيديكم، تحليلاً واسعاً يعتمد على المعطيات الخاصّة بهذه الظاهرة، ويقترح سياسة تضع أهداف نتيجة قابلة للقياس، وتتناول في الآن ذاته الأبعاد المتعلّقة بتطبيق القانون والأبعاد المتعلّقة بالطرق الوقائيّة على حدّ سواء. ولا يمكن أن يقتصر تولّي مهمّة بهذا الحجم الهائل والتي تشكّل تحديّاً جدّياً على جهة واحدة فحسب. فمن المطلوب تضافر قوى السلطة المركزيّة والمنتخبين من قبل الشعب، والقادة المحليّين وأصحاب المناصب لدى السلطات المحليّة ومجمعات السكّان.

إنّ هذا الأزيمة قد أدت بقيادة المجتمع العربي إلى مدّ يدهم للشراكة بغية قلب هذا الاتجاه، وتغيير واقع الحياة الذي يعيشه ليس المجتمع العربي فحسب، وإنّما المجتمع الإسرائيلي برمّته. لا يجوز لنا أن نفوّت فرصة هذه الشراكة.

رونين بيريتس

القيام بأعمال المدير العامّ لمكتب رئيس الوزراء

كان من المستحيل إعداد التقرير الذي بين أيديكم لولا تطوُّع العديد من الأشخاص المفعمين بالإيمان بأنَّ وضع الجرائم والعنف الذي ينتاب المجتمع العربيّ ليس قدرًا إلهيًّا وأنَّه يمكن قلب هذا الاتجاه وتقليص حجم هذه الظاهرة.

نشكر عضو الكنيسة منصور عباس، ورئيس اللجنة الخاصّة للقضاء على الجريمة في المجتمع العربيّ، ومندوبي لجنة رؤساء السلطات العربيّة من أعضاء اللجنة المكلفّة بالقضاء على العنف وغيرهم من المنتخبين من قبل الشعب، وأصحاب المناصب في السلطات المحليّة ممّن شاركوا معنا تجاربهم اليومية، والتحدّيات التي يواجهونها يوميًّا بعد يوم، وساعة بعد ساعة، والأفكار والخطط التي من شأنها المساهمة في عكس هذا الاتجاه.

كما أوّد التوجه بالشكر لأيمن سيف، الذي ساعد على سدّ الفجوة بين وجهة نظر السياسة الحكوميّة وأرض الواقع. ولمحمود ناصر، المسؤول عن مسألة العنف في لجنة رؤساء السلطات، الذي دائمًا ما كان يساهم بملاحظاته البناءة.

ولمنظمة «ماعوز» وجمعيّة «يوزموت أفراهام» فقد علمتنا الكثير عن هذه الظواهر ومسبباتها كما ساعدتنا في الاطلاع على واقع الحياة من وجهة نظر المجتمع العربيّ.

ولزملائنا في مجلس الأمن القوميّ، ممّن ساهموا مساهمة سخية بالمعرفة الكبيرة التي اكتسبوها ليسلطوا الضوء على نقاط هامّة طيلة المشوار.

ولجميع أصحاب المناصب الكثيرين في الوزارات الحكوميّة، الذين شاركوا في الجلسات، ودوّنوا ملاحظاتهم وساعدوا على تحسين دقّة المعطيات، والرؤى والتوصيات، مع أنه يُفترض منكم القيام بذلك بشكل روتيني بصفتكم موظّفين يعملون في خدمة والرؤية، إلّا أنّ هذه المهمة قد لاقَت آذانًا صاغية لديكم، وقد تعاملتم معها بمنتهى الاهتمام والرغبة الحقيقة في تغيير هذا الواقع المرؤّع.

وللعديد من الأشخاص الآخرين الذين لا يسعنا ذكر أسمائهم، ممّا تجدر الإشارة إلى آرائهم التي ساهمت في كتابة سطور هذا التقرير.



في أكتوبر 2019، كلّف رئيس الوزراء المدير العامّ لمكتبه برئاسة طاقم من مديري وزارات حكوميّة أخرى لبحث وبلورة برنامج عمل لعلاج تفشّي أعمال الجريمة والعنف في المجتمع العربيّ. جاء ذلك بسبب تفاقم وانتشار ظواهر العنف والجريمة في المجتمع العربيّ في السنوات الأخيرة: لقد شهد عامّ 2019 91 جريمة قتل في المجتمع العربيّ.

وارتفع عدد جرائم القتل بنحو 50% خلال حوالي خمس سنوات. مقارنة بالمجتمع اليهوديّ حيث حدث 47 جريمة قتل في عام 2019، وفي ما يتعلّق بعدد السكّان، فإنّ معدل القتل أعلى بـ 7 أضعاف. وتستمرّ هذه الظاهرة في النصف الأوّل من العام 2020، حيث وقعت 44 جريمة قتل في المجتمع العربيّ (حتى تاريخ 2020-6-23).

إنّ نداء الاستغاثة الصادر عن المجتمع العربيّ بقيادة رؤساء السلطات المحليّة العربيّة بعد حالات القتل العديدة خلال عام 2019، يُعبّر عن الإدراك السائد لدى المجتمع العربيّ والذي يشتدّ على مدار السنوات الأخيرة بأنّ قضية العنف باتت تشكّل خطرًا على جودة حياة الأفراد والمجتمع، علمًا بأنّها تكلف ثمنًا بشريًا، واجتماعيًا واقتصاديًا باهظًا. وبناءً على نداء الاستغاثة هذا، توجّهت لجنة رؤساء السلطات المحليّة العربيّة إلى القائم بأعمال المدير العامّ لمكتب رئيس الوزراء مشيرة إلى أنّ محاولة معالجة مشكلة العنف والجريمة، سواء من قبل الحكومة أو من قبل مندوبي المجتمع العربيّ، قد باءت بالفشل.

هذا وسبقت عمل الطاقم عدّة قرارات حكوميّة خلال السنوات الأخيرة، التي تناولت التطوير الاجتماعيّ والاقتصاديّ للمجتمع العربيّ من خلال خطط خماسيّة مخصّصة لكلّ قطاع: الخطة الخماسيّة المعنيّة بتمكين الدور والشركس، وقرار الحكومة بتطوير فئة الأقليّات من الناحية الاقتصاديّة رقم 922، والقرار رقم 1480 القاضي بالتطوير الاقتصاديّ لفئة البدو في المنطقة الشماليّة، والقرارات بشأن خطط التطوير الاقتصاديّ والاجتماعيّ لبدو النقب رقم 3708 وتلاها رقم 2397. بالإضافة إلى ذلك، تمّ اتخاذ قرار حكوميّ رقم 1402 في شهر أبريل 2016 الذي يُعنى بتحسين الأمن الشخصيّ في المجتمع العربيّ، وأفضى إلى تخصيص موارد وإيجاد وظائف جديدة لدعم تعامل الشرطة مع قضايا العنف والجريمة. جراء عمليّة التخفيض الشامل للميزانيّات، تمّ استكمال إنجاز الخطة بشكل جزئيّ فقط. بالإضافة إلى الخطط الملموسة الواسعة النطاق التي رعتها الحكومة، والتي ساهمت في تقليص الفجوات ما بين المجتمع العربيّ والمجتمع اليهوديّ، تبين وجود حاجة لإعداد خطة حكوميّة تركز على الحدّ من حالات العنف والجريمة بشكل خاصّ، والتي تتضمن مؤشرات النتيجة الواضحة المتمثلة في انخفاض عدد حالات الجريمة الجسيم، وتؤديّ إلى تحسين السلامة الشخصيّة التي يستمتع بها المواطنون العرب. لتلبية تحدّي بهذا التعقيد البالغ، هناك حاجة لنظرة تربط الوزارات بحيث تكون شاملة وواسعة النطاق.

عمل طاقم المدراء العامّين على تقصّي ودراسة الظواهر والمعطيات المتوفّرة والتعرّف إلى المعوّقات، ثمّ أصدر توصياته بشأن خطوات السياسة التي تستهدف حلا على المدى القريب والمتوسط، إلى جانب التوصيات التي يُتوقع أن تحقق مفعولًا على المدى البعيد. وتشمل توصيات الطاقم مجموعة واسعة من المجالات، بمقتضى مبدأ العمل الذي يفيد بأنّ مشكلة العنف تستمد من تشكيلة واسعة من المصادر سواء الاقتصاديّة، أو الاجتماعيّة-المجتمعيّة، أو التربوية وغيرها. ويتطلّب تحقيق تقليص ملحوظ لحجم العنف والجريمة التصرّف عبر قنوات متنوّعة.

في مرحلة الدراسة، تمّ العثور على معطيات كثيرة، والتي رسمت صورة قاتمة لحجم الجريمة والعنف في المجتمع العربيّ. على سبيل المثال، تمّ ارتكاب 93% من مخالفات إطلاق النار، و64% من حالات القتل، و61% من مخالفات إحراق الممتلكات التي سُجلت في عام 2018 من قبل مواطنين عرب. ممّا يشكّل الشاهد على نسبة تورّط المواطنين العرب العالية في ارتكاب الجرائم الجسيمة في إسرائيل. علاوةً على ذلك، كان 34% من الأشخاص الذين أُدينوا بشنّى أنواع المخالفات في عام 2017 من العرب. بمعنى أنّه سواء في الجرائم الجسيمة أو بقية أنواع الجريمة فإنّ نسبة ضلوع المواطنين العرب أعلى بكثير من نسبتهم، ضمن إجمالي عدد السكّان في

إسرائيل التي تبلغ %21. كما يُعتبر أبناء المجتمع العربي المتضررين الرئيسيين بهذه الظواهر، نظرًا لحقيقة أن قسمًا ملموسًا من الجرائم تُرتكب داخل نطاق المجتمع العربي نفسه. وقد وجد الطاقم أن دور الشباب العرب في مخالفات إجرامية أعلى بكثير من دور الشباب اليهود في هذه الحالات؛ وبالتالي فيجوز التخمين أن تركيز الجهد على هذه الفئة السكانية أي الرجال العرب من الشباب قد يسهم في تحسين حجم ظواهر الجريمة إلى حد كبير.

يرتبط أحد العوامل الرئيسية في صورة الجريمة الجسيمة بانتشار واسع للأسلحة غير القانونية وبارتفاع حاد في حجم استخدامها. حيث تُستخدم هذه الأسلحة لارتكاب مخالفات جسيمة، مثل القتل، والسرقة بالإكراه وابتزاز مقابل الحماية، وكذلك لكسب القوة في إطار صراعات بين جهات إجرامية ونزاعات بين عائلات. إن سهولة التي يمكن من خلالها الحصول على أسلحة نارية (بأعمال السرقة، والسطو، والتخريب من يهودا والسامرة ومن دول الجوار وحتى بالإنتاج الذاتي) مع انعدام الردع الكافي من استخدامها قد أدت إلى شيوع استخدامها وإلى استخدامات واسعة للوسائل القتالية. ونتيجة لانعدام الشعور بالأمان الشخصي، من المعروف أن المواطنين العاديين باتوا هم كذلك يملكون السلاح، علمًا بأنهم يشعرون أنهم يضطرون للتعامل مع نزاعات أو لحماية عائلاتهم بشكل مستقل، وبدون تدخل سلطات القانون.

وتتعاظم ظاهرة إطلاق النار أيضًا على خلفيّة وجود سوق سوداء رائجة، التي تشكّل ساحة النشاط الرئيسية للجهات الإجرامية في البلدات العربية، التي تفرض عقوبات عنيفة بحق الأشخاص الذين لا يسدّدون ديونهم. حيث تتغذى السوق السوداء من حجم الأموال الكبير المتوفّرة بحوزة الجمهور لعدّة أسباب: هذا ما كان معهودًا سابقًا، إذ يرتبط وجود المال بالقوة والمكانة الاجتماعية الرفيعة، وبإيرادات لا يتمّ الإبلاغ عنها وكذلك الإيرادات الناتجة عن تصرفات غير مشروعة، وإمكانية الوصول المنخفضة للخدمات المالية (القروض، قروض الإسكان) وبطء استخدام وسائل الدفع البديلة، يغذي مجتمعًا السوق السوداء بمبالغ طائلة من الأموال.

قد أدت عمليّة الدراسة وصياغة التوصيات إلى انكشاف الطاقم على ظاهرة أخرى مرتبطة بالجريمة، والتي تستهدف موظفين في السلطة المحليّة. حيث وصف أشخاص منتخبون من قبل الشعب، وأصحاب مناصب، وممثلون عن المجتمع المدني وغيرهم من الجهات تعرّضهم لظاهرة واسعة النطاق من الضغوطات، والتهديدات والعنف التي تمارسها منظمات إجرامية على موظفي السلطة المحليّة. حيث يتعرّض رؤساء بعض المجالس المحليّة العربية وأصحاب المناصب لمحاولات ابتزاز، وتهديدات بالقتل، وإطلاق النار باتجاه منازلهم، والاعتداء الجسديّ والعبث بالممتلكات. علمًا بأنّ الجهات الإجرامية تسعى للاستحواذ على ميزاتٍ تصل إلى السلطات المحليّة وتعمل من خلال طرق مختلفة على كسبها، بما في ذلك خوض مناقصات تعلنها السلطة واللجوء لممارسة التهديدات والابتزاز من أجل كسبها. تتطلب هذه الظاهرة استجابة حكوميّة شاملة وجذرية، سواء من ناحية حماية رؤساء السلطات المحليّة وأصحاب المناصب مع التركيز على حل لغز الجريمة الموجه ضدّهم أو من ناحية اتّخاذ الإجراءات البنيوية التي ستسهم في إبعاد الجهات الإجرامية عن بؤر صناعة القرارات.

في موضوع العنف لوحظت أيضًا اختلافات كبيرة وفروقات ما بين المجتمع اليهودي والمجتمع العربي. إذ أبلغ الطلاب العرب عن تورّطهم في ممارسات عنف بنسب أعلى بكثير من المجتمع اليهودي؛ أمّا معدّلات الاستحقاق للحصول على شهادة البجروت، فهي ورغم تحسّن ملموس طرأ على مدار السنوات الأخيرة، ما زالت أقلّ بكثير من نظيرتها في المجتمع اليهودي، في حين أنّ نسبة التسرّب تُعتبر أعلى بكثير، خاصّة وسط سكّان النقب من المسلمين والبدو. وتضاف إلى المعطيات الخاصّة بمجال التربية والتعليم المعطيات الخاصّة بمعدّلات التوظيف، والتي تشير خلال السنوات الأخيرة إلى انخفاض معدّلات التوظيف للرجال العرب من الشباب وإلى ظاهرة مقلقة تتمثّل في «بطالة» الشباب العرب. هذه الفروقات، إلى جانب عدم إجادة اللغة العبريّة، تشكّل عوائق ملموسة أمام اندماج الشباب العرب في المجتمع الإسرائيليّ بل تشكّل سببًا رئيسيًا لظواهر الجريمة لديهم.

إحدى الظواهر الأخرى التي تمّت مناقشتها خلال الجلسات هي كثرة حالات العنف داخل الأسرة، ومن ضمن ذلك معدّلات مرتفعة لقتل النساء مقارنةً مع القطاع العام. وتجدر الإشارة إلى أنّ الحكومة قد صادقت للتوّ على خطة وطنية شاملة تُعنى بمعالجة العنف داخل الأسرة، حيث تمّت المصادقة في التاريخ الموافق 6-1-2019 على قرار الحكومة رقم 4439 بشأن توسيع المساعي الرامية إلى تقليص ظاهرة العنف داخل الأسرة، وقضت، من بين أمور أخرى، بإعطاء أولوية للمجتمع العربيّ في تخصيص الموارد. في ضوء ذلك، لقد أوصى طاقم المدراء العامّين بعدم القيام بأيّ أعمال إداريّة أخرى في هذا الموضوع، وإنّما الاعتماد على الخطة الوطنية التي تمّ إعدادها، والتي تعمل وزارة الرفاهيّة هذه الأيام على تطبيقها.

وبضمن مسبّات العنف الأخرى يمكن الإشارة إلى أزمة الإسكان التي اجتاحت المجتمع العربيّ، ومشكلة تنظيم تسجيل العقارات وعدم إمكانية الوصول إلى مصادر الائتمان في مجال الإسكان. حيث تسهم هذه المسائل هي الأخرى في نشوء ظواهر الجريمة وتستلزم التعامل المركّز الإضافي، عدا الذي يُبذل في إطار هذا العمل.

في مرحلة التعرّف إلى المعوقات وإعداد التوصيات العمليّة انقسم عمل الطاقم إلى صعيدين: صعيد الجريمة الجسيم وصعيد العنف، وذلك إدراكاً بأنّ الصعيدين مرتبطان ببعضهما البعض إلا أنّهما يقتضيان الاستجابة بطرق مكثّفة ومختلفة. فعلى صعيد الجريمة عُقدت جلسات ضمن العديد من الجهات، ومن بينها مجلس الأمن القوميّ ووزارة الأمن الداخليّ وشرطة إسرائيل ووزارة الداخليّة ووزارة العدل ووزارة الماليّة- سلطة الضرائب، وسلطة التنفيذ والجباية، وسلطة منع غسل الأموال وبنك إسرائيل. ووجد الطاقم أنه يجب اتّخاذ إجراءات ملموسة من قبل السلطة المركزيّة، بما في ذلك الإجراءات التشريعيّة والتطبيق المتكامل للقانون. وعلى صعيد التعامل مع العنف من المطلوب الحصول على دعم من خلال الخطط الحكوميّة المتاحة في مجال التربية والتعليم مع تعزيز الخطط في مجال الرفاهية (التي تنفّذها وزارة التربية والتعليم، ووزارة الرفاهية، والعمل والخدمات الاجتماعيّة، ووزارة المساواة الاجتماعيّة، ووزارة التنمية الريفيّة، والنقب والجليل). بالإضافة إلى ذلك، المطلوب اتّخاذ إجراءات من قبل الدولة والتي تهدف إلى تعزيز قدرة السلطات المحليّة على مواجهة ظواهر العنف والجريمة. فيجب أن تشكّل السلطات المحليّة العربيّة ركيزة أساسية في منع العنف ضمن نطاقها والعمل في سبيل ذلك بشكل يتلاءم مع الخصائص والاحتياجات المحليّة.

ويشدّد على أنّ الطاقم قد وجد أنّ ظواهر الجريمة والعنف تمسّ بالمجتمع العربيّ برمّته ولا تنحصر على البلدات العربيّة. حيث تُعدّ ظواهر الجريمة الجسيمة شائعة جدّاً حتّى في المدن المختلطة وتمسّ إلى حدّ كبير بشعور جميع السكّان بالأمن الشخصيّ. وبالتالي فإنّ لجنة المدراء العامّين ترى ضرورة ممارسة كافة أدوات التدخّل المقترحة في البلدات العربيّة وفي المدن المختلطة على حدّ سواء.

تتعلّق توصيات الطاقم بكلّ الصعيدين (الجريمة والعنف) وتنقسم إلى أعمال تركّز على المعالجة، وأعمال تركّز على الوقاية، في سبيل معالجة جذور المشكلة وتكوين مغناطيس أقوى للاندماج الطبيعيّ بدلاً من الانزلاق نحو ارتكاب جرائم جنائيّة. في ما يلي خلاصة التوصيات:

أ. إجراءات تركّز على المعالجة

1. التعامل مع الجريمة الجسيمة

- تركيز الجهد على العوامل المؤدّية إلى الجريمة المنظّمة، انطلاقاً من الإدراك بكونها المسبّبات الرئيسيّة لظاهرة الجريمة الجسيمة.
- توسيع نشاط تطبيق القانون المتكامل والاقتصاديّ، مع استخدام كافّة جهات تطبيق القانون المتاحة، وتعزيز التعاون القائم في ما بينها ضدّ جهات الجريمة المنظّمة.
- استكمال خطة بناء قوّة الشرطة التي لم تطبّق بأكملها وتوسيعها (نشر مراكز الشرطة في البلدات العربيّة وتجنيد شرطيّين)، بما في ذلك تحويل الكوادر البشريّة لتعزيز الوحدات اللوائيّة والقطريّة للعمل ضدّ الجريمة المنظّمة وتعزيز إجراءات تطبيق القانون الرادعة المحليّة.
- تسهيل استخدام الوسائل التقنيّة، التي تتمّ ممارستها بشكل جزئيّ فقط حالياً (الكاميرات)، ومن ضمن ذلك اعتماد أفكار الإدارة والتحكّم، التي من شأنها التغلّب على معوّقات مثل مشاكل الميزانيات، والصيانة وإمكانيّة وصول الهيئات القانونيّة إلى معلومات.
- تعديل قوانين وتعزيز الإجراءات، التي تدعم مساعي تطبيق القانون ضدّ مخالفات الوسائل القتاليّة.
- تكثيف الجهود الرامية إلى تطبيق القانون ضدّ ظاهرة ابتزاز مقابل الحماية، والتي تضّرّ بجهود التطوير الاقتصاديّ في البلدات العربيّة بشكل خاصّ.
- توفير تدابير جديدة لحماية الشهود والمشتكين عدا برنامج حماية الشهود.
- النظر في إمكانيّة اللجوء، في الحالات المناسبة، لتتّخاذ إجراءات عقابيّة لا تشمل الحبس الفعليّ، مع تفضيل مسارات تشمل الدمج في برامج تأهيليّة في المجتمع، التي من شأنها توفير أدوات للاندماج الطبيعيّ في المجتمع والحيلولة دون ترسيخ دوائر الجريمة.

2. معالجة اختراق جهات الإجرام إلى السلطة المحليّة

- ترسيخ المراقبة في الوقت الحقيقيّ للأموال المنقولة إلى السلطات من خلال تطبيق قرار الحكومة رقم 193 العائد إلى شهر أيار 2009 بشأن إنشاء سلطة المراقبة الحكوميّة للسلطات المحليّة، أو بطرق أخرى، على النحو الذي تحدّدّه وزارة الداخليّة.
- تغيير إجراءات المناقصات في السلطات المحليّة على نحو يحدّ من إمكانيّة تأثير المنظّمات الإجراميّة على أصحاب المناصب في السلطة وكسب المناقصات، ومن ضمن ذلك:
 - تشجيع طرح المناقصات من قبل جهات فوق السلطة أو خارجيّة (مجلس اقتصاد السلطة المحليّة/ عنقود سلطات).
 - تغيير تركيبة الأعضاء في لجنة المناقصات (بناءً على التوصية الواردة في تقرير الطاقم عن دراسة طرق تعزيز فرض القانون والنزاهة في السلطة المحليّة، لعام 2016).
 - اعتماد إجراءات شراء إلكترونيّة بغية ضمان المساواة ومنع القدرة على التأثير على صحّة إجراءات المناقصة، وضمن ذلك إجراء تعديلات قانونيّة إذا لزم الأمر.
- تعزيز منظومة المقاضاة المحليّة في السلطات المحليّة أو في إطار العناقيد، بغية تعزيز الحكومة المحليّة.

- تحسين مدى حماية المنتخبين العرب من قبل الشعب وأصحاب المناصب العامة في الوسط العربي، الذين يتعرضون لضغوط وتهديدات من الجهات الإجرامية.
- إحكام المراقبة والتحكّم بمصادر تمويل المرشحين خلال حملة انتخابات للسلطات المحليّة.
- تطوير مقياس اختباريّ، والذي يختبر مدى انكشاف موظفي السلطة المحليّة على ظواهر الجريمة والعنف وشعورهم بالأمان في بيئة العمل.

ب. إجراءات تركز على الوقاية

1. تعزيز البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية

- تقليص ظاهرة البطالة لدى الرجال العرب من الشباب (بأعمار تتراوح بين 18 و24 عامًا) من خلال المساعدة على تعيينهم في أطر (عمليّة/ دراسيّة) وتزويد الغطاء الضروري، بما في ذلك دراسات اللغة العبريّة، كجزء من تشكيلة الإمكانات المتنوعة، وهناك مجال لتوسيع ملموس لمنظومة الخدمة الوطنية- المدنيّة التي تتيح للشباب العرب إمكانيّة المساهمة في المجتمع بالتزامن مع كسب المهارات التي ستسمح بمواصلة الاندماج في سوق العمل.
- تعزيز الثقة والشراكة مع المجتمع العربيّ من خلال تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين الخدمات الحكوميّة وإتاحة الوصول إلى أدوات المساعدة الحكوميّة المتاحة أمام المواطنين العرب والمصالح التجارية المملوكة من قبل مواطنين عرب، سواء في الحيز الحقيقي أو الافتراضي، مع التركيز على عناصر الوعي، والتوعية والإعلام للمجتمع العربيّ.
- دراسة الخطوات المعنيّة بزيادة إمكانيّة الوصول إلى الجهاز المصرفيّ وتلبية الاحتياجات الائتمانية للعائلات من أجل تقليص الاعتماد على القروض من السوق الرماديّة، ومن ضمن ذلك تقليص استخدام الأموال النقديّة الموجودة بحوزة المواطنين العاديين وتشجيع التصرف الماليّ السليم.
- الترويج لإجراءات تتخذها وزارة التربية والتعليم بهدف الحدّ من ظاهرة العنف في المدارس العربيّة بموجب خطة محددة المعالم تمّ إعدادها، مع التركيز على معالجة 171 مدرسة (ابتدائية، إعدادية، ثانويّة) تشهد مستوى مرتفعًا للعنف.
- إلى جانب العديد من البرامج التي تقوم الوزارات الحكوميّة المختلفة بتفعيلها والتي تهدف للتأثير بشكل غير مباشر على تقليص معدّلات العنف (على سبيل المثال، برامج منع التسرّب، والتربية غير الرسميّة). ويُقترح زيادة وتخصيص الوسائل لتفعيل مبادرات وبرامج تهدف بشكل مباشر إلى ردع الجريمة والحدّ من الأفعال الإجراميّة والسلوكيّات الخطيرة، مع الحرص على عدّة مبادئ:
 - إثبات صلة مباشرة بين الخطة / الإجراء وتقليص حجم الظاهرة، ممّا يتطلّب وضع مؤشّرات النتيجة المحدّدة، التي سيتم قياسها بشكل دوريّ ودائم، بناءً على المعطيات الإداريّة قدر الإمكان وعلى استطلاعات الرأي النوعيّة.
 - رصد الجمهور المستهدف من قبل الخطط والتركيز على الأشخاص الموجودين «على شفير» التدهور والتسرّب إلى عالم الجريمة.
 - الاهتمام بشكل خاصّ باندماج المجتمع وبناء الحصانة المجتمعيّة.
 - مشاركة جهات المراقبة في الوزارات الحكوميّة عند اختيار أصحاب المناصب الذين سيعملون على تطبيق الخطط وضمان التدريب والإرشاد اللائقين لأصحاب المناصب.

- وُجد أن الشرطة البلدية تحقق فعالية لدى السلطات المحلية في القطاع العام في تطبيق القانون بحق مخالفات جودة الحياة وتعزيز الشعور بالنظام العام. حيث يُقترح توسيع الشرطة البلدية ليشمل كافة السلطات العربية التي تستوفي المعايير الموجودة والتي لا تتواجد فيها الشرطة البلدية بعد (يدور الحديث عن 11 سلطة محلية). من المهم دعم التنفيذ إلى جانب دراسة مدى الفعالية في البلديات حيث يتم تنفيذ الخطة والقيام بالملاءمات ، إذا كانت ضرورية، في نموذج التنفيذ. بالتزامن مع ذلك، من المخطط دراسة تغيير معيار الحجم، لتستطيع السلطات المحلية العربية، التي يقل عدد سكانها عن 20,000 نسمة، والتي تشهد معدلات عنف مرتفعة مع غياب مركز أو نقطة شرطة فعالة، الانضمام هي الأخرى إلى الخطة. إضافة لذلك، ونظرًا للأوضاع الاقتصادية الصعبة للسلطات المحلية العربية، يُقترح دراسة تكوين تباين بما يخص مشاركة السلطة المحلية مقارنةً مع القطاع العام.
- توسيع أدوات الرفاهية التي تعمل على تقليص العنف.
- تحسين التسلسلية التأهيلية بدءًا بمرحلة الاعتقال والحبس وانتهاءً بمرحلة العودة إلى المجتمع، مع تمكين المجتمع وتجنيد له دور في هذه المهمة. من أجل تقييم مدى جهوية المجتمع وقدرته على لعب دور، فمن المطلوب تطوير مقياس مقارن لدراسة الحصانة المجتمعية، الذي سيتخذ كأساس لاتخاذ قرارات بشأن تحديد أولوية بشأن توزيع الموارد ومنح إعفاء إداري.

أ. تطوير وتعزيز آليات الإدارة وإنشاء آلية لمتابعة تنفيذ الخطة

من أجل إقامة حوار مشترك، وتطوير أدوات وتفكير واسع بشأن طريقة التعامل الأفضل مع الجريمة في المجتمع العربي، يُقترح تشكيل طاقم مشترك يضم الجهات القائمة على تطبيق القانون والاستشارة لدى الوزارات الحكومية المختلفة، الذي سيعقد جلسات منتظمة مع مندوبي المجتمع العربي ومع هيئات أخرى مختصة من الوزارات الحكومية المختلفة.

سيعمل الطاقم على مشاركة المعلومات، وإيجاد حلّ لقضايا قضائية وإزالة العوائق. ويُقترح بأن يحدّد المستشار القضائي للحكومة طريقة إدارة الطاقم، ومسؤولياته، وتحديد طرق عمله وأعضائه.

أمّا قضايا العنف، فيجب على السلطة المحلية أن تشكّل عنصرًا محوريًا في الحدّ من أحداث العنف في نطاق حدودها، فيما يتعلق بأيّ حلّ سيتمّ إيجاده، كما أنها تحتاج الأدوات والدعم بغية تطبيق المسؤولية المشتركة مع السلطة المركزية. من أجل إدارة منظومة بلدية فعالة وإحداث تغيير في وضع العنف والجريمة على المستوى المحلي، يجب على رئيس السلطة تولى المسؤولية وتفعيل كافة الجهات للعمل المشترك في إطار لجنة توجيه بلدية واحدة، يكون تحت لوائها أصحاب المناصب من مجالات تطبيق القانون، والتربية والرفاهية، والشباب والمتطوعين، والوالدين والسكان. يوصى بإشراك جهات من القطاع التجاري والاجتماعي في هذا الدعم مما سيعزّز القدرة على تلبية التحديات العديدة. كما يجب استيفاء الشروط التالية: توفر أصحاب المناصب الذين يتحلون بالمقدرة والمهارات المناسبة في السلطة المحلية؛ وتشكيل صورة للأوضاع بحيث تستند إلى المعطيات، وتعتمد على مختلف الموارد المعلوماتية، بما في ذلك شفافية المعلومات الواردة من الشرطة بشأن نتائج إجراءات تطبيق القانون (مثلًا، حلّ لغز ملقّات، والتقدّم بلوائح اتهام وما شابه ذلك)؛ وزيادة مشاركة السكان في صناعة السياسة وتولي دور في تطبيقها؛ تحديد النتائج المتفق عليها والقيام بعمليات قياس دورية شفافة؛ وعمل كافة الجهات في البلدة -من القطاع العام، التجاري أو الاجتماعي على حدّ سواء بالتعاون في ما بينها. ويُقترح بأن يتم إنشاء الآليات البلدية للتعامل مع قضايا العنف تحت قيادة سلطة الأمن المجتمعي باعتبارها الجهة المنسقة الحكومية على المستوى البلدي. وستملك السلطة الأدوات اللازمة لمراقبة عمل الآليات البلدية، كذلك تقديم تحفيزات للبلديات التي تتصرّف كما ينبغي. يتعيّن على الوزارات الحكومية توفير سلة أدوات، تختار السلطة المحلية من بينها الأدوات الأنسب لها لتلبية للاحتياجات الفردية والمجتمعية.

بالإضافة إلى ذلك، وحفاظًا على النظرة الشاملة لظواهر الجريمة والعنف وللتأكد من التطبيق الناجع والفعال لهذا التقرير، من المطلوب وجود وزارة حكوميّة رائدة، تتولى المسؤولية عن متابعة العمل الحكوميّ متعدّد الوزارات، والمساعدة في حلّ المعوقات النظامية وإبلاغ الحكومة عن تحقيق أهداف واضحة تتمثل في تقليص أحداث الجريمة والعنف وزيادة الأمان الشخصيّ للسكان في الحيّز العام. يُقترح بتكليف مكتب رئيس الوزراء بأداء هذه المهمة.

ب. إجراءات إضافية تقع خارج إطار هذا العمل

خلال عمل طاقم المدراء العامّين أثّرت قضايا عديدة تخصّ مجالات التطوير الاقتصاديّ والاجتماعيّ، الذي يرتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتغذية ظواهر الجريمة والعنف. بطبيعة الحال، هذه الخطّة لا تأتي لتحل محلّ أو لتتضمن بين طياتها كافة أنشطة الحكومة للتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في المجتمع العربيّ، لكن ساد إجماع وسط طاقم المدراء العامّين، على أهميّة بالغة في مواصلة هذه الجهود، لا سيما على خلفيّة الانتهاء الوشيك للعمل بقرارات الحكومة رقم 922 بحلول نهاية العام 2020. ويشدّد على أنه بغياب استمرار النشاط الحكوميّ المكثف للتطوير الاقتصاديّ والاجتماعيّ فلن تكون هناك أي جدوى للنشطة الرامية إلى القضاء على الجريمة والعنف. وبشكل خاص، لقد اكتشف طاقم المدراء العامّين أنه من بين مجمل الإجراءات للتطوير الاقتصاديّ والاجتماعيّ فإنّ القضايا التالية تحظى بأهميّة زائدة في سياق منع الجريمة والعنف في المجتمع العربيّ.

- تطوير المناطق الصناعيّة في البلدات العربيّة- سواء باعتبارها وسيلة لزيادة فرص العمل المتاحة أمام الشباب العرب أو أساسًا من أسس متانة السلطات المحليّة العربيّة.
- تحسين مستوى إتقان اللغة العربيّة- في ضوء الأهميّة البالغة الكامنة في إجادة اللغة باعتبارها عاملًا يتنبأ بنجاح الاندماج والقدرة على كسب الرزق في سوق العمل.
- المعالجة الشاملة لأزمة الإسكان - تسجيل الأراضي، والتخطيط والقروض. في مجال الحصول على أئتمان الإسكان (قروض الإسكان، المشكّنتا) يشوب المجتمع العربيّ خلل بنيوي عميق، الذي يعود إلى غياب الملكية على الأصول والصعوبة في تسجيلها من أجل أخذ قرض إسكان. يدور الحديث عن قضية ذات أبعاد قانونيّة معقّدة بقدر ما تكون جوانبها الاقتصاديّة. وقد اعترف الطاقم بمحوريّة هذا الموضوع فأوصى بتكريس التفكير الجدّي له بشكل منفصل.
- استمرار تطبيق خطّة منع العنف داخل الأسرة، بموجب قراري الحكومة رقم 2820 من التاريخ الموافق 2017-7-7 ورقم 4439 من التاريخ الموافق 2019-1-6.
- الاحتواء الماليّ- في الوقت الراهن، المواطنون العرب (على غرار الوسط المتديّن من اليهود) لا يستهلكون الخدمات الماليّة بنفس الحجم الذي يستهلكها المجتمع بشكل عام. إذ يفضل الكثيرون منهم التقليل من امتلاك واستخدام حسابات البنك وبطاقات الائتمان ووسائل الدفع الإلكترونيّة، بينما يتعوّدون على حيابة الأموال النقديّة واستخدامها لإنجاز المعاملات. ما عدا التداعيات التي قد تترتب عن ذلك بالنسبة للنشاط غير القانونيّ، والذي تهدف هذه الخطّة لحلّه، فهناك تداعيات اقتصاديّة واسعة النطاق لغياب الاحتواء الماليّ بالنسبة للمجتمع العربيّ والاقتصاد الإسرائيليّ برمّته. وقد بدأ بنك إسرائيل عمله الاستراتيجي الواسع في هذا الموضوع، والذي يتعدّى الحجم المقترح من قبلنا لتقليص حجم الأموال النقديّة الموجودة بحوزة المواطنين العرب.

الفصل الأول: الخلفية- الجريمة والعنف في المجتمع العربي

داخل حدود دولة إسرائيل تطوّر واقع مروّع من العنف والجريمة في قسم كبير من المنطقة العربيّة الإسرائيليّة. هذا الواقع لا يمكن تقبله نظرًا لشدّته ورسوخه، كونه يؤثّر على قدرة المواطنين العرب على الاندماج في المجتمع بشكل سليم، وعلى قدرة الأعمال التجاريّة على أن تسيّر وتتطوّر في البلدات العربيّة، وكذلك على قدرة السلطات المحليّة على اعتماد وتوفير الخدمات الاجتماعيّة المناسبة، وعلى قدرة المجتمع العربيّ برمّته على عيش حياة مدنيّة وطبيعيّة.

إنّ معدّلات العنف والجريمة في المجتمع العربيّ أعلى بشكل ملموس من نسبتهم ضمن إجماليّ السكّان. حيث تشهد مخالقات الجريمة الجسيمة معدلًا مرتفعًا. وتعاني العديد من أنظمة السلطة المحليّة من سوء الوظيفة، بينما يتنافس جهاز التربية والتعليم مع منظمات إجراميّة، تعرض على الشباب الذي تتفاوت أعمارهم بين 18 و24 عامًا "أموال سهلة" مستغلة "الفراغ" التعليمي والتوظيفي وكونهم معرّضين للجروح عن الطريق المستقيم، حيث يتعرّض الحيز العام للإهمال ومناطق معيّنة تُعدّ «أحياء جريمة». حيث تنعدم فيها قوّة الردع لدى الشرطة وسلطة القانون، وهناك هيمنة للوفاء العشائري والعائلي. في مثل هذا الواقع، عدم ثقة المواطنين العرب بالمؤسّسات وشعورهم بالخوف على سلامتهم في بيئة السكن العامة والخاصّة لديهم أمر لا يشكّل مفاجأة.

خلال السنوات الأخيرة يشنّد الاعتراف لدى المجتمع العربيّ- الجمهور الواسع والإدارة المحليّة والقطريّة- بأنّ العنف هو قضية شائكة، تشكّل خطرًا على جودة الحياة الخاصّة بالأفراد والمجتمع وأتّه يكلف ثمنًا بشريًا واجتماعيًا واقتصاديًا باهظًا. إنّ الحكومة الإسرائيليّة هي الأخرى ملزمة بالتعامل مع هذه الظاهرة المروّعة التي تصدّرت جدول الأعمال العام، وتلتزم اتخاذ إجراءات بغية الحدّ من العنف في المجتمع العربيّ انطلاقًا من رؤيتها الشاملة لكافة الفئات السكّانية.

خلال الآونة الأخيرة تدهورت الأوضاع لدرجة أنّه وللأول مرّة منذ سنوات طويلة وّجّهت لجنة رؤساء السلطات العربيّة نداءً رسميًا للقائم بأعمال المدير العامّ لمكتب رئيس الوزراء، وأشارت إلى أنّ محاولة معالجة مشكلة العنف والجريمة، سواء من قبل الحكومة أو من قبل مندوبية المجتمع العربيّ قد باءت بالفشل. ويعود حسب أقوالهم هذا الفشل، بين أشياء أخرى، لأنّ المعالجة كانت موضعية وجزئية حيث لم يُقم تعاون بين الجهات المختصة من الجانبين: حكومة ومجتمع عربيّ.

كان ذلك بمثابة مدّ يد استثنائية الذي يدعو للتفكير الجوهريّ، والمشارك والممنهج في كيفية معالجة الظاهرة بشكل متكامل ومنسجم، مع دراسة كافة المجالات التي تؤثّر على الجريمة والعنف.

حسب اعتقادنا، فإنّه ومن أجل التأثير على مثل هذه المنظومة المعقدة المطروحة أمامنا، يطلب من مصممي السياسة وصناع القرارات الانفصال عن الأنماط الفكرية القديمة والتقليدية والتعامل مع التحديّ انطلاقًا من التفكير الإبداعي، والشجاع مع الاستناد إلى معطيات وتعريف مؤسّرات النتيجة الواضحة.

خلال العمل تمّ استعراض إجراءات كثيرة اتخذتها الحكومة عبر الوزارات الحكوميّة المختلفة. حيث كانت إحدى الظواهر البارزة ليس غياب عمل الحكومة، وإنّما اتّجاهات العمل التي تم اختيارها وقد حققت فعلا إنجازات رائعة، خلقت في نفس الوقت نواقص وفروقات في مجالات أخرى، والتي لم يتم توقعها مسبقًا. يمكن إيجاد أمثلة على ذلك من خلال تخصيص الموارد للسلطات المحليّة التي زادت ضغوطات منظمات الجريمة على التلييات البلديّة؛ العلاج الجذري الذي بادرت إليه الشرطة ضد منظمات الجريمة في الوسط اليهوديّ قد أدّت إلى تكوين فراغ، ملأته جهات مجرمة عربيّة؛ والتركيز على زيادة معدّلات تشغيل النساء العربيّات، الذي أهمل معالجة الرجال العرب، ولا سيما الرجال من الشباب.



أ. قرارات حكوميّة سابقة

خلال العقدين الأخيرين تعمل الحكومة بالنسبة للفئات المستهدفة بأسلوب برامج خماسيّة خاصّة بكل مجموعة. في هذا الإطار تمت المصادقة على عدة قرارات حكوميّة، تمثل الهدف وراءها في معالجة التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة للمجتمع العربيّ (برنامج خماسي يُعنى بتمكين الدروز والشركس رقم 959 قامت بتخصيص أكثر من 3 مليارات شيكل جديد، بينما قام نشاط الحكومة الرامي للتنمية الاقتصاديّة لدى فئات الأقلّيات في أعقاب القرار رقم 922 بتخصيص مبلغ حوالي 15 مليار شيكل. وقضى قرار الحكومة رقم 1480 المعني بالتطوير الاقتصاديّ لفئة البدو في المنطقة الشماليّة بتخصيص مبلغ 900 مليون شيكل وبرامج التنمية الاقتصاديّة الاجتماعيّة للبدو في النقب قامت، بموجب القرار رقم 3108 والذي تبعه، رقم 2397 مجتمعيّن، بتخصيص مبلغ يزيد عن 4 مليارات شيكل جديد اعتبارًا من 2011).

القاسم المشترك لكل البرامج هو اعتراف صناع القرارات والجهات المهنية العاملة في الوزارات الحكوميّة بأن الاندماج الاقتصاديّ للمجتمع العربيّ يشكّل محرك نمو رئيسيّ للاقتصاد وأداة هامة لتقليص الفروقات الاجتماعيّة. وقد أشارت نقطة البداية إلى وجود فروقات ملموسة بين اليهود والعرب في سلسلة من المؤشّرات منها على سبيل المثال نسبة التوظيف، ونسبة الأكاديميين، وأداء جهاز التربية والتعليم، وإمكانيّة الوصول إلى المواصلات العامة ومتانة السلطات المحليّة. إن تضافر جهود الوزارات المتعددة مع تعديل آليّات تخصيص الميزانيّات الحكوميّة تستند إلى معايير مميزة وتسعى إلى تحقيق مؤشّرات نتيجة واضحة، قد أديا إلى إنجازات لا يستهان بها. فعلى سبيل المثال، طرأ ارتفاع في توظيف النساء، وتحسن في مستوى المواصلات العامة وارتفاع ملحوظ في نسبة الأكاديميين في المهن التي تدر دخلًا عاليًا. ومع ذلك، ما زلنا بعيدين عن تقليص الفجوات في العديد من المجالات.

عدا برامج التنمية الاقتصاديّة الاجتماعيّة، تم في شهر أبريل 2016 اتخاذ قرار الحكومة رقم 1402 بشأن تعزيز الشعور بالأمان الشخصيّ في المجتمع العربيّ. وقد تناول الأخير تحسين مستوى الأمان الشخصيّ في الوسط العربيّ وتعزيز الشعور بالأمن في أورشليم القدس من خلال تخصيص موارد وتوفير فرص عمل لأجل إنشاء مراكز شرطة جديدة، وتعزيز مراكز الشرطة الموجودة، وتعزيز المنظومات العمليّة الإضافية، ومأسسة عمليات التعاون وتعزيز منظومة دعم للشرطة. بين الأعوام 2016 و2019 تم إنشاء 7 مراكز شرطة جديدة، وتخصيص 750 رجل شرطة، وتجنيد 420 شخصًا من أبناء المجتمع العربيّ إلى صفوف الشرطة، ونصب كاميرات في الحيز العام وإنشاء مديرية تُعنى بتحسين خدمات الشرطة في المجتمع العربيّ، والتي ترأسها ضابط برتبة لواء. إلى جانب الإنجازات، هناك نواقص أيضًا. وقد عكس القرار التعامل مع تحديّ الأمان الشخصيّ كمشكلة أحادية الأبعاد، تعتمد فقط على حجم تواجد الشرطة في البلدات العربيّة، ولم تقدّم أي استجابة لمجمل القضايا التي تؤثر على انعدام الأمان الشخصيّ وتغذي ظواهر العنف والجريمة في المجتمع العربيّ. بالتالي، فإنّ القرار لم يشمل أي تطرق إلى حاجة توفير نظرة شاملة لكافة الوزارات الحكوميّة، التي تُعتبر ضرورية للتعامل مع مثل هذا التحديّ المعقد، كما لم يتم تحديد مؤشّرات نتيجة تتناسب مع الميزانيّات الأخرى التي خصّصت. كما أن تطبيق البرنامج لم يُستكمل نظرًا لتغيير أولويات وزارة الأمن الداخليّ بسبب عمليّة الخصم الشاملة التي اضطرت الحكومة للمصادقة عليها.

ب. تشكيل طاقم المدراء العامّين للتعامل مع الجريمة والعنف في المجتمع العربيّ

في أكتوبر 2019، بعد سنة دموية أودت بحياة 91 شخصًا، بادر رئيس الوزراء إلى تشكيل طاقم مدراء عامّين برئاسة القائم بأعمال المدير العامّ لمكتب رئيس الوزراء وبمشاركة مدراء عامّين من الوزارات الحكوميّة التالية: وزارة الأمن الداخليّ، وزارة الداخليّة، وزارة العمل، والرفاهية والخدمات الاجتماعيّة، وزارة المساواة الاجتماعيّة، وزارة العدل، وزارة الإسكان، وزارة الاقتصاد، وسلطة الضرائب وقسم الميزانيّات في وزارة الماليّة. وقد كُلف الطاقم بإعداد خطة في غضون 90 يومًا تُعنى بمعالجة الجريمة والعنف في المجتمع العربيّ بمشاركة مزيد من الجهات المختصة في عمله. وتمّ الإيعاز إلى الطاقم بالتركيز على معالجة الجريمة الجسيمة ومنع العنف. ولعب ممثلون عن لجنة رؤساء السلطات العربيّة دورًا فاعلًا في إعداد الخطة.

هذا وعمل الطاقم حسب المراحل التالية:

1. تحديد الوضع المنشود وخصائصه، بما في ذلك مؤشّرات النتيجة المتفق عليها؛
2. التعرّف إلى العوائق الرئيسيّة التي تزيد من صعوبة تحقيق الوضع المنشود؛
3. طرح سياسة كل وزارة وتوصيات بشأن التغيير المطلوب؛
4. إعداد "نظريّة تغيير"؛
5. الدمج وتعريف المجالات التي يجب تركيز الجهود عليها واتجاهات التصرف حسب المجالات.

ت. طريقة عمل الطاقم

مع بداية عمل الطاقم تشكّل الإدراك بأنّ القضية الشائكة المطروحة عليه ألا وهي العنف والجريمة في المجتمع العربيّ تتكون من مواضيع متعدّدة ومن مشاكل مختلفة. وقد تبدو الظواهر «الطاغية على السطح» مشابهة، لذا يمكن الربط، على سبيل المثال، بين حالات العنف داخل الأسرة، والشجار بين الشباب وابتزاز مقابل حماية من مصلحة تجارية، وتحديد جميع ذلك كأعراض مشاكل العنف والجريمة في المجتمع. مع ذلك ورغم الخط الواصل ما بين هذه الظواهر، إلا أنه من الأصحّ التعامل معها ودراستها بشكل منفصل. علمًا بأنّ حالات كثيرة تسبّب الظواهر المذكورة أعلاه قد تختلف عن بعضها البعض، وبالتالي فإنّ الحلّ المقترحة يجب أن تكون هي الأخرى مميزة عن بعضها البعض ومختلفة، مع الحفاظ على الصلة بينها وعلى تجانس المسار المقترح ومبادئ العمل فيه.

لذا تقرّر معالجة هذين الموضوعين من خلال محورين متوازيين. وركّزت مناقشات الجريمة على قضايا المخالفات الجسيمة المرتكبة: مخالفات القتل وإطلاق النار، والأسلحة، وإضرار النار، والسرقه بالإكراه وابتزاز مقابل الحماية؛ ضمّت المناقشات الجهات القائمة على منع مثل هذه المخالفات، وبشكل خاصّ وزارة الأمن الداخليّ، وشرطة إسرائيل، وسلطة الضرائب ووزارة العدل- بحضور واسع للاستشارة والتشريع، ونيابة الدولة وسلطة حظر غسل الأموال. وقد ركّزت مناقشات العنف على العوامل الأكثر «لطافة»، حيث شارك فيها ممثلون عن الوزارات الاجتماعيّة (العمل والرفاهية، التربية والتعليم، المساواة الاجتماعيّة، العدل). في المرحلة الأولى تمّ إنجاز عمل شامل ولملمة بيانات من مصادر إدارية ومن السلطات نفسها (الوزارات الحكوميّة، الشرطة، دائرة الأخصاء المركزيّة). بالإضافة إلى ذلك، تمّ التوجه إلى منظمات اجتماعيّة وإلى باحثين، الذين تقدموا هم أيضًا بأوراق موقف وشاركوا المعلومات الوفيرة، كل من وجهة نظره وحسب خبرته. وتجدر الإشارة ضمنها إلى منظمّة «ماعوز»، وجمعيّة «يوزموت أفراهام»، ومنظمّة «أمين»، و«إجودات هجليل»، وجمعيّة «سيكوي» ومعهد دراسات الأمن القومي. وتمّت بلورة المعلومات الوفيرة التي جمعت لتشكّل استنتاجات مدعومة بمعطيات بشأن الظواهر الرئيسيّة المرتبطة بالجريمة والعوامل المسببة لها. وقد طلب من مدراء العامّين للوزارات المشاركة في الطاقم تعيين ممثلين عن لجنة رؤساء السلطات حيث أجريت استشارات مستمرّة مع الشخص المنتدب من قبل لجنة

رؤساء السلطات ألد هو السيّد أيمن سيف. في شهر مارس تمّ التخطيط لإجراء عمليّة مشاركة الجمهور، بالتركيز على الشباب، إلد أنّ أزمة الكورونا عرقلت تنفيذ الخطط فتم تأجيل تنفيذ العمليّة. أما موضوع العنف، فأجريت مناقشات جوهرية متعددة القطاعات شارك فيها، غير المسؤولين الحكوميين، الأخصائيون ومديري المدارس وكبار الباحثين الأكاديميين وأصحاب المناصب الرفيعة في جمعيات القطاع الثالث الذين ينتمون جميعًا للمجتمع العربيّ. من أجل جسّ النبض على أرض الواقع، أجرى طاقم المدراء العاميين في شهر ديسمبر جولة في أم الفحم، عُقدت في إطارها جلسة مع رؤساء السلطات الذين يمثلون لجنة رؤساء السلطات ورؤساء السلطات من منطقة وادي عارة، وكذلك حديث مع رجال أعمال تحدّثوا عن التداعيات الاقتصادية المترتبة عن العنف والجريمة، ولقاء مع زوجة وأم، قُتل زوجها وابنها في منزلهما. وقادت شرطة إسرائيل الجولة في البلدة، وأقيمت خلالها أيضًا زيارة لمركز التحكّم بالكاميرات البلدي. وترك هذا اللقاء المباشر مع الميدان انطباعًا راسخًا لدى طاقم المدراء العاميين وأكد على التصوّر بأنه الكلام يدور عن مهمّة بالغة التعقيد، ومتعددة الجوانب والأبعاد تستلزم التعاون بين الوزارات الحكوميّة فيما بينها وبين الوزارات والسلطات المحليّة.

الفصل الثاني: معطيات وعوامل رئيسية للجريمة والعنف في المجتمع العربي

1. حجم الظاهرة ومميزاتها

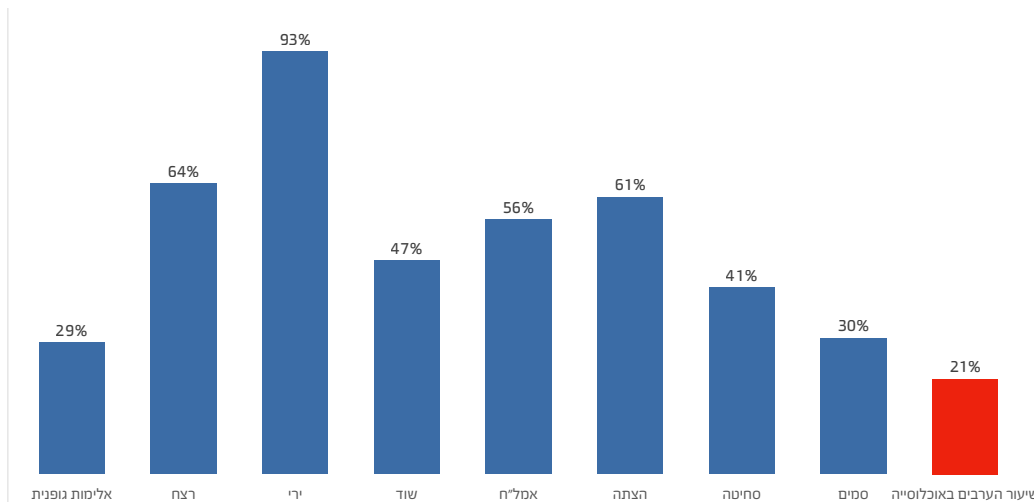
أ. ضلوع أبناء المجتمع العربي في أعمال الجريمة والعنف

تشير معطيات الجريمة إلى أنّ الفروقات بين المخالفات التي يتم ارتكابها في الوسط اليهودي والعربي هائلة: نسبة البالغين من العرب ممن تم إدانتهم لدى المحاكم عام 2017 بلغت 7.1 لكل 1000 شخص، مقابل 3.2 أشخاص فقط وسط البالغين اليهود. ورغم أن المجتمع العربي لا يشكل إلا حوالي 21% من مجموع السكّان، إلا أنّ حوالي ثلث (33.7%) الأشخاص الذين أدينوا لدى المحاكم عام 2017 (سواء من البالغين أو القاصرين) كانوا من أبناء المجتمع العربي.¹

وتفيد المعطيات الواردة ضمن مجلة الإحصائيات السنوية الصادرة عن شرطة إسرائيل لعام 2019 بأنّ نسبة 45.7 من المجرمين هم من العرب.² ويتجسّد رقم أخطر في الحصة النسبية للعرب من حالات الاعتقال كونه يشير إلى أن 61% من الاعتقالات تقريباً ونحو 42.8 من لوائح الاتهام عام 2019 صدرت بحق أبناء المجتمع العربي.³ وكذلك تمّ تحويل 20,771 مواطناً، من بينهم 8,213 من العرب إلى مكتب مراقب سلوك البالغين، أي ما يعادل نسبة 40% من جميع الأشخاص الذين تم تحويلهم.⁴

بالإضافة إلى ذلك، عندما يتم النظر إلى ضلوع العرب في أعمال الجريمة الجسيمة، بمعنى مخالفات القتل، وإطلاق النار، وإضرار النار، والأسلحة والعنف الخطير وما شابه ذلك، فإنّ الفروقات تتوسّع أكثر. هكذا، على سبيل المثال، تمّ ارتكاب 93% من مخالفات إطلاق النار عام 2018 من قبل عرب (انظروا الرسم البياني).⁵

ضلوع أبناء المجتمع العربي في الجرائم الخطيرة (2018)

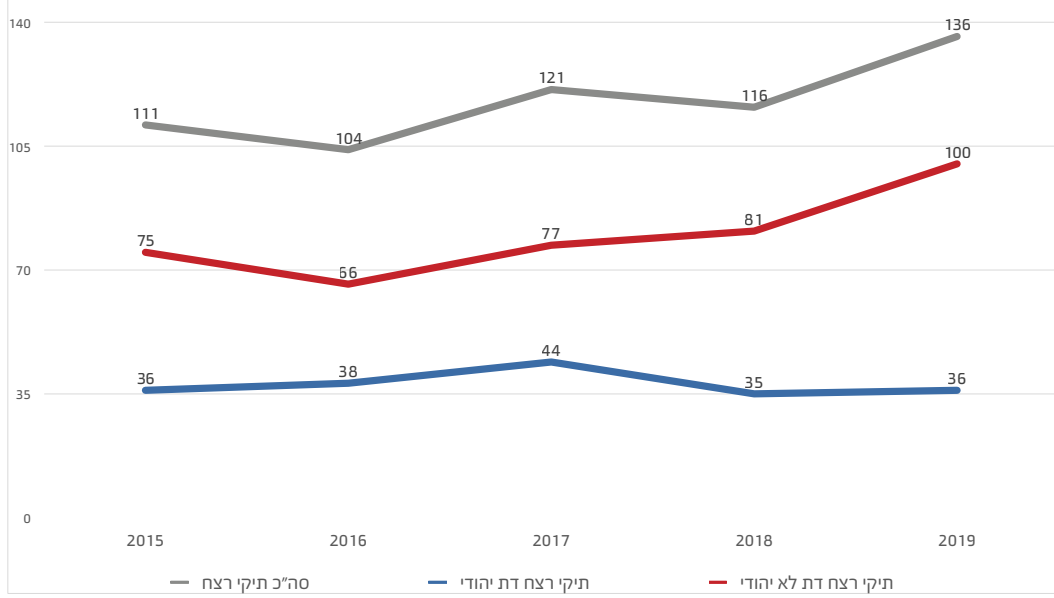


1 الجريمة والقضاء، مجلة إحصائيات سنوية لإسرائيل 2019 العدد 70، موقع دائرة الإحصاء المركزية.

2 التعريف المتبع لدى الشرطة لعبارة «مجرم» هو شخص فُتحت له ملفات بسبب تهمة معيّنة نُسبت له. ويتم عد المجرم مرة واحدة في الفترة حتى إذا كان مشتبهاً أو فتحت له عدة ملفات خلال الفترة.
3 مجلة الإحصائيات السنوية الصادرة عن شرطة إسرائيل لعام 2019.
4 معطيات صادرة عن مكتب مراقب سلوك البالغين، وزارة الرفاهية، 2019.
5 معطيات الملفات الجنائية، وزارة الأمن الداخلي، 2018.



ضحايا أعمال القتل (ملفات بدافع جنائي)، حسب السنوات وديانة الضحية



ويشار إلى أنّ هذه البيانات تتطرق فقط إلى الشكاوى والتوجّهات التي تم تقديمها، وقد تكون المعطيات الحقيقية أعلى حتى؛ حيث تدعي جهات تنتمي إلى المجتمع العربيّ أن قسماً ملموساً من حالات إطلاق النار لا يتم إبلاغ الشرطة بها أصلاً وذلك نتيجة انعدام الثقة في استعداد الشرطة أو في قدرتها على الاستجابة لذلك. ووجد استطلاع الأمان الشخصي أجريته جمعية «مبادرات أفراهام» (2017) أن 15% من المستجوبين العرب لم يكونوا ليلبغوا الشرطة لو شهدوا حالة جريمة خطيرة (قتل، سرقة، إطلاق النار، متاجرة المخدرات).⁶

1. حيازة وسائل قتالية غير قانونية

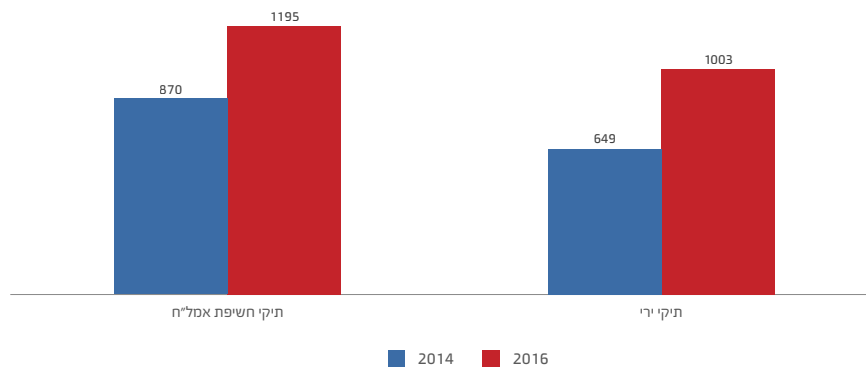
أحد خصائص ومسببات ظاهرة الجريمة في المجتمع العربيّ هو وجود وتوفّر أسلحة من أنواع مختلفة لدى المجتمع العربيّ على نطاق أوسع عشرات الأضعاف مقارنةً من المجتمع اليهودي. وكتب مفتش الدولة (2018) أن «التوفّر الكبير للوسائل القتالية في المجتمع العربيّ يؤدي إلى زيادة عدد أحداث العنف الخطير مثل القتل المتعمّد والقتل غير المتعمّد والاعتداء. حيث تحدث أعمال العنف هذه في بلدات المجتمع العربيّ، والتي سقط معظم ضحاياها من أبناء المجتمع العربيّ. إن مخالفات الوسائل القتالية وإطلاق النار تشكّل خطراً على الحياة وتمسّ ليس المتورّطين فيها بل بالأمان الشخصي وجودة حياة الأبرياء». ⁷ من الصعب معرفة المعطيات الدقيقة بشأن حجم حيازة الوسائل القتالية في المجتمع العربيّ، إلّا أنّ التقديرات تقدّر وجود عشرات الآلاف بل مئات الآلاف من الأسلحة غير القانونية بمعنى البنادق والمسدسات والقنابل اليدوية والألعاب النارية وغير ذلك. مع ذلك، قد تقدّم معطيات مختلفة المقاييس تدل على هذا الحجم، وبالتأكيد توفير تقييمات بشأن الفروقات ما بين المجتمع العربيّ والمجتمع اليهودي. مثلاً، معطيات ملفات إطلاق النار لدى شرطة إسرائيل بين الأعوام 2014 و2016 تبيّن أن 95% من الملفات ارتبطت بالتحقيق مع مشتبه عربيّ، مقابل 5% فقط مع مشتبه يهودي.⁸

6 مؤشّر الأمان الشخصي في المجتمع العربيّ 2017، جمعية «يوزموت أفراهام»، الصفحة 30.
7 مفتش الدولة، «تعامل شرطة إسرائيل مع حيازة الوسائل القتالية غير القانونية وأحداث إطلاق النار في بلدات المجتمع العربي» (2018)، الصفحة 17.
8 هناك، الصفحة 26.

بالإضافة إلى استخدام بنادق يتم استخدام القنابل اليدوية (قنابل صوتية، شظايا، غاز ودخان)، والألعاب النارية، التي تُستخدم لإطلاق النار مباشرةً باتجاه مبانٍ في إطار صراعات بين العائلات.⁹

كما يتبيّن من خلال تقرير المفتش أنه رغم حدوث ارتفاع في عدد ملقّات اكتشاف الوسائل القتاليّة بين الأعوام 2014 و2016، والذي كان من المفروض أن يقلل عدد أحداث إطلاق النار، حيث طرأ بالتزامن مع ذلك ارتفاع ملحوظ في عدد ملقّات إطلاق النار التي فُتحت في ذات الفترة (انظروا الرسم البياني). الاستنتاج الذي يتم التوصل إليه من ذلك هو أن الإجراءات «المعيارية» التي تتخذها الشرطة لتقليص أحداث إطلاق النار غير كافية إذ تقتضي الضرورة إطلاق عمليّة نظامية وشاملة من أجل تحقيق ذلك. ويتطابق هذا الاستنتاج مع رد فعل الشرطة إزاء هذه المعطيات ضمن تقرير المفتش الذي يفيد «بأنّ ضبط الوسائل القتاليّة بغية تخفيض كمّيّة الأسلحة القتاليّة وعدد ملقّات إطلاق النار غير كافٍ بل يجب التعامل مع موضوع أعمال التهريب على الصعيد اللوائيّ في موضوع تجار الأسلحة والجهات المصنعة لها بشكل خاص».¹⁰

عدد ملقّات إطلاق النار وعدد ملقّات الكشف عن الوسائل القتاليّة في المجتمع العربي، 2014 و2016



المصدر: المعطيات الصادرة عن الشرطة والتي يعالجها مكتب مفتش الدولة، تقرير مفتش الدولة (2018)

2. شعور الأمان الشخصي

ترد معطيات الجريمة والعنف في المجتمع العربي أيضًا في تقارير السكّان العرب ضمن الاستبيانات والاستطلاعات بشأن شعورهم بالأمان الشخصي. مثلاً، يفيد استطلاع الأمان الشخصي الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزيّة لعام 2018 بأنّ شعور الأمان الشخصي لدى المستجوبين العرب كان أقلّ نسبيًا إلى حدّ كبير من الشعور بالأمان لدى اليهود، حيث أبلغ 13.4% أنهم لا يشعرون بأمان على أنفسهم في منطقة سكنهم، بينما بلغ المعدل الموازي بالنسبة لليهود 9.3%. أما الخوف من التعرّض للذّي بسبب أعمال عنف في منطقة السكن، فالفروقات تتزايد إذ أجاب 8.5% من المستجوبين اليهود أنّهم يخافون ذلك، مقابل 15.6% قدّموا نفس الإجابة ضمن المستجوبين العرب.¹¹

9 بغال حداد، أطروحة جامعية - الوسائل القتاليّة والأسلحة غير القانونيّة في المجتمع العربي كتهديد على الأمن القومي (كلية الأمن الوطني، 2019)، الصفحة 61.

10 مفتش الدولة (2018)، الصفحة 30.

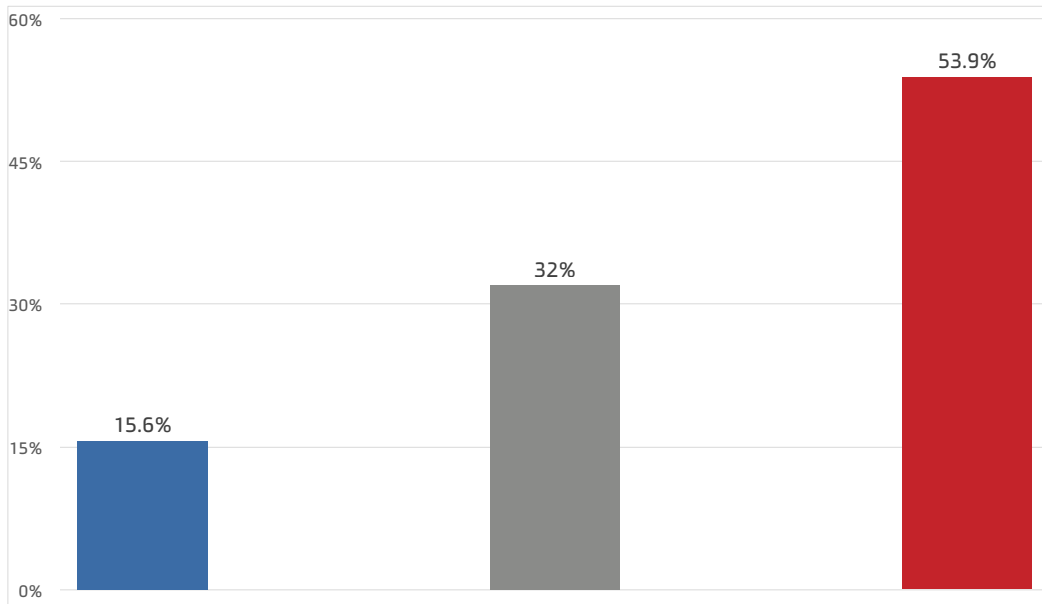
11 استطلاع الأمان الشخصي لعام 2018، دائرة الإحصاء المركزيّة، الصفحة 123.

https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/2019/1767_bitachon_ishy_2018/h_print.pdf

مع ذلك، لم يجب إلا 7% من المستجوبين العرب أنهم تضرروا بالجرائم خلال الأشهر الـ 12 التي سبقت الاستطلاع، مقابل 12.7% أبلغوا عن ذلك لدى المستجوبين اليهود¹² وقد يدل الفرق بين هذين المعطين إلى أن العنف الذي يشهده المجتمع العربي "يركّز" على مناطق معيّنة ويضر مباشرةً بقسم صغير نسبيًا من السكّان العرب، إلا أن تأثيره على الشعور بالأمان لدى السكّان أكبر بكثير وفي المقابل، قد يعود الفرق أيضًا إلى الإبلاغ الجزئي والردّ الناقص على بعض الأسئلة.

وقد يعود الإبلاغ الناقص كذلك لعدم ثقة المواطنين العرب بمؤسّسات الدولة، ومن بينها الجهات الرسميّة، مثل دائرة الإحصاء المركزيّة. وبالحقيقة فإنّه تتبيّن صورة أخطر بكثير من استطلاعات أجريت من قبل جهات مدنيّة: فوجد استطلاع الأمان الشخصي الذي أجرته جمعيّة «يوزموت أفراهام» لعام 2017 أن نسبة العرب الذين تضرّروا نتيجة العنف أو الجريمة على مدار السنوات الـ 3 التي سبقت الاستطلاع بلغت 4%، مقابل 3% من المستجوبين اليهود. فيما يخص سؤال «إلى أي مدى تشعر بأمان في بلدتك؟»، أجاب 32% من المستجوبين العرب بـ «إلى حدّ قليل» أو «إطلاقًا»، ممّا يشكّل نسبة أكبر بحوالي 2.5 أضعاف من المجتمع اليهودي، حيث قدم 13% فقط هذه الإجابة.¹³ وقد أجاب 53.9% من المستجوبين العرب على سؤال مماثل ضمن استطلاع العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل أجرته «جمعيّة الجليل» لعام 2018، بشأن «مدى الخوف من الوقوع ضحيّة للعنف» أن لديهم «خوفًا معقولًا» أو «خوفًا شديدًا» (أنظروا المقارنة أدناه).¹⁴

الشعور بالأمان الشخصي لدى المواطنين العرب، الاستطلاعات المختلفة 2017-18



بالإضافة إلى استطلاعات الأمان الشخصي والمعطيات الواردة من الشرطة، التي تشير على ما يبدو إلى ظاهرة الإبلاغ الناقص، يمكن الاستدلال بخصوص أحجام ظاهرة العنف في الوسط العربي من معطيات وزارة الصحة، التي تفيد بكون العرب نسبة كبيرة من المتعرّضين لأعمال العنف الخطيرة في إسرائيل، بما يفوق نسبتهم من مجمل السكّان بالكثير. وعلى هذا النحو، يتبين من معطيات وزارة الصحة لعام 2018 أنه في 27% من التوجّهات

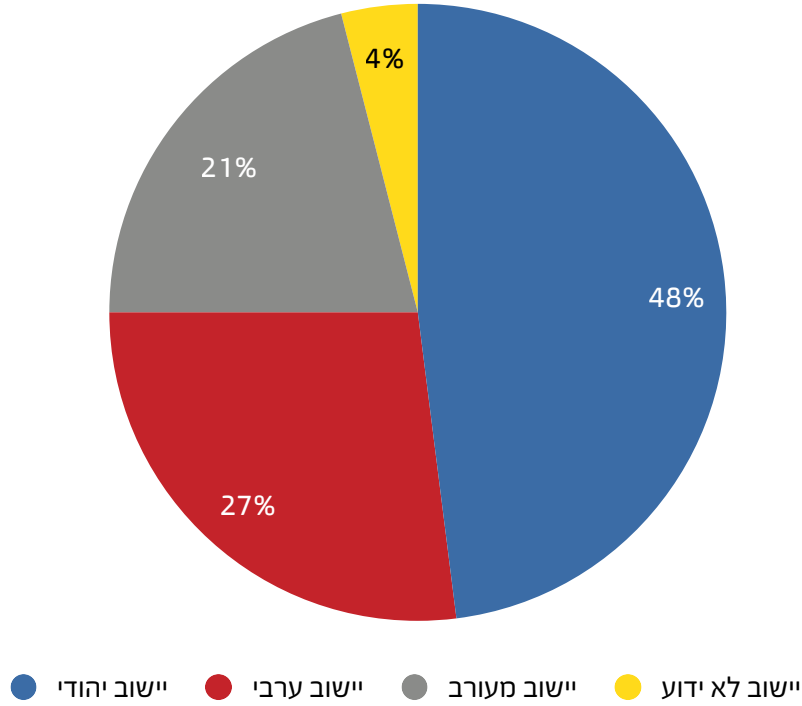
¹² هناك، الصفحة 99.

¹³ مؤشّر الأمان الشخصي في المجتمع العربي 2017، جمعيّة «يوزموت أفراهام».

¹⁴ استطلاع العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل لعام 2018، «جمعيّة الجليل»، الصفحة 296.

إلى غرف الطوارئ بسبب الاستهداف المتعمد (الاعتداء، المشاجرة، الطعن، إطلاق النار وما شابه ذلك) وصل الأشخاص المحولون من بلدات عربيّة و21% من مدن مختلطة، وذلك مقابل الـ 48% الذين وصلوا من بلدات يهوديّة (انظروا الرسم البياني).¹⁵

التوجّهات إلى غرفة الطوارئ بسبب الاعتداء المتعمد، حسب الديانة والبلدة (2018)



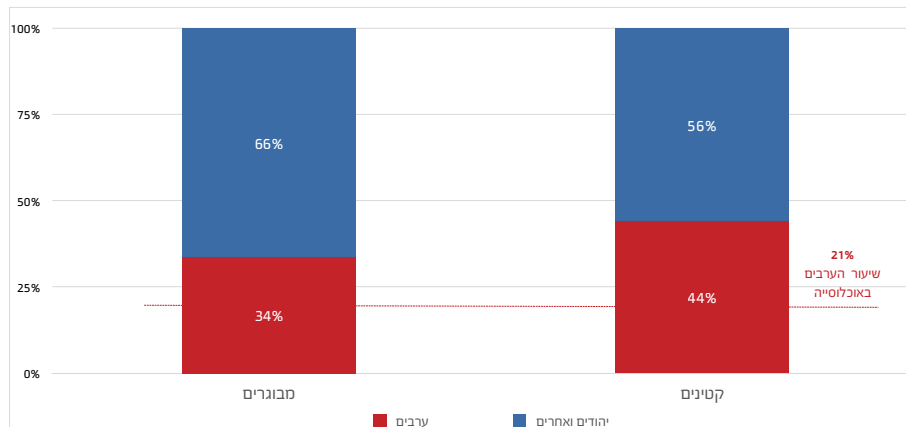
وبالإشارة إلى بلدات معيّنة تتبيّن صورة تفيد بأن أكثر البلدات عنفًا هي عربيّة: من بين البلدات الـ 50 التي يسكن فيها أكثر من 1000 ساكن والتي شهدت أكبر عدد من التوجّهات إلى غرفة الطوارئ مقارنةً مع عدد السكّان بسبب الاعتداءات المتعمدة بلغ عدد البلدات اليهوديّة 5 فقط. حيث يجسّد هذا الرقم الفجوات الشاسعة بين مستوى العنف في البلدات العربيّة وتلك الموجودة في البلدات اليهوديّة.

3. ب. بروز الشباب العرب من بين مرتكبي المخالفات

كما ذكر أعلاه فإن نسبة المخالفات التي يرتكبها العرب أعلى من العدد النسبي ضمن مجمل السكّان؛ وهذا الرقم ينطبق سواء على البالغين أو الشبّان. مع ذلك، يشير التمعّن إلى طبقات عمريّة مختلفة على أنّ الفرق في ارتكاب مخالفات بين القطاعين هو أعلى لدى السكّان الشباب ففي حين شكلت نسبة العرب البالغين الذين تمت إدانتهم قضائيًا في عام 2017 34%، بينما بلغت نسبتهم بين القاصرين 44% من إجمالي المدانين (انظروا الرسم البياني).¹⁶

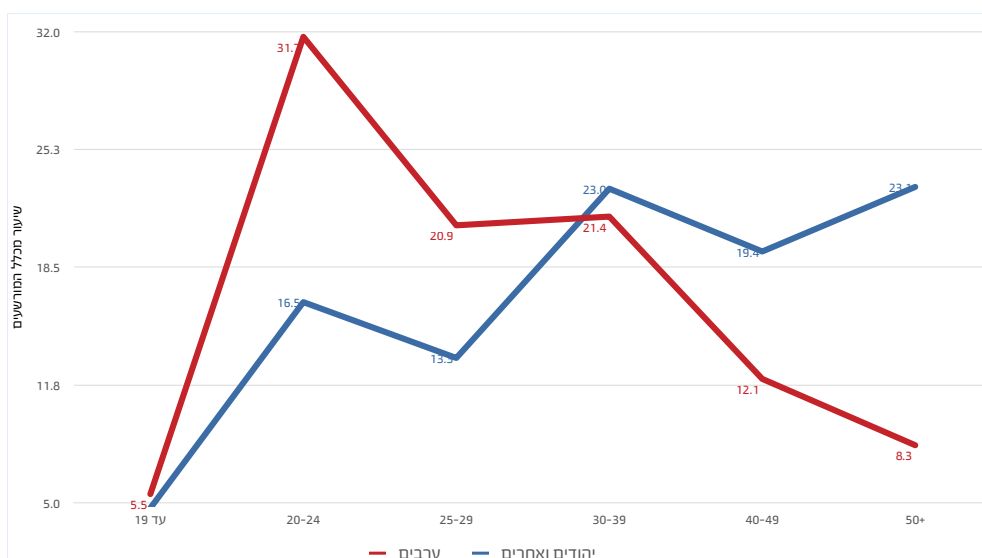
15 معطيات صادرة عن وزارة الصّحة لعام 2018 (المعالجة: مكتب رئيس الوزراء، 2020).
16 الجريمة والقضاء، ملف إحصائيات سنوي لإسرائيل 2019 رقم 70، موقع دائرة الإحصاء المركزيّة. تشير المعطيات إلى سكّان إسرائيل فقط.

نسبة الفئات السكانية من إجمالي عدد البالغين والقاصرين المدانين، لعام 2017



بالإضافة إلى ذلك، يمكن ملاحظة بروز الشباب وسط مرتكبي المخالفات داخل الوسط العربيّ مقابل قسم الشباب النسبي من مرتكبي المخالفات اليهود فيبينما تراوحت أعمار نسبة 31.7% من المدانين في الوسط العربيّ ما بين 20 و24 عامًا، لم تشكّل هذه الأعمار سوى 16.5% من المدانين فقط. يمكن ملاحظة الصورة الكاملة، التي تجسد بروز الشباب وسط مرتكبي المخالفات في الوسط العربيّ، من خلال الرسم البياني التالي:

قسم الفئات العمريّة المختلفة من بين البالغين المدانين قضائيًا، سواء من اليهود والعرب، لعام 2017

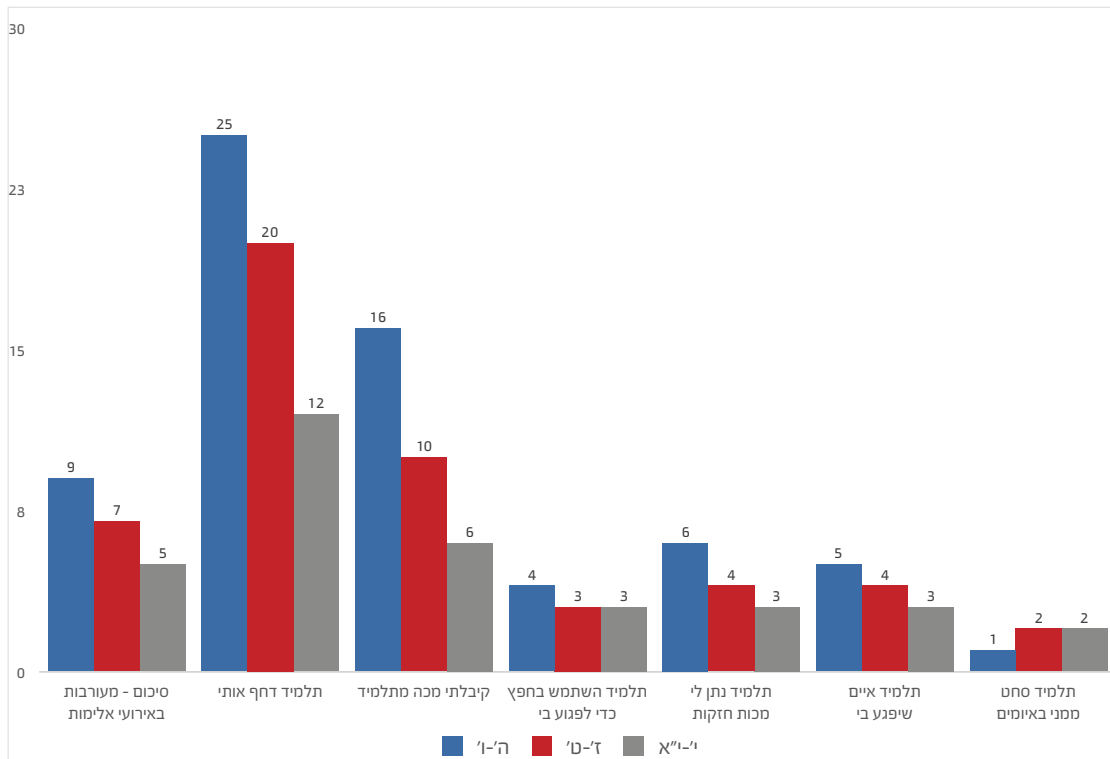


تعبر هذه المعطيات عن ضرورة تركيز الجهود على فئة الشباب (أعمار 18-24 عامًا) الذي كما تقدّم يُعتبرون أهمّ مصدر للجرائم في المجتمع العربيّ، وعلى الفئات العمريّة الموجودة «مرحلة واحدة قبلهم»، أي الصبيان ممن تتراوح أعمارهم بين 14 و18 عامًا، وذلك بغية التعرّف إلى بؤر التدخّل وطرق التأثير، التي من شأنها تقليص مشاركة الصبيان والشباب في أعمال العنف والجريمة.

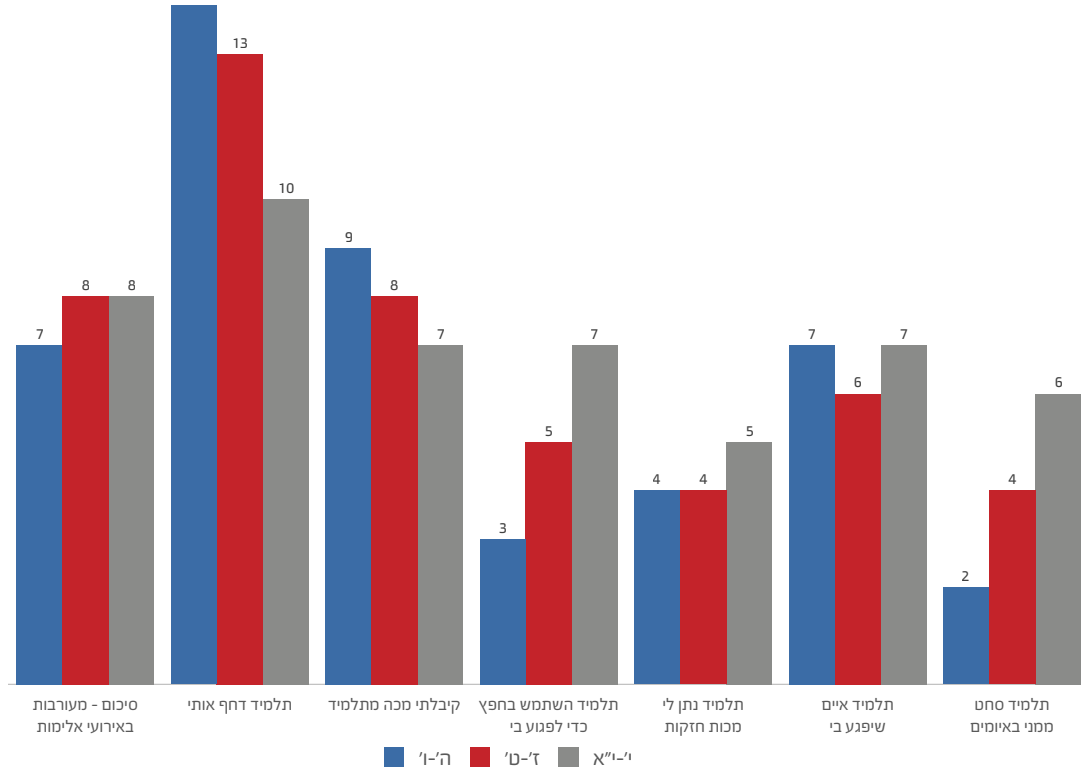
4. ת. العنف لدى المراهقين

تشير معطيات مؤشرات فعّاليّة ونمو المدارس الصادرة عن وزارة التربية والتعليم إلى أنّ مستوى العنف في المدارس اليهوديّة في أعمار المدرسة الابتدائية (الصفوف الخامس حتّى السادس) أعلى من مستوى العنف في المدارس العربيّة. أمّا المدارس الإعدادية والثانويّة فمستوى العنف فيها يُعدّ مشابهًا، بينما في أعمار المدرسة الثانويّة (صفوف العاشر حتّى الحادي عشر) فإنّ مستوى العنف الذي تشهده المدارس العربيّة، ولا سيما أعمال العنف الخطيرة، يفوق إلى حدّ كبير جدًّا المستوى الذي تشهده المدارس اليهوديّة (انظروا الرسم البياني).

الضلوع في أعمال عنف لعام 2019- لدى المدارس الناطقة بالعبريّة



الضلوع في أعمال عنف لعام 2019- لدى المدارس الناطقة بالعربيّة

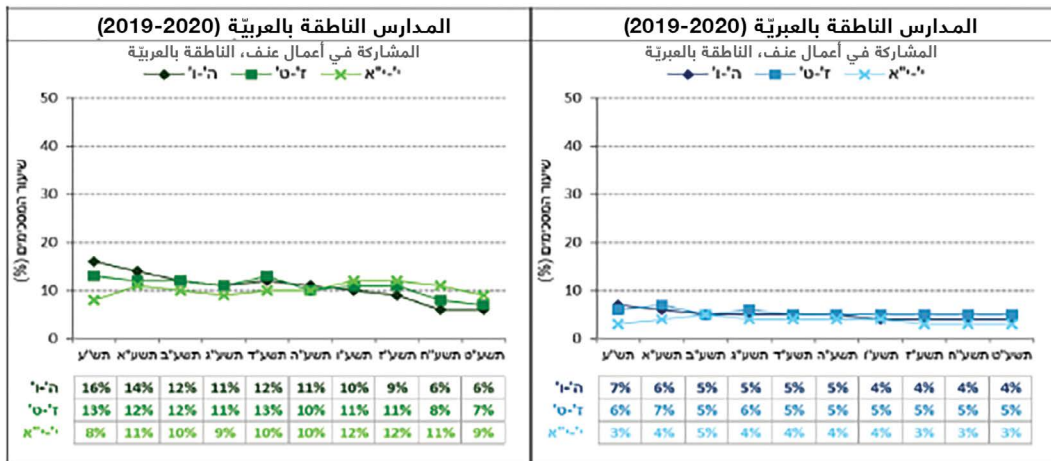


وبنفس الشكل، على سبيل المثال، كانت نسبة المتفقيين على مقولة: «الطالب استخدم الغرض للمساس بي» أعلى بضعفين في مدارس ثانوية عربية من المدارس اليهودية، بينما كانت نسبة المتفقيين على المقولة: «الطالب مارس الابتزاز بحقي من خلال التهديدات» أعلى بثلاثة أضعاف. وتعتبر اتجاهات العنف وسط الأعمار المختلفة هي الأخرى معاكسة بين الوسطين: في حين أنّ مستوى العنف في الوسط اليهودي ينخفض مع التقدّم في العمر، فهو يُعدّ أقلّ في صفوف العاشر حتّى الحادي عشر من الصفوف الخامس حتّى السادس، فمستوى العنف في الوسط العربي يرتفع مع التقدّم في العمر.

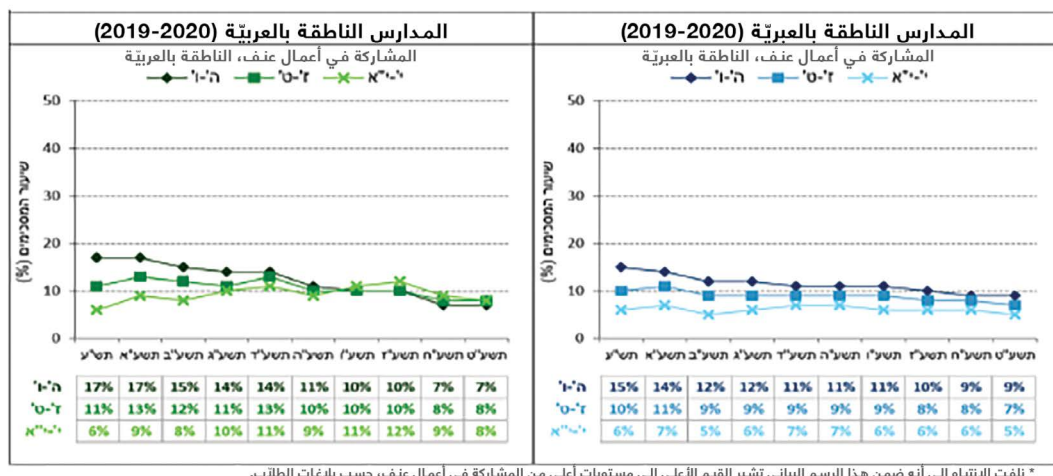
حسب معطيات مؤشرات فعالية ونموّ المدارس (2019)، فإنّ هذا الاتجاه لا يعكس فقط صورة السنوات الأخيرة حتّى 2015 انخفض مستوى العنف في المدارس العربية مع التقدّم في العمر، بينما في السنوات الأخيرة فاق مستوى العنف في المدارس الثانوية العربية المستوى الموجود في المدارس الإعدادية والمدارس الابتدائية، بينما بقي الاتجاه في المدارس اليهودية مماثلًا، ومستوى العنف فيها ينخفض مع التقدّم في العمر (انظروا الرسوم البيانية). ويشار إلى أنّ معطيات مؤشرات فاعلية ونموّ المدارس تكوّن صورة انخفاض عام في معدّلات العنف سواء لدى اليهود أو لدى العرب. هذه صورة مفرحة، بالطبع، لكن قد يسهم اتجاه ارتفاع مستوى العنف مع التقدّم في العمر لدى الجمهور العربي في ظاهرة العنف المروع في المجتمع العربي بأكمله.¹⁷

17 معطيات مؤشرات فاعلية ونموّ المدارس، وزارة التربية والتعليم، ديسمبر 2019.

غياب الشعور بالحماية والضلوع في أحداث عنف، المدارس العربيّة واليهوديّة، 2010-2019



* نلفت الانتباه إلى أنه ضمن هذا الرسم البياني تشير القيم الأعلى إلى مستويات أعلى من المشاركة في أعمال عنف، حسب بلاغات الطلاب.



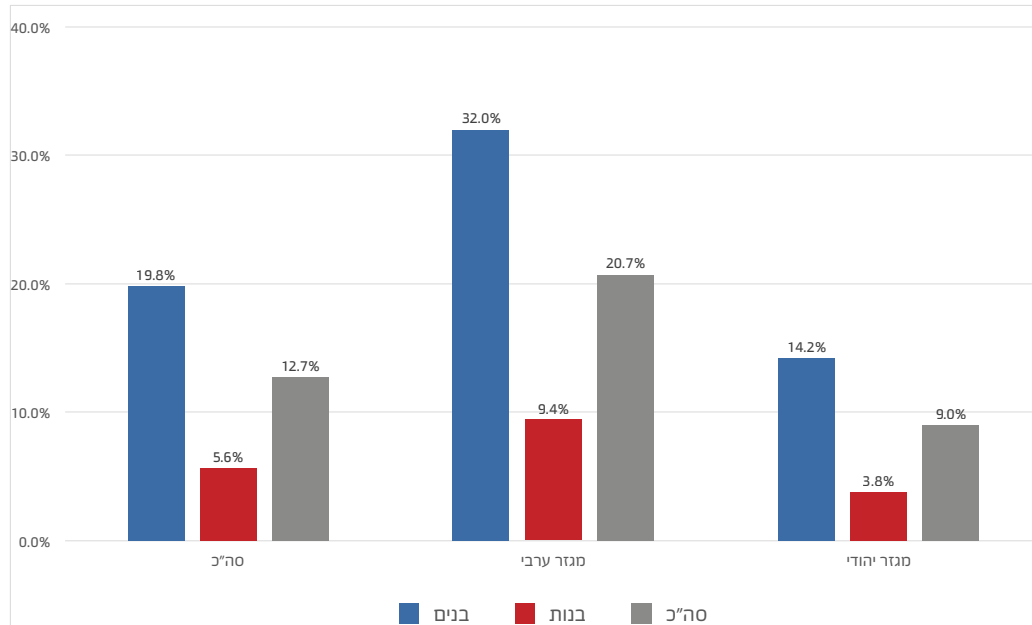
* نلفت الانتباه إلى أنه ضمن هذا الرسم البياني تشير القيم الأعلى إلى مستويات أعلى من المشاركة في أعمال عنف، حسب بلاغات الطلاب.

المصدر: مؤشرات فعالية ونمو المدارس، وزارة التربية والتعليم، ديسمبر 2019.

بالإضافة إلى الفوارق في حجم العنف، يمكن الاطلاع على الاختلافات في شدة العنف واحتمال أن يصبح جريمة بين الوسط اليهودي والوسط العربي، من استطلاع أجرته منظمة الصحة العالمية بشأن ضلوع المراهقين في إسرائيل في أعمال عنف (2019).¹⁸ حيث بيّنت نتائج الاستطلاع أنّ المراهقين العرب يحملون معهم سلاحًا سكينًا، سكين جيب، عصا أو مسدسًا- داخل منطقة المدرسة أو خارجها بمعدلات أعلى بكثير مقارنةً مع نظرائهم من اليهود. كما وُجد أنّ 32% من الطلاب العرب (من الذكور) حملوا معهم سلاحًا ما خلال الشهر الذي سبق إجراء الاستطلاع ممّا يفوق عدد الطلاب اليهود بأكثر من ضعفين (انظروا الرسم البياني)؛ وكذلك 23.8% من الفتيان العرب في صفوف الحادي عشر والثاني عشر حملوا معهم سلاحًا ما داخل منطقة المدرسة، بمعدل يفوق نظرائهم من الفتيان اليهود بثلاثة أضعاف تقريبًا (8.3%).

18 نتائج استطلاع HB5C بشأن أنماط استخدام المواد المدمنة والتورّط في العنف لدى المراهقين في إسرائيل - البروفيسور يوسيف هرتيل فيش، ديسمبر 2019.

حمل السلاح: النسبة المئوية للطلّاب الذين حملوا معهم سلاحًا (مثلًا سكين، أو سكين جيب، عصا أو مسدس) خلال الأيام الـ 30 الماضية، حسب الوسط والجنس



مصدر: نتائج استطلاع HBSC على قوالب استخدام المواد المدمنة والضلوع في أعمال عنف لدى المراهقين في إسرائيل (2019).

مستوى العنف المرتفع لدى المراهقين العرب موجود كذلك خارج المدارس ويبلغ حدّ الجريمة: حيث تفيد المعطيات الصادرة عن مكتب مراقب سلوك الأحداث (الأعمار 12-18) بأنّ نسبة الشباب العرب ممن تمّ تحويلهم عام 2017 إلى المكتب بلغ 33% مقابل 35% في العام 2018، ممّا يفوق نسبة العرب من مجمل السكّان بأكثر من 1.5 أضعاف.¹⁹

2. العوامل الرئيسيّة لظواهر العنف والجريمة

أ. فجوات الحكم والتحدّيات المرتبطة بعلاقات المجتمع والشرطة

تعاني البلديات العربيّة مستوى غير كافٍ من خدمات الأمن الداخليّ (الشرطة والإطفاء). بالإضافة إلى ذلك هناك فروقات ملموسة في البنى التحتية وفي إمكانيّة الوصول إلى خدمات اجتماعيّة، والتي ما زالت حاضرة رغم الجهود الجبّارة التي تبذلها مؤسّسات الدولة على مدار السنوات الأخيرة في سبيل تقليصها. حيث تزداد وسط هذه الظروف شدة ظواهر الفقر، والبطالة، والخمول لدى الشباب وغيرها من الظواهر التي تولّد الجريمة والعنف. ونتيجة لغياب فرض القانون بما يكفي ولفيغاب البنية التحتية ونقص تطبيق القانون بحكم قوانين مساعدة بلديّة تتشكّل أعراف عدم الالتزام بالقانون التي تشكّل التربة الخصبة للجريمة والعنف.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ عوامل مختلفة تشير إلى كون العلاقات بين الشرطة والمجتمع العربيّ من العوامل المسبّبة للعنف في المجتمع العربيّ على مرّ السنين. فبين الشرطة والمواطنين العرب تسود عدم الثقة التي تعود، ضمن أمور أخرى، إلى مزيج من «نقص حضور الشرطة»، بمعنى العيوب في تقديم خدمات شرطية فعالة

19 معطيات صادرة عن مكتب مراقب سلوك الأحداث، وزارة العمل، الرفاهية والخدمات الاجتماعيّة.

للمواطنين من ناحية، و«فرط حضور الشرطة»، بمعنى اتخاذ إجراءات شرطية غير متناسبة، من ناحية أخرى. خلال السنوات الأخيرة تعمل الشرطة على تحسين الخدمة المقدّمة للمواطنين العرب. إذ تمّ تدشين عدّة مراكز شرطة جديدة في عدد من المدن العربيّة، كما تمّ تجنيد رجال ونساء شرطة من المجتمع العربيّ على نطاق واسع. ومع ذلك، يفيد استطلاع أجرته «جمعيّة الجليل» بأنّ 25% فقط من المجيبين اعتبروا افتتاح مركز شرطة في البلدة عاملاً يخفّف من مستوى العنف الموجود فيها.²⁰ وفي الواقع، تدور «حلقة جهل» حيث كلما ارتكبت جريمة فإنّ الشرطة تجد صعوبة في جمع المعطيات، ممّا يؤدّي بالتالي إلى انخفاض معدّلات الكشف عن المجرمين، حيث يتعدّد العثور على العناصر الإجراميّة أو لا تتوفّر المعطيات الكافية لتتم محاكمتهم؛ كما يتكوّن عرف اجتماعي يقضي بضرورة تجنّب الإفادة بهوية المجرمين ممّا يؤدّي إلى إغلاق المملّقات، وتسويات ادعاء وسقف عقوبات منخفض، ولا يسمح «بتنظيف» الميدان وبتقليل قدر الخوف الذي ينتاب السكّان العاديين والشخصيات العامة. وتتجسّد نتيجة عدم الثقة بأنظمة إنفاذ القانون والقضاء، إلى جانب الأعراف التي تبرر أخذ القانون في اليدين من خلال تزوّد المواطنين العاديين بالوسائل القتاليّة، حيث يكون الطريق للوصول من توفّر الوسائل القتاليّة على نطاق واسع لدى مواطنين إلى اللجوء لاستخدامها بشكل معرّب وغير محكم.

ب. وجود جهات إجراميّة

في مطلع القرن الـ 21 قرّرت الحكومة مكافحة منظمات إجراميّة في البلدات اليهوديّة في البلاد من خلال خطوات مشتركة للشرطة وأذرع إنفاذ القانون الأخرى، سواء كانت النيابة العامة، أو سلطة الضرائب أو سلطة حظر غسيل الأموال. وقد حقّق هذا الكفاح نجاحاً، إذا بدأت المنظمات الإجراميّة تشهد انهياراً؛ إلّا أنّ إحدى نتائج هذا النشاط كانت انتقال الأنشطة الإجراميّة واسعة النطاق إلى البلدات العربيّة، حيث قلّ حضور الشرطة فيها واعتبرت إجراءات إنفاذ القانون أقلّ فاعليّة. خلال السنوات الأخيرة كثّفت المنظمات الإجراميّة العربيّة قوّة وثروة بالغة نتيجة نشاطها الجنائيّ والعنيف الذي تضمّن، من بين أمور أخرى، متاجرة الأسلحة القتاليّة، ومتاجرة المخدّرات، والقروض من السوءاء الرماديّة وجباية مقابل الحماية.

وبالإضافة إلى توسيع ظواهر الإجرام والعنف، فإنّ حضور المنظمات الإجراميّة البارز في الوسط العربيّ يؤدّي كذلك إلى توسيع دائرة المشاركين في حلقة العنف حيث يشعر العديد من الشباب العرب بأنه لا تتوفّر أمامهم فرص عمل أخرى فيتم إغراؤهم للعمل في خدمة الجهات الإجراميّة رغبةً منهم بكسب أموال ومكانة رفيعة بصورة سريعة، والتي لربما سيكون من الصعب عليهم كسبها بطرق مشروعة.

ت. توفّر الأسلحة غير القانونيّة

يشكّل توفّر الأسلحة غير القانونيّة أحد العوامل الرئيسيّة ضمن صورة الإجرام. حيث تؤثر كثرة هذا السلاح وتكرار استخدامه لارتكاب مخالفات داخل الأسرة أو لتصفية الحسابات مع الخصوم على قلة الشعور بالأمان الشخصي. وطالما تمّ المساس بالأمان الشخصيّ وغابت الثقة في الجهات المكلفة بإنفاذ القانون، زادت الدافعية لحيازة الأسلحة النارية أيضاً من قبل الأشخاص العاديين. ومن كثرة الأسلحة المتوفّرة قد تصبح المسافة بين الإصبع والزناد قصيرة. ممّا يخلق «حلقة جهل»، تتمثل نتائجه في زيادة متواصلة في التسلح وفي وقوع أحداث إطلاق النار التي تستهدف أيضاً الأبرياء. كما تسهم زيادة طلب الحصول على أسلحة في زيادة سعرها، وفي زيادة الربح المتوقع من متاجرة الأسلحة. ونتيجة ذلك يتم إغراء الكثيرين من الشباب على كسب أرباح كبيرة وتوسيع توفّر الأسلحة من خلال أعمال التهريب والسرقة.

20 «جمعيّة الجليل»، استطلاع العنف في المجتمع العربي - 2018، الصفحة 454.

ث. تغييرات اجتماعية وجهود الاندماج في المجتمع الإسرائيلي

يشهد المجتمع العربي مراحل تحوّل من مجتمع تقليديّ إلى مجتمع معاصر، حيث ما زالت تتوفر فيه خصائص كلاهما. ورغم تضعف السلطة الأبوية التي أورت قيمًا وأعرافًا استندت إلى التقاليد، إلا أنّ أنماط السلوك وجهات إنفاذ القانون الفعالة البديلة لم تحل محلها بعد. ويوجد جيل الشباب نفسه وسط هذا التحوّل ليعيش التوتّر القائم بين الأقطاب الثقافية والاجتماعية، وبين الطموحات الفردية للتطور الشخصي واعتماد خصائص المجتمع اليهودي الغربي وبين مشاعر الارتباط والالتزام بالعائلة والقيم التقليدية. لا يملك بعض الشباب العرب رؤية مستقبلية من الانتماء، والمشاركة والاندماج في سوق العمل والمجتمع بشكل عام. كما أنّ العديد منهم يأتون من خلفيّة الفقر وسبقون فيه، نظرًا لتدنّي فرص الارتقاء الاجتماعيّ. لذا فكلما وجدوا فرصة في "كسب المال" فهم يبادرون إلى انتهازها، حتّى لو كان الأمر مرتبطًا بمخالفة القانون. علاوة على ذلك، يُعتبر تأثير العائلة والحمولة كبيرًا جدًّا إلى درجة أنه يجعل حتّى الشباب العاديين أحيانًا يخالفون القانون حرصًا على مصالح العائلة. وطبقًا هناك من الشباب الذين يستطيعون الحفاظ على مسار طبيعيّ، إلا أنّ ذلك لا يحصل بفضل المؤسسة، إنّما بسبب الصعوبات والعوائق الموجودة في الطريق.

ج. الفقر، البطالة وغياب حلول الإسكان

بشكل عام، يكون الوضع الاقتصاديّ لمواطني إسرائيل من العرب أسوأ من وضع مواطني إسرائيل من اليهود. حيث يعيش نصف العائلات العربية في إسرائيل تحت خط الفقر، وحسب استطلاع أجرته «جمعية الجليل» فإنّ 25% من العائلات تصرّح بأنّ وضعها الاقتصاديّ سيّئ أو سيّئ جدًّا، بينما تشهد حوالي 40% منها على أنّها تكاد لا تستطيع تغطية التكاليف الشهرية.²¹ وغم استثمار مبالغ ماليّة طائلة من قبل الدولة على مدار السنوات الأخيرة، إلا أنّ عمق الفجوات ما يزال يشير أنّ البلدات العربية موجودة في أسفل درجات السلم الاقتصاديّ والاجتماعيّ، ويعاني العديد منهم نقصًا في التطوير، ونقصًا في المساكن، وارتفاعًا في معدّلات البطالة، والخدمات البلديّة المعيبة والبنى التحتية الفيزيائية الضعيفة. من خلال الحديث مع جهات مختلفة من المجتمع العربيّ تبين وجود علاقة بين تدنيّ مستوى البنى التحتية، مثل المنشآت المحطّمة، والمناطق العامّة المهملة وغير المضاعة وظواهر العنف والإجرام.

من ناحية التوظيف، قد حدّدت حكومة إسرائيل هدفًا يتمثّل في زيادة معدّلات توظيف النساء العربيّات. وبمقتضى ذلك تمّ تخصيص موارد ضخمة بغية التشجيع على دمج النساء العربيّات ضمن الكوادر العاملة. إلا أنه في المقابل، لم يتمّ تعريف فئة الرجال العرب أبدًا كفئة مستهدفة وطنيًا من ناحية معدّلات التوظيف. وبيّن استطلاع الموارد البشرية الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزيّة (2019) أنّه خلال السنوات الأخيرة طرأ ارتفاع على توظيف النساء العربيّات، لكن بالمقابل طرأ انخفاض ملموس في معدّلات التوظيف لدى الرجال العرب الشباب (انظروا الرسوم البيانية).²²

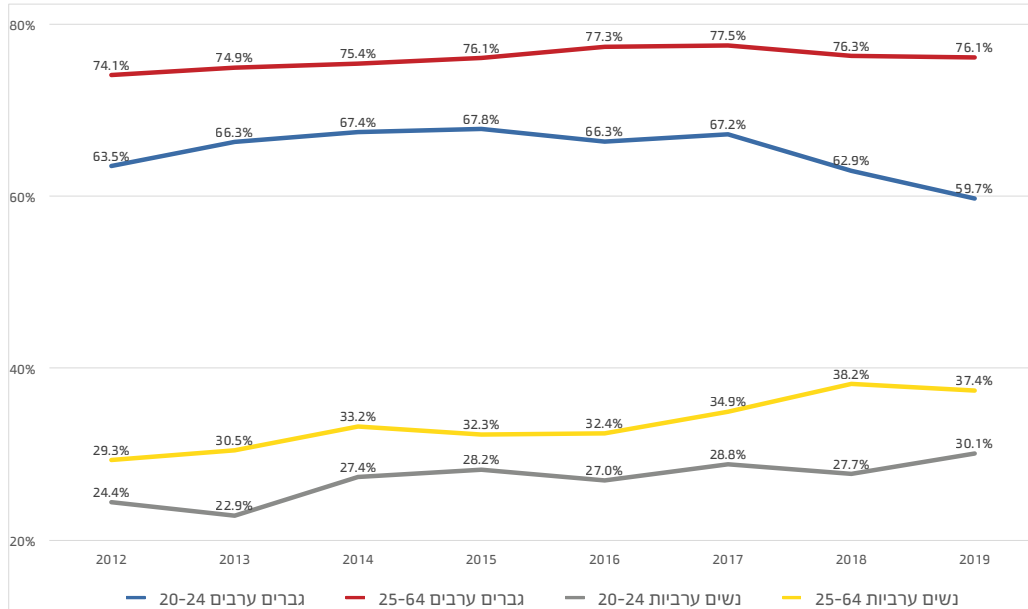
وقد أدّى هذا الاتجاه كذلك إلى توسيع الفرق في معدّلات التوظيف بين الرجال الشباب من اليهود والعرب. رغم وجود اتجاهات إيجابية بالاندماج في التعليم العالي، في ظل غياب التدخّل المركزيّ سياسيًا والاستثمار واسع النطاق في الرجال الشباب العرب في بداية مشوارهم في سوق العمل، فإنّ الاتجاهات السلبية في مجال توظيف الرجال العرب قابلة للتوسّع والترسخ. كما تجدر الإشارة إلى أنّ الضرر الذي ألحقته أزمة الكورونا بسوق العمل كان شديدًا بالنسبة لفئة الشباب بشكل خاص،²³ وهو ما قد فاقم وضع الرجال العرب الشباب، وذلك على خلفيّة الاتجاه السلبي الذي كان سائدًا قبل الأزمة.

21 "جمعية الجليل"، الفلسطينيون في إسرائيل: استطلاع اجتماعي اقتصادي خامس (2017).

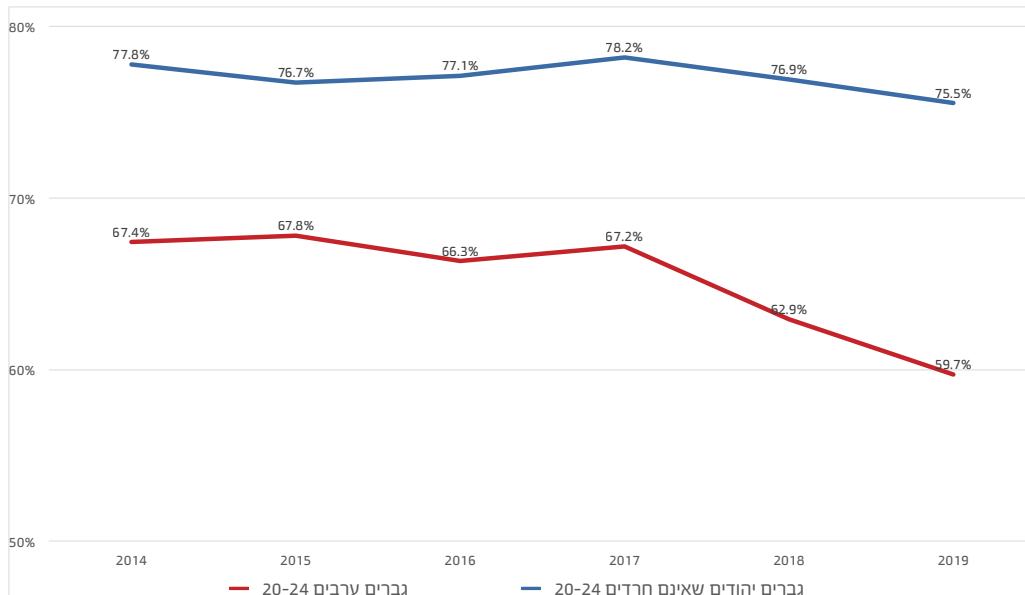
22 استطلاع الموارد البشرية، دائرة الإحصاء المركزيّة، 2019.

23 تحليل خصائص الموظفين العاطلين جراء تداعيات جائحة الكورونا، قسم رجل الاقتصاد الرئيسيّ في وزارة الماليّة، 1.6.2020.

معدّلات التوظيف في المجتمع العربيّ



معدّلات التوظيف- الرجال بأعمار 20-24



وأيضًا في مجال الإسكان، فإنّ الوسط العربيّ يعاني من أزمات حادة فقد وجد مفتّش الدولة (2019) أنّ تخطيط البناء في البلدات العربيّة تتخلله عيوب جسيمة، سواء على الأراضي التابعة للدولة أو الأراضي بملكية خاصة؛ ورغم قرارات الحكومة الرامية إلى الترويج لهذا الموضوع، إلّا أنّ السنوات الأخيرة لم تشهد تحسّنًا ملحوظًا في هذا الموضوع حيث ما تزال أزمة الأراضي والبناء والسكن في البلدات العربيّة حادة. فعلى سبيل المثال تمّ التخطيط لتسويق حوالي 200,000 وحدة سكنية في بلدات مختلفة في أنحاء البلاد على أراضي الدولة، ومنها

حوالي 30,000 وحدة سكنية في بلدات الأقلية. لكن بالفعل لم يتم تسويق إلا 20% من الوحدات السكنية التي تم التخطيط لتسويقها في بلدات الأقلية، مقابل تسويق 70% من الوحدات التي تم التخطيط لتسويقها في بلدات يهودية أو مختلطة.²⁴ كما وجد طاقم حكومي ضم ممثلين عن وزارات مختلفة كُلف بمعالجة أزمة السكن في بلدات الأقلية (طاقم الـ 120 يومًا) في عام 2014 أن البلدات العربية تعاني من مشكلة شديدة في غياب تسجيل رسمي في المجال العقاري، والذي يؤثر على القدرة على بناء العقارات بشكل قانوني.²⁵ وتؤدي أزمة الأراضي، والصعوبات في البناء القانوني، إلى جانب غياب مسارات رسمية تسمح بأخذ قروض الإسكان (المشكنتا) (انظروا البند التالي) إلى مشاعر الإحباط وإلى ظواهر مختلفة من الإجرام والعنف: عدم وجود الأراضي يؤدي إلى السكن وسط حالات الاكتظاظ والظروف المتدنية، مما يؤدي أكثر من مرة إلى حدوث نزاعات وشجارات بين العائلات؛ يتم إنفاذ الصفقات العقارية المتعلقة بأرض غير منظمة رسميًا من خلال جهات إجرامية؛ يتجه مواطنون يحتاجون المال لبناء بيت إلى المنظمات الإجرامية ليأخذوا قروضًا منها، ثم يواجهون صعوبة في تسديد المستحقات المربوطة بالفائدة الربوية المرتفعة؛ بالتزامن مع غياب المراقبة لفرع البناء في البلدات العربية حيث يتعرض الأشخاص لجباية مقابل الحماية ولتهديدات من قبل تلك المنظمات الإجرامية بشكل مستمر. وقد وجد الفريق أن قضية السكن، على كافة مكوناتها، عبارة عن قضية جوهرية ومفصلية بالنسبة للإجرام والعنف. مع ذلك، وفي ضوء مدى تعقيد القضية وتبعياتها فإن الأمر يتطلب الدراسة والتمعّن اللذين يتخطيان عمل الطاقم.

ح. توفر الأموال النقدية وتطور الجهاز المصرفي الموازي

بين العوامل التي تسهم إلى حدّ ملموس في حجم وخطورة الإجرام في المجتمع العربي تم تحديد الأسواق الرمادية كمسبب رئيسي للإجرام. إلى جانب ظواهر الأموال السوداء، ومخالفات غسل الأموال والقروض المربوطة بنسبة فائدة ربوية عالية، فهناك مخالفات مترتبة عن ذلك التي تتمثل في العنف الشديد والابتزاز والتهديدات وما شابه ذلك. تشكل الأموال النقدية «غذاء» للجهات الإجرامية. ويهدف قانون الحدّ من استخدام الأموال النقدية، الذي دخل حيز التنفيذ في كانون الثاني 2019، إلى تقليص حجم الأموال السوداء والمساعدة في مكافحة الأنشطة الجنائية، بما فيها الإجرام الجسيم، وعدم الامتثال الضريبي، وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. مع ذلك، ما تزال «مراكمات الأموال النقدية» لأغراض الاستهلاك والتوفير أمرًا متعارفًا عليه لدى قسم من المجتمع، بينما تفضل العائلات اليهودية، التي أتبعته نفس الأسلوب سابقًا، التصرف من خلال حاسوب البنك. أمّا في الوقت الراهن، حيث يتم النظر في اقتراح طرحه وزارة المالية والذي يقضي بالحدّ إلى درجة أكبر من حجم استخدام الأموال النقدية (ليكون محدودًا لمبلغ 6,000 شيكل جديد فقط، أمام أصحاب المصالح التجارية)، فيطرح سؤال هامّ مفاده: هل كانت المساعي الرامية لإتاحة وصول أبناء المجتمع العربي إلى الخدمات المصرفية، والشروح التي قدمت لهم بشأن ربحية التصرف من خلال حساب بنك وبطاقات ائتمان ملائمة لاحتياجاته الخاصة، على نحو يسمح بالتقليل من استخدام الأموال النقدية في هذا المجتمع أيضًا؟ وقد تغذي أموال تبقى خارج النظام المالي بشكل مباشر وغير مباشر المعاملات غير القانونية التي تقضي إلى ظواهر سلبية. وتجدر الإشارة إلى أننا نقصد هنا الأموال التي تمّ كسبها بطرق شرعية، لكن وبسبب العادة الثقافية يتمّ التصرف فيها بمعزل عن النظام المصرفي. وحاليًا، حتى إذا رغب شخص ما بإيداع توفيراته في بنك، إلا أنّ احتمال موافقة البنك على استيعاب الأموال منخفض جدًا بسبب إدارة المخاطر في مجالات عدم الامتثال الضريبي، وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وفعلاً، فإنّ الكثير من الأموال تبقى «خارج الباب» مما يزيد من حجم الصفقات النقدية التي يهدف قانون الأموال النقدية إلى تقليصها. وينتج عن ذلك الإضرار بالمواطن وبالاقتصاد بأكمله على حدّ سواء، بمعنى الضرر الاقتصادي، علمًا بإنجاز صفقات غير مبلغ عنها وغير خاضعة للخصم الضريبي مع زيادة ظاهرة الإجرام، بما أنّ الأموال التي «تدور في الخارج» يتمّ استثمارها في صفقات غير قانونية، وبأنّ الجهات الضلعة فيها مرتبطة بطريقة أو بأخرى

24 تقرير مفتش الدولة 369 (2019)، الإجراءات الحكومية في موضوع أزمة السكن في بلدات الأقلية، الصفحة 583. 25 هناك، الصفحة 591.

بالمنظمات الإجرامية. بهذا الشكل يغذي المال العادي المنظمات الإجرامية المسؤولة كما ذكر أعلاه عن قسم كبير من أحداث الإجرام الجسيم في المجتمع العربي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ المواطنين العرب يقللون من امتلاك حسابات بنك وبطاقات ائتمان مقارنةً مع المجتمع اليهودي.²⁶ ويعود جزء من هذه الظاهرة إلى عدم الثقة وعدم تعرّف المجتمع العربي إلى البنوك، التي تُعتبر جهة مؤسسية؛ علاوة على ذلك، فإنّ غياب الكفالات يمسّ بقدرة المصالح التجارية العربية على الحصول على رصيد وتمويل مصرفي.²⁷

في سياق قضية السكن التي تمّ وصفها ضمن البند السابق، تضاف إلى هذه الأزمة كذلك مشكلة تسجيل الأراضي. حيث ترفض البنوك منح قرض إسكان (مشكنتا) بسبب عدم تسجيل العقار في دائرة تسجيل الأراضي (الطابو). وفي هذا السياق، وجدت دراسة أجراها بنك إسرائيل على سبيل المثال أنّه من أصل كافة قروض الإسكان التي تمّ منحها بين الأعوام 2010 و2014 فقط 2% منها تقريبًا مُنحت لربائين عرب.²⁸

في ظلّ غياب القدرة من المواطنين العرب على أخذ القروض وقروض الإسكان من البنك، ونظرًا لعادات العمل مقابل أموال نقدية وعدم الإبلاغ عن العوائد، فإنّه تنشأ أسواق موازية («رمادية») والتي تدرّ، حسب التقديرات، ما يزيد عن مليار شيكل سنويًا. وتستخدم هذه الأموال لتوفير قروض خاصّة، تفوق نسبة استرجاع نظيرها بفائدة ربوية مصرفية لتبلغ عشرات النسب المئوية شهريًا. حيث تجبي المنظمات الإجرامية هذه الاسترجاعات بعدوانية بالغة وبعنف في حالات كثيرة. إذ وقع الكثير من حالات إطلاق النار في المجتمع العربي خلال السنوات الأخيرة على خلفية دين لم يتمّ استرجاعه.

ز. ضغوطات الجهات الإجرامية على السلطات المحليّة

تُصنّف كافة السلطات العربية في أسفل أربع مراتب حسب المقاييس الاجتماعية الاقتصادية، 1-4. ويعاني سكّانها من ارتفاع معدّلات الفقر والبطالة. ولدى العديد من السلطات العربية تسود ثقافة حكم مركزيّ، تعتمد على مصادر القوّة التابعة للحكومة التي تنتمي إليها الشخصية العامّة المنتخبة.

وتعدّ معظم السلطات المحليّة العربية صغيرة حيث تجد صعوبة في بلوغ التميز الإداري. وذلك رغم استثمار الدولة جهود كبيرة في رفع مستوى المهنيّة لدى السلطات المحليّة من خلال برامج التلاميذ العسكريين، التي تعيّن في السلطات الشباب والشابات الذين تم انتقاؤهم بدقّة ومروا بدورة تدريبية أكاديمية. ويتضمّن هذا البرنامج الإغناء المطلوب في مجالات متنوّعة، من أجل أن يساعدوا الشخصيات المنتخبة على تحقيق القفزة النوعية وكسب الخبرات اللازمة في المواضيع البلديّة. وبفضل الجهود التي بذلتها وزارة المساواة الاجتماعيّة تمّ مؤخرًا توفير 44 فرصة عمل لمسؤولين عن توزيع الموارد ممن سيؤدون دورًا لمساعدة السلطة المحليّة على ترشيد توزيع الموارد الكثيرة التي توفرها لها الدولة. إلّا أنّ الجانب السلبيّ من هذه المبادرة هو أن المنظمات الإجرامية تتربّص لهذه الميزانيات الكبيرة المنقولة للسلطات المحليّة ولا سيما الميزانيات الناجمة عن القرار رقم 922 بشأن التطوير الاقتصاديّ للأقليات. حيث تستحوذ الجهات الإجرامية على المناقصات الغنية بالميزانيات في السلطة المحليّة، لتصل الأموال إليها بدلًا من استخدامها في تحسين الخدمة المقدّمة للمواطن. وبهذا الشكل فإنّ السلطات المحليّة تشكّل «منجمًا من الذهب» بالنسبة للمنظمات الإجرامية ومصدرًا لكسب عوائد هائلة بطرق تبدو وكأنّها صحيحة من الوهلة الأولى.

26 دائرة الإحصاء المركزية، ملكية الأصول الماليّة من قبل النّسر - النتائج مستمدة من استطلاع بعيد المدى، ديسمبر 2019.
27 تقرير الـ OECD, SME and Entrepreneurship Policy in Israel 2016
28 بنك إسرائيل، تحليل سوق قروض الإسكان بالنسبة لأشخاص يأخذون القروض من أبناء الوسط العربي، 2017.

ورغم أنه من الناحية الرسميّة من الصعب قياس حجم هذه الظاهرة، التي لا يتمّ الإبلاغ عن قسم كبير منها، يمكن تبيان أحجامها من تصريحات أصحاب المناصب لدى السلطات المحليّة العربيّة، الذين يتعرّضون للتهديدات ويدفعون ثمنًا شخصيًا باهظًا بسبب استعدادهم لمحاربة ظواهر الابتزاز. وفي تقرير نُشر في شهر كانون الثاني من هذا العام قال أحد رؤساء السلطات العربيّة إنّ «مجرمين قد اتّصلوا بسكرتارية المجلس ليخبرونا بأنهم مصمّمون على حضور لقاء معي يوم غد لمناقشة مسألة المناقصات»؛ وقبل ذلك بشهرين أطلقوا مجرمون النار صوب سيارته.²⁹ ومن المعطيات التي من شأنها أن تدلّ على خطورة هذه الظاهرة في السلطات العربيّة أنّ عدد أصحاب المناصب الذين يتعرّضون «لتهديدات» حسب التعريف المتّبع لدى وزارة الداخليّة (الذين تمّ تعريفهم ضمن تهديد المستوى 6 من قبل الشرطة وهم ملزمون بوجود حراسة ملازمة لهم). حتّى شهر أيار من العام 2020 تمّ تعريف 20 صاحب منصب في السلطات المحليّة (رئيس سلطة، عضو مجلس، مدير عام أو مهندس) كمعرّضين للتهديدات على هذا المستوى، ومن بينهم 16 في السلطات العربيّة. وحتّى شهر أيار 2020، فمنذ بداية العام تمّت إزالة 7 تهديدات من التهديدات المذكورة أعلاه، 3 منها في السلطات اليهوديّة ممّا يعني أنّ 12 من أصل 13 تهديدًا التي ما زالت سارية حتّى موعد كتابة هذه السطور هي في السلطات العربيّة.³⁰

ويمكن إيجاد شاهد آخر على أبعاد هذه الظاهرة من خلال الرسم البياني الذي ورد في ذات التقرير والذي يسرد محاولات الاعتداء على مسؤولين من السلطات المحليّة العربيّة بين العامين 2018 و2019 (انظروا أدناه).

29 سهى عزّاف، «كيف أصبحت السلطات المحليّة العربيّة منجم ذهب بالنسبة لمنظّمات الجريمة»، موقع «حديث محلي»، نُشر في التاريخ الموافق 14/1/2020.
30 المعطيات الصادرة عن وزارة الداخليّة، 21.5.20.

מحاولات الاعتداء على أصحاب مناصب في السلطات المحليّة العربيّة، 2018-2019

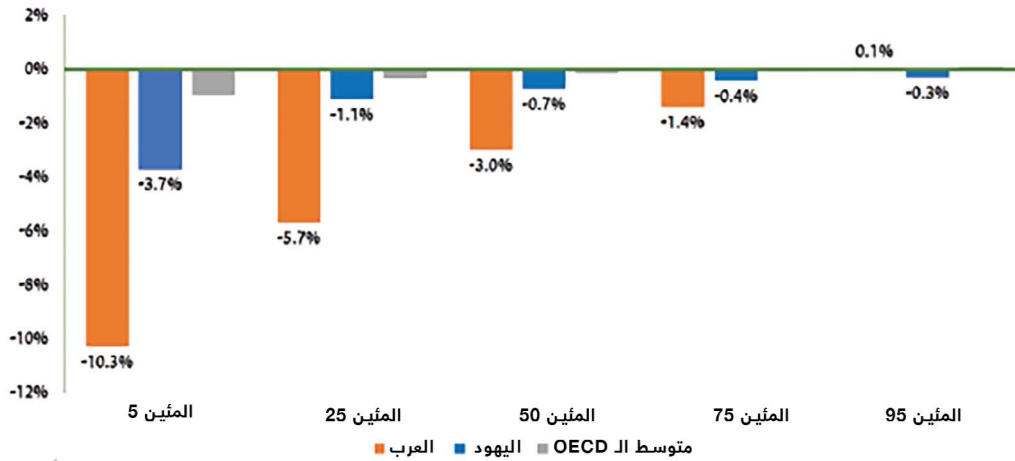


المصدر: «كيف أصبحت السلطات المحليّة العربيّة منجم ذهب بالنسبة للمنظمات الإجراميّة»، موقع «سيخا ميكوميت» الإلكتروني، 14.1.2020.

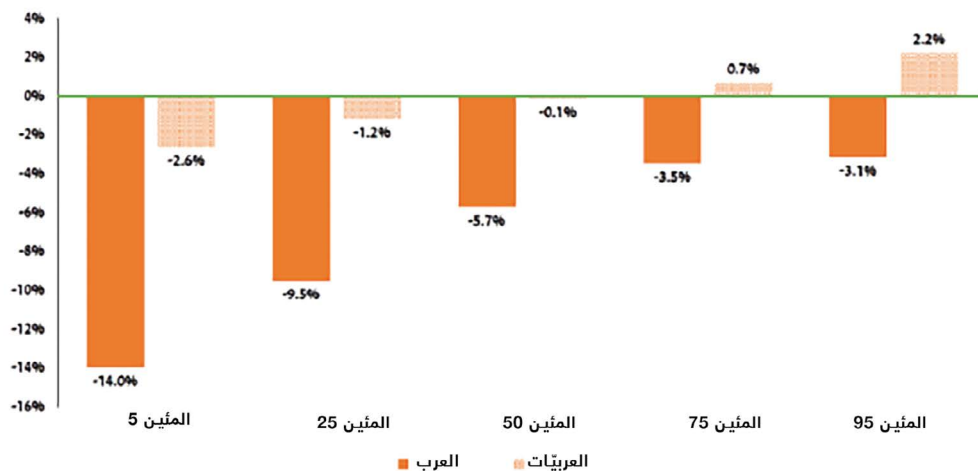
ج. فجوات تربوية وتسرب

رغم أنه تحسّن ملحوظ في الإنجازات التعليمية التي حقّقتها المجتمع العربيّ على مدار السنوات الأخيرة، ما زالت نسبة المستحقّين للحصول على شهادة البجروت خلال العام الدراسي 2018 (64.8%) أقلّ بكثير من نسبة المستحقّين في الوسط اليهودي (80.6%)،³¹ حيث زاد الفرق بين المجمعتين خلال السنوات القليلة الماضية فعلى سبيل المثال تشير معطيات البرنامج الدوليّ لتقييم الطلّاب لعام 2018 إلى انخفاض إنجازات الطلّاب الإسرائيليّين في مجال الرياضيات مقارنةً مع علامات 2015، بينما شهدت علامات الطلّاب العرب والفتيان العرب بشكل خاصّ أكبر نسبة من الانخفاض (انظروا الرسومات البيانيّة).³²

معطيات العلامات في مجال الرياضيات من البرنامج الدوليّ لتقييم الطلبة لعام 2018 مقابل البرنامج الدوليّ لتقييم الطلبة لعام 2015



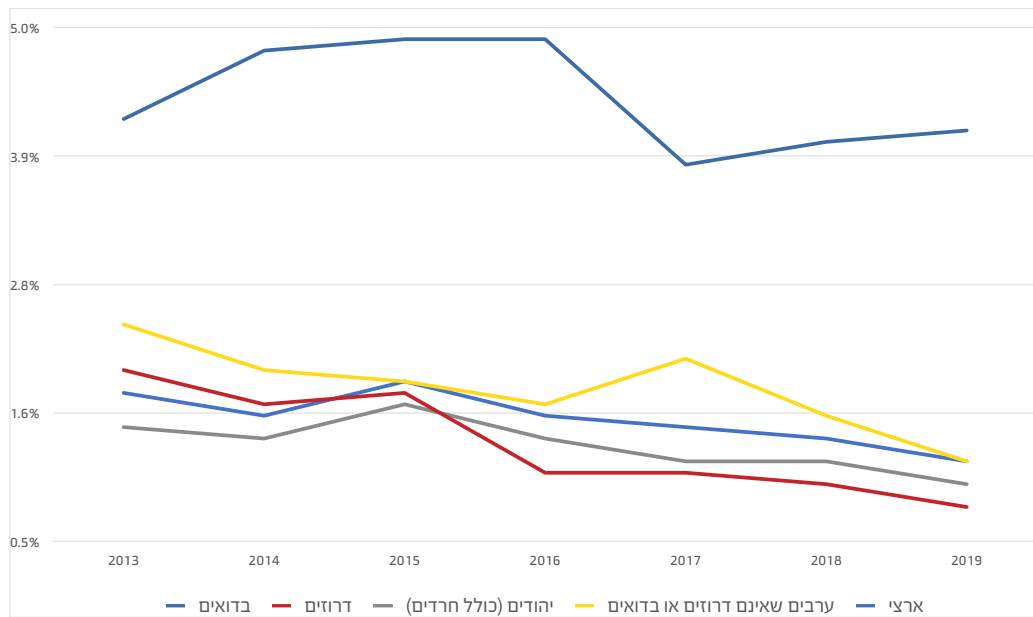
معطيات العلامات في مجال الرياضيات من البرنامج الدوليّ لتقييم الطلبة لعام 2018 مقابل البرنامج الدوليّ لتقييم الطلبة لعام 2015، العرب حسب الوسط



31 وزارة التربية والتعليم، الصورة التربوية لعام 2018. 32 "معهد أهرون" وقسم رجل الاقتصاد الرئيسيّ في وزارة الماليّة، الفروقات في جهاز التربية والتعليم وحاجز اللغة العبريّة (2020).

ويشكّل رقم هام آخر نسبة التسرّب من المدارس فحسب تقرير صدر عن «معهد تاوب» فإنّ نسبة التسرّب من المدارس العربيّة العادية (النظريّة) بلغت في عام 2017 9% وهذا تحسن ملموس مقابل نسبة 16% في عام 2003 إلا أنه ما زالت هناك فجوة ملموسة مقارنةً مع نسبة التسرّب من المدارس اليهوديّة العادية (النظريّة، الرسميّة/ الرسميّة-الدينيّة) التي بلغت عام 2017 3.8% فقط.³³ وتشير معطيات صادرة عن وزارة التربية والتعليم إلى معدّلات تسرّب أقلّ خلال السنوات، وكذلك إلى تقليص الفجوات بين السكّان العرب غير البدويّ والسكّان اليهود؛ نسبة التسرّب في المجتمع البدويّ ظلّت مرتفعة نسبيّاً مقارنةً مع غيره من المجتمعات. وكانت نسبة التسرّب لدى السكّان الدرّوز أقلّ من مجمل المجتمع العربيّ، بل في السنوات الأخيرة كانت دون نسبة التسرّب من المجتمع اليهوديّ (انظروا الرسم البياني: معطيات بشأن المجتمع اليهوديّ تشمل المؤسسات التعليميّة الحريديّة، حيث ترتفع معدّلات التسرّب عن معدّلات التسرّب من مؤسسات التعليم الرسميّ والرسميّ الدينيّ كثيرًا).³⁴ علاوةً على قياس التسرّب «الجلي»، أي الذي يتمّ الإبلاغ عنه، تكمن أهميّة كبيرة في قياس التسرّب «الخفي»، بمعنى أولئك الطلاب الذين يظلّون مسجلين في المستشفى إلا أنّهم لا يحضرونها ولا يتعلمون بالفعل. وتقل فرص الفتیان الذين يتسرّبون من المدارس في إيجاد عمل، بينما يرتفع خطر انزلاقهم للخمول (انظروا البند التالي)، والنشاط السلبيّ والعنف، والوصول إلى المنظّمات الإجراميّة.

التسرّب من المدارس حسب المجتمعات، الصفوف التابعة حتّى الثانية عشر، الأعوام 2019-2013



33 نتعلم أكثر، نتسرّب أقلّ: اتّجاهات التسرّب في المدارس الإعدادية والثانويّة، «معهد تاوب»، 2019.
34 معطيات صادرة عن وزارة التربية والتعليم، يوليو 2020.

ط. البطالة لدى الشباب العرب

إحدى الظواهر التي وُجد أنها ذات أهميّة في عمل الطاقم هي البطالة لدى الشباب العرب. وتُعرّف مجموعة البطالة كمجموع الأشخاص الذين لا يشتغلون أو يدرسون أو ينتمون إلى إطار تدريبي أيًا كان (NEET- Not in Employment, Education or Training). وقد وجدت دراسات على هذا المجموعات في أماكن مختلفة حول العالم أن هناك تبعيات سلبية تترتب عن البطالة، بما فيها العزلة والغربة الاجتماعيّة، وعدم الثقة في المجتمع وفي المؤسسات وفي الضلوع في الجرائم.35 وتُعتبر ظاهرة البطالة أكثر شيوعًا لدى الشباب العربيات، لكن الذين يساهمون في ظاهرة العنف هم الرجال الشبان. بينما يسلك الشباب اليهود مسارًا طبيعيًا مهنيًا، سواء على شكل خدمة عسكريّة أو دراسات دينيّة، فبالنسبة للشباب العرب يكون الاندماج أكثر مشوشًا لكونهم أقلية وسط الأغلبية، ولانعدام التليّات الملائمة لهم على حدّ سواء. إنّ الدمج ما بين انعدام «مسار متابعة»، الذي يشكّل معبرًا سلسًا بين التخرّج من المدرسة السنويّة والحياة كبالغين، مع الصعوبات الاقتصاديّة، وعدم إتقان اللغة العبريّة والعوائق البنوية يجعل من الصعب على الشباب العرب الاندماج في أطر الدراسات والتوظيف ويعرضهم لخطر زائد لأن يجدوا أنفسهم كموظفين في التوظيف المسيئ وغير المبلغ عنه، وفي بعض الحالات حتّى الانحراف الكامل عن المسار الطبيعيّ، والاندماج في دائرة الإجرام والتنكر والعداء تجاه الدولة. ويعتبر جيل الشباب الدولة كجهة تخدم اليهود بشكل متعمّد ليس إلّا. حيث يسهم عدم الشعور بالتماهي هذا في قلة الالتزام بـ «قواعد اللعبة» والبحث عن حلول بديلة غير متوقّرة في نطاق القانون. وقد أجاد وصف ذلك أحد رؤساء البلديات حينما قال «إنّ الذين لا يتم تشغيلهم، يشغلون بالك». وقد وجدت دراسة أجراها المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة (2017) أنّ نسبة الخمول لدى الشباب في إسرائيل من الأعلى من بين دول الـ OECD علمًا بأنها تبلغ 28%، وأنّ هذه الظاهرة شائعة بشكل خاصّ لدى الشباب العرب. كما وجد الباحثون أنّ نسبة الشباب من المجتمع العربيّ (19-23) ممن لا يتمّ دمجهم في إطار معيّن تناهز 36.40%

ويشير تحليل خاصّ لمعطيات الشباب العرب (18-24) أجرته دائرة الإحصاء المركزيّة إلى أنه في عام 2017 كانت نسبة البطالة أقلّ بقليل من النسبة التي قدرها المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة إلّا أنّها ما تزال مرتفعة جدًا فمن أصل 233,000 من الشباب العرب (الرجال والنساء في أعمار 18-24)، لم يتمّ دمج 69,364 في أيّ إطار عمليّ أو دراسيّ، أي ما يعادل حوالي 30% من مجموع الشباب في هذه الأعمار. 37 لدى الرجال العرب في هذه الأعمار، تمّ توظيف 51% منهم، بينما انخرط 26% منهم في إطار ما (مدرسة ثانويّة، الصفوف الثالث والرابع عشر، طلاب جامعيين، طلاب مدرسة تمهيدية، المعهد الحكوميّ للتدريب في التكنولوجيا والعلوم والتدريبات المهنية)، بينما لم ينخرط 22% منهم في أيّ إطار («البطالة»).

ويشار إلى أنّ تحليلًا أجرته دائرة الإحصاء المركزيّة يتطرّق إلى معطيات الإدارة من العام 2017، وفي ضوء الاتجاه السلبّي في معدّل التوظيف للشباب العرب الذي سُجّل خلال السنوات الثلاث الماضية على النحو الموضّح أعلاه، يمكن الافتراض أنه بالتزامن مع ذلك تفاقمت ظاهرة البطالة.

كما يمكن الاستنتاج من المعطيات الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزيّة بشأن الصلة الوطيدة التي تربط الخمول بالضلوع في الجرائم فمن بين الرجال العرب الشباب ممن تمّت محاكمتهم عام 2017، اعتبر 53% منهم كعاطلين عن العمل؛ ومن بين الشباب الذين تمتم محاكمتهم دون إدانتهم تبلغ نسبة البطالة 27% فقط، ومن بين الذين أُدينوا تبلغ نسبة البطالة 57.3% (انظروا الرسم البياني).

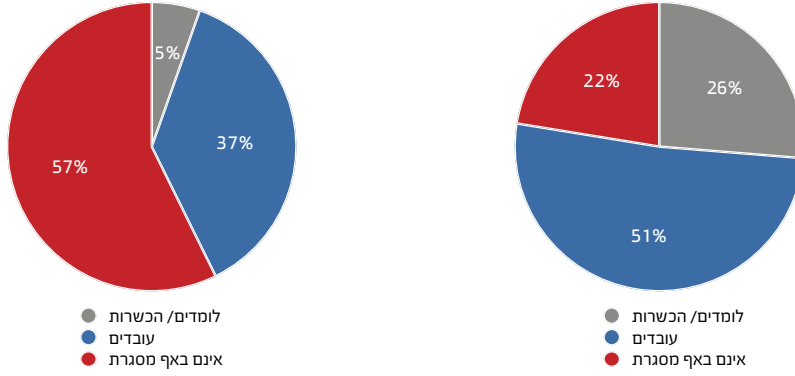
35 انظروا مثلًا:

Carcillo, S. et al. (2015), "Investing in Youth – Policies and Challenges", OECD Social, Employment and Migration Working Papers, No. 164, OECD Publishing, Paris

36 سامي ميعاري ونصيرين حداد حاج يحيى، الخمول لدى الشباب العرب في إسرائيل، (المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، 2017).

37 معطيات دائرة الإحصاء المركزيّة لتعوام 2015-2017 (معالجة: مكتب رئيس الوزراء، فبراير 2020).

مجالات التوظيف- الرجال العرب في أعمار 18-24 2017 مجالات التوظيف- الرجال العرب في أعمار 18-24 ممن تمت إدانتهم قضائياً في العام 2017

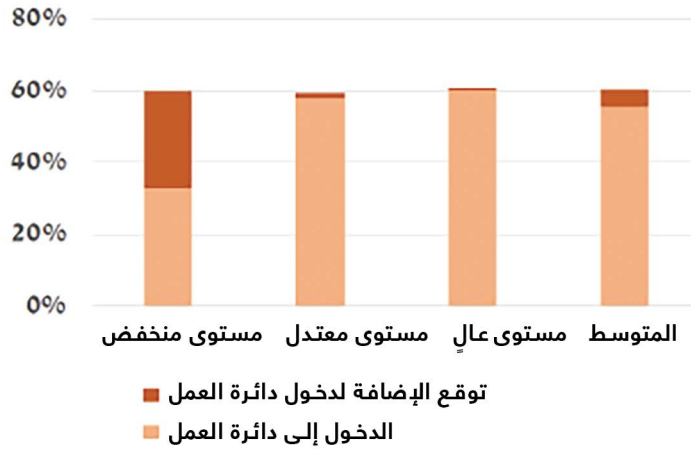


ومن بين العوامل الذي من شأنها التنبؤ بظاهرة البطالة يمكن ذكر التسرب من المدرسة، فحسب المعطيات لم يتخرّج 26% من الشباب الذين كانوا «عاطلين» في عام 2017 من المدرسة الثانوية. وأيضاً من خلال دراسة أجراها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية تبين أنّ مستوى الثقافة يتنبأ بظاهرة البطالة، حيث وُجد على وجه التحديد أنّ عدم إتقان اللغة العبرية من شأنه أن يجعل البحث عن العمل وإيجاده أكثر صعوبة. وكانت المتغيرات التي وُجد أنها تتنبأ بانخفاض خطر البطالة هي: المستوى الثقافي العالي لدى اللّم وإمكانية شراء سيارة والتفاعل مع اليهود والوصول إلى البلدات اليهودية.

كما تقدم، فإنّ إتقان اللغة العبرية يُعتبر عاملاً مهمّاً من شأنه التنبؤ بمعدّل التوظيف لدى البالغين 18 حتّى 24 عامّاً. بالإضافة إلى ذلك، يمكن رصد عامل متنبئ هام في التوظيف وقدر الأجر أيضاً في مراحل متقدمة من عمر الشباب العرب إذ وجد بحث أجراه «معهد أهرون» أنه لدى الرجال العرب الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و45 عامّاً إجادة اللغة العبرية على مستوى عالٍ من شأنها زيادة احتمال إيجاد فرصة عمل بحوالي 26.5% مقارنةً مع الرجال الذين لا يجيدون اللغة العبرية. بالإضافة إلى ذلك، يرتفع أجر الذين يجيدون اللغة العبرية على مستوى عالٍ بـ 28% مقارنةً مع الذين لا يجيدونها (انظروا الرسم البياني). 38 كما تبين أن تحسّن مستوى العبرية لدى الأشخاص الذين يُعدّ مستوى إتقانهم للغة العبرية منخفضاً يُتوقع بأن يزيد إلى حدّ ملموس من معدّل التوظيف لدى الرجال العرب (انظروا الرسم البياني).

38 "معهد أهرون" وقسم رجل الاقتصاد الرئيسي في وزارة المالية، الفروقات في جهاز التربية والتعليم وحاجز اللغة العبرية (2020).

معدّل التوظيف والتكهنّ بزيادة التوظيف نتيجة تحسين مستوى اللغة العبريّة المحكية لدى الرجال العرب، بين الأعوام 2012 و2017



تباين احتمال التوظيف/ علاوة الأجر مقارنةً مع الناطقين باللغة العبريّة على مستوى منخفض، الأعمار 25-45

| النساء | | الرجال | | | |
|--------------|---------------------|---------|--------------|---------------------|------------|
| الأجر الشهري | العثور على فرصة عمل | التوظيف | الأجر الشهري | العثور على فرصة عمل | التوظيف |
| لا فرق جوهري | 11.1% | 15.7% | لا فرق جوهري | 24.9% | 14.5% |
| 18.8% | 13.9% | 28.1% | 28.0% | 26.5% | 15.7% |
| | | | | | مستوى عالٍ |

المصدر: معالجات لاستطلاع طويل المدى 2012-2017

* $p < 0.1$ ، البقية $p < 0.01$

المصدر: «فروقات في جهاز التربية والتعليم وعائق اللغة العبريّة»، «معهد أهرون» وقسم مسؤول الاقتصاد الرئيسيّ في وزارة الماليّة (2020).

٣. تحليل الميدان السياسيّ حسب اتّجاهات وقائية مختلفة

إن تناول مسألة السياسة الحكوميّة، التي من شأنها أن تلبي بشكل فعّال مشكلة العنف الخطير الذي يشهده المجتمع العربيّ ومسبباتها، قد أفضى إلى دراسة الحلول والاستجابات المتوقّرة والناقصة في ميدان السياسة، وكذلك إلى دراسة الآليات المعنية بالوقاية من هذه الظاهرة والتعامل معها.

على مرّ السنين، استثمرت دولة إسرائيل الموارد بل اعتمدت الأدوات السياسية المختلفة بهدف دعم رفاهية مواطنيها العرب. وهناك مجالات أو فئات مستهدفة حيث تزيد الفروقات فيها، وتبرز حاجة استثمار موارد إضافية بشكل خاصّ (مثل الاستثمار في البنى التحتية الحقيقيّة وفي الشباب الذين يفوق عمرهم الـ 18 عامًا). وفي المقابل، بالإشارة إلى الأطفال والمراهقين، فإنّ المعطيات الصادرة عن الوزارات الحكوميّة تدلّ على استثمار كبير ومتّسق للموارد، وعلى إنشاء آليات تعني بتطبيق التدخّلات وعلى العديد من البرامج المتنوّعة.

وقد وجد الطاقم أنّ الاستثمار الحكومي الرئيسيّ يستند إلى تشكيلة من الأساليب الوقائية، ممّا يشكّل ميزة، فلا يوجد اتجاه واحد حصريّ معروف بفعاليّته، ومن المطلوب الدمج بين الدتّجاهات الوقائيّة. ومع ذلك، وجد الطاقم أنّ معظم الاستثمار الحكوميّ يتم من خلال الخدمات والبرامج الموجهة بشكل عامّ لمجموع السكّان ولا تركز على الفئات المستهدفة التي تتورّط فعلاً في أعمال العنف والجريمة. وعقب ذلك، هناك إجراءات متزامنة يتمّ اتّخاذها من قبل أكثر من وزارة واحدة، بينما تمّ إهمال التعامل المركز مع المخالفين للقانون أو الذين يُعتبرون عرضة للانزلاق إلى الإجرام تماماً.

وبما أنّ البرامج لا يُقصد من خلالها معالجة العنف، فعدم قياس فعاليّتها في هذا المجال لا يشكّل مفاجأة. علماً بأنّ القصد هو تركيز النشاط الوزاريّ برمّته على معالجة مشكلة العنف، يجب دراسة البرامج وإجراء المزيد من التحليلات بهدف فهم إذا كانت هناك صلة ما بين البرامج المنفّذة بغية الحدّ من العنف وإلى أي مدى. وفي ضوء النتائج يمكن تحديد أولويات بشأن تخصيص الموارد ودراسة الأداة المطلوب تعزيزها من أجل توسيع التغطية مقارنة مع الحاجة، بناءً على اعتبارات الكلفة مقابل الفائدة. وفي إطار المناقشات التي دارت أشار الاختصاصيون إلى وجود اتّجاهات وبرامج قد تكون فعّالة في منع العنف والانزلاق إلى حدّ الإجرام، إلّا أنه يجب ملاءمة العقيدة العمليّة والاستراتيجيات مع خصائص المجتمع العربيّ. ورغم استثمار موارد ضخمة يبدو أنه لم يُكشف بعد عن طريقة تسخير الموارد الاجتماعيّة الكامنة في بلدات المجتمع العربيّ في سبيل تغيير الأعراف الاجتماعيّة وزيادة المراقبة الاجتماعيّة غير الرسميّة ومنع الإجرام والعنف.

كما تبين أنّ هناك برامج ذات إمكانيّة التأثير على العنف في المجتمع العربيّ وملئمة للاحتياجات، إلّا أنّ التغذية الراجعة التي يقدّمها الشركاء من الوزارات المختلفة ومن ممثلي القطاع الثالث تفيد بوجود مشكلة في تطبيقها، ووجود مجال للعمل أكثر دقة على إعداد معايير تفعيلها، والتركيز على الموارد البشريّة النوعيّة وضمان المراقبة المناسبة.

4. مفاهيم لرئيسيّة لتخطيط السياسة

أ. العوامل التي يمكن ومن المحبذ التأثير عليها

- تمّت العديد من القضايا في مجالات التطوير الاقتصاديّ والاجتماعيّ بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتغذية ظواهر الجريمة والعنف. لذا فالإلى جانب التركيز على الحدّ من ظواهر العنف يجب التصرّف من أجل التطوير الاجتماعيّ الاقتصاديّ في بقية مجالات الحياة منها التطوير الاقتصاديّ، والإسكان، وتوفير الفرص وما شابه ذلك. وتتعدّى هذه المواضيع الرقعة التي تغطيها هذه الورقة، لكن يتمّ التعامل معها من قبل سلطة التطوير الاقتصاديّ للأقليات ومقرّ الخطة الاجتماعيّة الاقتصاديّة لتطوير البدو في النقب، على النحو الموضّح ضمن فصل الإجراءات المكّملة.
- إلى جانب المسببات «المعروفة» نسبياً لظواهر العنف والإجرام، التي لها جهات يُفترض بأن تستجيب لها- الفجوات التعليمية والعنف لدى المراهقين والجريمة المنظمة، وأزمة الإسكان وما شابه ذلك، يمكن العثور على بعض الظواهر التي تفتقر إلى جهة تتولّى المسؤولية عن الحدّ منها في الوقت الراهن. وبالتالي، فإنّ ظاهرة البطالة تشكّل ظاهرة تفتقر إلى «جهة معالجة»، وكذلك ظاهرة انخفاض معدّلات التوظيف لدى الرجال العرب والظواهر الماليّة، مثل قلة قروض الإسكان (المشكنتا) وعادات استخدام الأموال النقديّة في المجتمع العربيّ.
- زيادة أحجام العنف في المجتمع العربيّ تجد تعبيرها من خلال العنف الخطير والجريمة، التي تمسّ بالشعور بالأمان لدى المواطنين العرب وبجودة حياتهم. إلى جانب ذلك فإنّ عدم ثقة المواطنين العرب في الجهات المؤسّساتية قد يؤدي إلى عدم قدرة استطلاعات الرأي والأبحاث على عكس خطورة

الأوضاع على أكمل وجه، وعدم الإبلاغ عن مشاعر فقدان الأمان. لذا، فمن الضروريّ استناد تقدير أحجام العنف والجريمة إلى المعطيات الموضوعية الصادرة عن الجهات الرسمية قدر الإمكان، والتي تشمل، على سبيل المثال، عدد البلاغات عن الأحداث، وفتح ملفّات، والاعتداءات وما إلى ذلك. وبالتزامن مع ذلك، يجب العمل على تحسين البيانات الواردة من الاستطلاعات ومن البلاغات الشخصية والتفكير في الاستعانة بجهات غير حكوميّة لهذا الغرض، مثل معاهد الأبحاث النشطة في المجتمع العربيّ.

ب. الفئات العمرية التي تم تحديد حاجة التركيز عليها

في ضوء معطيات العنف، حدّد طاقم العمل فئتين عمريّتين يجب تسليط الضوء عليهما بشكل خاصّ، الفئة الأولى هي الشباب بأعمار تتراوح بين 14 عامًا و18 عامًا، فهذه هي الأعمار التي تشهد اشتداد ظاهرة العنف لدى المراهقين. ففي حين أنّ أوضاع سنّ المدرسة الابتدائية تفيد بانخفاض معدّلات العنف لدى الطلّاب الناطقين باللغة العربيّة مقارنةً مع الناطقين باللغة العبريّة، فمعدّلات العنف في سنّ المدارس الإعدادية تبدأ في التصاعد، أما في سنّ المدارس الثانويّة فالأوضاع تزيد شدة لدى الطلّاب الناطقين باللغة العربيّة لتفوّق عددهم النسبيّ من مجموع الطلّاب بكثير.

والفئة الثانية هي الشباب الذين يبلغون 18 حتّى 24 عامًا من العمر، مع التركيز على الرجال، الذين يتجاوز ضلوعهم في الجرائم هو الآخر عددهم النسبي من مجموع السكّان.

وفي ما يخصّ الفئة الأولى، وُجد أنّ هناك وفرة من البرامج في المجال الرسميّ وغير الرسميّ، واستثمار كثيف ومتّسق للأموال، بغية الوقاية، والتي يتم تفعيلها من قبل وزارة التربية والتعليم وهي التربية الرسميّة وغير الرسميّة، من خلال البرنامج الوطني للأطفال والمراهقين الموجودين في خطر، برعاية سلطة مكافحة العنف، والمخدّرات والكحول في وزارة الأمن الداخليّ ومنظّمات القطاع الثالث. حيث يعتمد كل برنامج على اتجاه وقائيّ مذكور في المرجعيّات (لمزيد من التفاصيل بشأن الاتجاهات الوقائية يرجى الاطلاع على الملحق) ويتمتع بألية لممارسة التدخّل والتي تشكّل جزءًا منها. وفي ما يتعلّق بالفئة الثانية، فهناك افتقار بارز للاستجابات ويجب العمل على طرح برامج تُعنى بإبعاد الشباب عن ظواهر الجريمة والعنف.

ت. التنسيق والمزامنة بين الجهات

هناك مصادر كثيرة ومختلفة لظواهر العنف، ومن المستحيل الإشارة إلى عامل أو عدة عوامل ستؤدي معالجتها إلى تقليل ملموس من العنف والجريمة. ولا منازع على ضرورة شمل كل برنامج للمعالجة الملموسة للجريمة المنظّمة في المجتمع العربيّ، فبدون التقليل الحاد لحجم هذه الظاهرة من المرجح أنّ المساعي المبذولة لن تؤتي ثمارها. وفي المقابل، من الواضح أنّ هذا لا يكفي. فيجب أن يشمل البرنامج مكونات إضافية من مجالات التربية والتعليم، والرعاية، والاستجابات المجتمعيّة وما شابه ذلك. حيث تبرهن التجربة على عدم وجود اتجاه وقائيّ واحد يمكن اللجوء إليه بهدف محاربة الأوضاع الصعبة التي تشكّلت. وبالتالي فيجب لبرنامج يراد منه توفير الاستجابة أن يكون واسع النطاق وشاملاً، وأن يتضمّن بين طياته طيفاً واسعاً من المجالات، وأن يتصرّف بناءً على تشكيلة متنوّعة من الاتجاهات الوقائية، ويضمّ الأطراف المعنية، سواء في الحكومة أو السلطة المحليّة، الذين يقيمون التنسيق والتعاون في ما بينهم. وتُعتبر نوعية التعاون شرطاً للوفاء بالمهمّة. ولهذا الغرض من الضروريّ طرح نموذج عمل بين الوزارات التي يضع هيكل التسلسل العلاجي وينظم واجهات العمل بين الشركاء ويحول دون حدوث أعمال غير منسّقة بين الجهات التي تحبط بعضها البعض أحياناً.

ث. آليات الإدارة على مستوى السلطة المركزيّة

تشارك بعض الوزارات الحكوميّة في توفير الاستجابة والتزوّد بالخدمات المختلفة التي تتعلّق بصورة مباشرة وغالبًا غير مباشرة بالمواضيع المرتبطة بالجريمة والعنف. وانطلاقاً من التحديّ الإداري المرتبط بتطبيق السياسة

الحكوميّة، فإنّ الوزارات تتيح للسلطات المحليّة جهات إداريّة بتمويل منها. على سبيل المثال، سلطة مكافحة العنف، والمخدّرات والكحول تشغل مسؤولاً بلدياً بوظيفة كاملة أو جزئيّة في كلّ بلدة عربيّة، وفي كافّة البلديات العربيّة هناك مدير لبرنامج «360»، بينما يوفّر برنامج «إتجاريم» تحديات (مؤسّسات تربويّة غير رسميّة) موردًا مخصّصًا للسلطات المحليّة العربيّة. وفي المرحلة الأولى تمّ تخصيص 36 وظيفة، ويُتوقع باستكمالها لتبلغ 44 وظيفة. وذلك بالإضافة إلى وظائف منسّقة يتمّ توفيرها للسلطات المحليّة المتميّزة. كما تشكّل سلطة التطوير الاقتصاديّ للأقليات بحدّ ذاتها جهة إداريّة، وكذلك مقرّ التطوير الاقتصاديّ للبدو في النقب ومقرّ متابعة تنفيذ الخطة متعدّدة السنوات المخصّصة للدرّوز والشركس. مع ذلك، إنّ أبرز المساوئ التي انكشف عليها الطاقم خلال المناقشات كان غياب التآزر بين كافّة الجهات المسؤولّة. حيث تركّز كلّ جهة على النشاط الخاصّ بوزارته، بينما يندم التعاون البناء وتعيب النظرة إلى الغاية المشتركة ذات مؤشرات النتيجة المشتركة. وبمقتضى ذلك فلا يتمّ نقل معلومات ضروريّة بين الجهات كما لا يتمّ التفكير المشترك الذي يركّز على خصائص الظاهرة، ولا يتمّ اختيار الكوادر البشرية للمناصب المذكورة بشكل مثاليّ دائمًا، ممّا يمس بالقدرة على تحقيق الأهداف والقيام بالمراقبة الفعالة.

ج. آليات الإدارة على مستوى السلطة المحليّة

على صعيد البلدة هناك حاليًا لجنّتان نظاميتان يتوجّب عليهما العمل سوية، إحدهما هي لجنة القضاء على العنف والأخرى هي لجنة مكافحة المخدّرات. ومع أنّ الحديث يدور عن لجان تعمل بحكم قانون، إلّا أنّ عدد السلطات العربيّة التي تلتزم بعقددهما كما هو مطلوب على أرض الواقع قليل. وهناك شكّ في ما إذا كانت هاتان اللجنّتان تضمّنان كافّة الجهات المختصّة بمكافحة العنف، حيث يستلزم أيّ تغيير في تشكيلها تعديلًا قانونيًا، لكنّه غير مرن. بالإضافة إلى ذلك، تنشط على صعيد البلدة لجنة إنفاذ قانون، والتي تعود صلاحية التوجيه بعقددها إلى سلطة مكافحة العنف، والمخدّرات والكحول، ويتولى مناصب العضوية فيها رئيس السلطة المحليّة أو المدير العامّ للسلطة وقائد مركز الشرطة المحليّ. ومع أنّ هذه اللجنة تنعقد بشكل أكثر تكرارًا، إلّا أنّها غير مركزة على جوانب تنفيذ القانون ولا تتضمّن جوانب منع العنف قبل حدوثه.

بناءً على ما تقدّم فإنّنا نصل إلى استنتاج مفاده ضرورة صياغة آليّة إداريّة سواء على المستوى الحكوميّ بين الوزارات بغية وضع سياسة أو على مستوى السلطات المحليّة بغية ضمان القدرة على الوظيفة، وكذلك ضمان توفير كوادر بشريّة مهنيّة ذات قدرات لازمة لتنفيذ وظائف المزامنة والتنسيق.



الفصل الثالث: اقتراح لحل- مكونات الخطة الاستراتيجية لمكافحة الجريمة والعنف في المجتمع العربي

تتيح الفترة الحالية فرصة سانحة. فمن خلال المحادثات العديدة التي أجريناها مع الشخصيات العامة العربية على المستوى المحلي، ومع أصحاب المناصب والشباب، يبدو أنهم متحمسون للاندماج في المجتمع الإسرائيلي، بيد أن هناك سلسلة من العوائق التي تحول دون ذلك.

ويستدعي تغيير الوضع الراهن وجود استراتيجية متعدّدة الأجهزة للتعامل واسع النطاق والراسخ والمتواصل بغية تكوين نظام متبادل (Ecosystem) جديد ومتين. حيث يجب أن يكون التعامل متعدّد الأبعاد، ليركّز على الجوانب الرئيسية من النظام التي ترتبط مباشرةً بالجريمة والعنف وأن يتكوّن من مزيج من إجراءات تطبيق القانون «الصلبة» إلى جانب الأنشطة الوقائية «الناعمة». ونقدّر بأن سيكون من الضروريّ بذل جهد مستمرّ لمُدّة عشر سنوات على الأقلّ من أجل تخفيف حدّة الظواهر غير المرغوب بها إلى درجة تشبه نسبتها من المجتمع العام. وكخطوات مرحليّة، نوصي بتحديد مؤشرات نتيجة طموحة لكن قابلة للتحقيق على مدى خمس السنوات القادمة (2021-2025). وانطلاقاً من الإدراك بأنّ النظام البيئي يتأثر إلى حدّ كبير من قضايا جوهريّة مثل البنى التحتية، والسكن، والمواضيع الاجتماعيّة والاقتصاديّة، التي لا تشكّل جزءاً من توصيات هذه الخطة فهناك ضرورة لبدء التفكير في حلول ممكنة في هذه المرحلة بالذات، حتّى إذا تمّ تطبيق الحلول في إطار الخطط متعدّدة السنوات الأخرى.

من أجل قيادة الجهود النظاميّة لمحاربة الجريمة والعنف يجب توفير وزارة حكوميّة ذات صلاحيات وقدرة على تنسيق ومزامنة الوزارات المختلفة، وبالتالي فإنّ قيادة الجهد من قبل مكتب رئيس الوزراء أمر ضروريّ لإنجاحه. ونظراً لواقع الميزانيات المتحدّي الذي نشهده حالياً، يجب تركيز الجهود ودعمها بالميزانيات، ليتسنى الإحساس بالتأثير المتراكم على أرض الواقع بشكل ملموس ويبنى على أساس النجاحات الأولى السريعة، وتواصلية التطبيق، لتفادي الفراغ السلطويّ في أي من مكونات الاستراتيجية، وهذا ما يتطلّع إليه رؤساء السلطات العربيّة.

وقد حدّد الطاقم المبادئ التالية كضرورة لكل استجابة سيتمّ توفيرها:

- مبادئ التكافل: في أساس الاتجاه التشاركيّ تكمن فرضية أنّ المشاكل بالغة التعقيد تستلزم التعامل المتكامل للسلطة المركزيّة والمحليّة. وفي ضوء تحليل العوامل الجذريّة التي ذُكرت في بداية هذه الورقة، فإنّ أقلّ ما يقال عن الشروط الأولية في العلاقات التي تربط السلطة المركزيّة بالسلطات المحليّة العربيّة إنها تشكّل تحدّيّاً كبيراً. حيث يُعدّ الشعور بالمسؤوليّة عن إنجاز المهمة لدى كلا الطرفين أمراً حيويّاً لضمان نجاح تطبيق التخطيط. فحتّى أفضل تخطيط لن يؤتي ثماره إذا لم يتمّ تطبيقه كما ينبغي على أرض الواقع، ولضمان ذلك يجب اعتبار المهمة كسباق تنافسيّ، الذي يتطلّب ليس «تمرير العصا» فحسب وإنما «الإمساك» به من قبل الطرف الآخر وجليه إلى نقطة النهاية. ويوصى الطاقم باعتبار السلطة المحليّة اللبنة الأساسيّة في التعامل مع تحديات العنف المحليّة، مع مشاركة المجتمع وضلوعه. ولترسيخ الشعور بالمسؤوليّة يجب توفير القدرة على التأثير وصناعة القرارات من مرحلة التخطيط، مع التركيز على تحديات التطبيق الناجمة عن هذا التخطيط. ويجب دعم كلّ هذه العناصر من خلال آليات العمل المشتركة على الصعيد القطريّ والمحليّ، التي تعمل حسب أنظمة محدّدة مسبقاً ومع استخدام شتى آليات الحكم بهدف تحسين نسيج العلاقات وتعزيز قابلية التنفيذ، مثل مشاركة الجمهور بشكل فعال، ولجان الاستشارة، والطاولات المستديرة وغير ذلك.
- مبدأ التكاملية في توفير الاستجابات: في أساس الاتجاه المتكامل تقع فرضية أنّ العمل المدموج والمنسّق لكافة الجهات يضاعف القوّة ويسهم في زيادة كفاءة تخصيص الموارد (مع اغتنام الوسائل غير الحكوميّة) وتوفير الموارد المستثمرة. سيؤدّي العمل النظامي والمنسّق إلى ترجيح الثقل إلى الاتجاه الطبيعيّ وتوسيع دائرة البالغين الذين سيندمجون بشكل أفضل في المجتمع في كافة مجالات الحياة ليقدموا مساهمة أكبر من الناحية الاقتصاديّة في الإنتاج الوطنيّ، مع تقليص التكاليف السلبية المرتبطة بالظواهر المباشرة وغير المباشرة لمخالفة القانون.



• مبدأ الفعاليّة والإفادة: في أساس هذا الاتجاه تكمن فرضيّة أنّه من أجل زيادة دقّة الاستجابات وتجنّب القيام بالمزيد من الشيء نفسه، يجب دراسة فعاليّة الأدوات المطبقة. وذلك بناءً على مؤشّرات نتيجة محدّدة، والتي تستهدف تخفيف حدّة ظواهر الجريمة والعنف، مع الحرص على المراقبة المناسبة لأدوات التدخّل المطبقة والقيام بعملية قياس دوريّة، تستند إلى معطيات إدارية قدر الإمكان. ومن ضمن ذلك، من الضروريّ إتاحة الشفافيّة بالنسبة للنشاط الذي يتمّ القيام به والمؤشّرات المركزيّة، وتكمن أهميّة كبيرة بانعكاس كل جهة المعطيات المتوقّرة لديها وفقاً لقواعد الحفاظ على الخصوصية. وتفادياً للخوف من نشر المعطيات الحسّاسة، يجوز نشر المعطيات على الصعيد الاقليمي أو اللوائيّ.

في ضوء هذه المبادئ فيُقدّم ما يلي:

- تحديد موضوع تخفيف ظواهر الجريمة والعنف في الحيز العامّ باعتباره تحديّاً وطنياً يستلزم خطة خاصّة بهذا الأمر مدّتها خمس سنوات (ذلك بالإضافة إلى الخطط متعدّدة السنوات الرامية إلى التنمية الاقتصادية والتطوير الاجتماعيّ في المجتمع العربيّ). ستركّز الخطة الوطنيّة على التعرّف إلى الذين يعرّون عن السلوكيات العدوانية والمعقدة لتتيح أمامهم الاستجابات بشكل استباقي ومتواصل حسب فترة العلاج سيتمّ تحديدها.
- التصريح بالدور المحوريّ الذي تلعبه السلطة المحليّة في كلّ حلّ سيتمّ إيجاده وتزويد السلطة بالدعم وبالأدوات الضروريّة لتطبيق هذه المسؤوليّة المشتركة مع السلطة المركزيّة.
- إعطاء الأولوية لمعالجة الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عامًا بمجرد التخرّج من المدرسة الثانويّة أو خلال السنوات الأخيرة بعد انتهاء الدوام الدراسيّ، والتوجيه إلى مسارات دراسيّة، والتوظيف، أو الخدمة المدنيّة، مع توفير غلاف خدمات، يتضمن المهارات الحيّاتية، ودراسات اللغة العبريّة، والدورات التدريبية المهنية والمرافقة طوال فترة التوظيف الأولى.
- التركيز على العمل بين الوزارات المنسق والمزامن. ويتطلّب القيام بذلك الاتفاقات بين الوزارات الحكوميّة على الصعيد القطريّ بالنسبة للمسؤوليات والصلاحيات الممنوحة لكلّ منها وبالنسبة لطرق العمل المشتركة التي يراد تطبيقها على صعيد البلديات. لأجل ترسيخ هذه الاتفاقات واستدامتها من المطلوب وجود آلية إدارية قطريّة بين الوزارات والتي ستبلور وتحسّن وتجّدّد الاتفاقات بين الفينة والأخرى ويراقب تطبيقها على صعيد السلطات المحليّة.
- توجيه كافّة الهيئات الحكوميّة التي تنشط في نطاق مسؤولياتها وصلاحياتها، والقيام بدراسة نظاميّة لمدى فعاليّة الأدوات والاستجابات في المواضيع المعنية في تلبية الاحتياجات ومدى ملاءمتها مع احتياجات المجتمع العربيّ وخصائصه الفريدة، أو إذا كانت هناك ضرورة لإعادة التفكير «خارج الصندوق»، من أجل تفعيل الأدوات والاستجابات المناسبة. فيتعين، بمقتضى ذلك، على كلّ هيئة حكوميّة أو محليّة تزاوّل معالجة موضوع معيّن التطرّق إلى مسألة إذا كان من المطلوب الإشارة بشكل خاصّ إلى تطبيق قراراتها أو توصياتها للمجتمع العربيّ.
- علوة على المبادئ المذكورة أعلاه، نقترح 4 اتجاهات جهد رئيسيّة في إطار هذه الخطة، إلى جانب الخطوات المكتملة، والتي يجب التفكير فيها من الآن، حتّى إذا تم اعتمادها من خلال خطط لاحقة ذات طابع استراتيجي (مثل خطة متابعة لقرارات الحكومة رقم 922، 2397، 959، 1480).39

39 922 نشاط الحكومة للتطوير الاقتصاديّ في سكّان الأقليات خلال الأعوام 2016-2020؛ 2397 - برنامج التطوير الاقتصاديّ الاجتماعيّ لدى سكان النقب من البدو خلال الأعوام 2017-2021، 959 - برنامج التطوير والتمكين للبلديات الدرزية والشركس خلال الأعوام 2016-2017؛ 1480 - برنامج حكوميّ للتمكين والتعزيز الاقتصاديّ الاجتماعيّ للبلديات البدوية في المنطقة الشماليّة للأعوام 2016-2020.

أ. جهد رئيسي ضد الجهات الإجرامية وظواهر الجريمة الجسيمة

بمشاركة: وزارة الأمن الداخلي، شرطة إسرائيل، وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة المالية.

الفرضية الأساسية: المنظمات الإجرامية (الجريمة المنظمة) وعصابات المجرمين («الجريمة البيئية») هي المسبب الرئيسي لظواهر الإجرام الجسيم، حيث تستلزم للقضاء عليها جهود حثيثة لإنفاذ القانون، وتكامل وسائل لإنفاذ القانون، وزيادة حضور الشرطة وتكوين الردع، وذلك من أجل التأثير السريع والمباشر على ردع الظاهرة مع تقليص مجال الإمكانيات لارتكاب الجريمة.

مبادئ العمل: توسيع أنشطة تنفيذ القانون المشتركة، وزيادة معدّلات فك شفرة المخالفات، والإدانة وفرض عقوبات فعّالة بسبب المخالفات الجسيمة التي ستعطي لها الأولوية (مثل حيازة واستخدام وسائل قتالية)، وتكوين ردع فعّال وتغيير «معادلة الربحية» بين فرصة أن يتم القبض عليك وإدانتك (نتيجة العقوبات) وبين الفائدة التي تجني جراء ارتكاب المخالفة.

اقتراحات للتصرّف:

أ. تعزيز تطبيق الإجراءات الاقتصادية للقانون والتطبيق المتكامل للقانون

تطبيق القانون من الناحية الاقتصادية

يشكّل النشاط الإجرامي للجهات الإجرامية في المجتمع العربي جزءًا من نظام اقتصادي أوسع. حيث ما يدفع معظم الأنشطة الجنائية هو التحفيز في كسب أموال والاحتفاظ بها بعيدًا عن الجهات القائمة على تنفيذ القانون. وبشكل خاص تبرز الجريمة الاقتصادية التي تشمل أنشطة مثل متاجرة الوسائل القتالية، ومتاجرة المخدرات، والاستحواذ العنيف على المناقصات الخاصة بالسلطات المحليّة والنشاط واسع النطاق لتوفير رصيد للأسر، والمصالح التجارية والسكن، وذلك بين أشياء أخرى استجابةً للعوائق البنوية المرتبطة بسوق الائتمان لدى المجتمع العربي. حيث شهدت حالات عديدة صعوبة في تطبيق القانون الجنائي بحق الجهات الإجرامية وذلك بسبب نقص الأدلة الكافية للتقدّم بلائحة اتهام، وصعوبة في إقامة التعاون بين الشهود والمشتكين، وفرض عقوبات ليست صارمة بما يكفي من قبل المحاكم واتفاقيات الصلح التي تبعد جهات تنفيذ القانون عن معالجة الحالة وغير ذلك. في الكثير من الحالات يتعدّر إثبات وقوع مخالفات جنائية بموجب قانون العقوبات (مثلًا: فواتير ملفقة، استخدام غير قانوني للأموال النقدية، عدم تسديد ضريبة مقابل الأرباح، والحصول على شيء ما على باب الاحتيال من السلطة التنظيمية وغير ذلك) بما أنّ النشاط الإجرامي للجهات المجرمة في المجتمع العربي هو جزء من منظومة اقتصادية أوسع. وبالتالي فلا يكفي استخدام الأدوات الجنائية الكلاسيكية فقط، وإنما يجب اعتماد نظرة أوسع لإجراءات تطبيق القانون الضرورية في هذا المجال.

في ضوء نطاق الجرائم في المجتمع العربي، ومدى تعقيدها وخطورتها الذي تطرقنا إليه سابقًا، يجب مضافة قوة المزيد من الجهات القائمة على تطبيق القانون وأدوات تطبيق القانون المتنوّعة من مجالات قضائية مختلفة، مع التشديد على تطبيق القانون في المجال الاقتصادي. إذ تهدف أدوات تطبيق القانون في المجال الاقتصاديّ المساس بالدافع الاقتصاديّ المرتبط بالمخالفات الجسيمة (وذلك على سبيل مخالفات الابتزاز، والمخدرات، والتهديدات، والرشوة ومتاجرة الأسلحة وغير ذلك). ومن خلال الأداة الاقتصادية يمكن التقليل من التحفيز الذي يجده المجرمون في ارتكاب المخالفات، وحرمانهم من ثمار المخالفة ممّا سيقبل كذلك من حجم الموارد المتوفّرة لتشغيل المصلحة التجارية الإجرامية. 40 وتعتبر إحدى الأدوات التي أثبتت فعّاليتها والتي

40 هكذا، على سبيل المثال، حرمان ثمار المخالفة قد يلحق ضررًا فادحًا بتدفق الأموال النقدية لمنظمة جريمة ووضع عراقيل أمامها في تسديد المدفوعات «للجنود»، وشراء الأسلحة القتالية، والسيارات، الشقق، وتقديم الرشوة وغير ذلك.

تمارسها سلطة الضرائب سويةً مع شرطة إسرائيل هو التخمينات بموجب أحكام المادة 194 من أمر ضريبة الدخل (حماية الضريبة في حالات استثنائية). حيث يتم هذا الإجراء من التخمين للجباية السريعة بتعاون موظف التخمين المدني مع النيابة المدنية، وتحت إشراف المحكمة حيث يسمح بزيادة المبالغ التي يتم استثنائها من دائرة المخالفة الجنائية إلى أقصى حد ممكن. وتشكّل المصادرة الجنائية أداة ممكنة أخرى تحرم الدولة من خلالها المجرم من كافة الممتلكات التي آلت إليها نتيجة المخالفات التي ارتكبها أو كافة الممتلكات التي استخدمت أو سمحت للمجرم بارتكاب المخالفات. حيث من شأن هذه الأداة القوية، إذا تمت ممارستها بشكل صحيح، أن تمسّ بشكل ملموس بالتحفيز للاقتصادي لارتكاب المخالفة وقدرة «المصلحة التجارية الإجرامية» على أداء وظيفتها على مدار فترة طويلة.

ويرتبط نوع آخر من المخالفات الفريدة التي تتم معالجتها في إطار تطبيق القانون من الناحية الاقتصادية بملفات الفواتير المملوكة الشائعة للغاية في المجتمع العربي. ويتطلب التعامل الفعال مع هذه المخالفات التمهّن والخبرات الضرورية لمعالجة هذا المجال، فمن المهم تخصيص ميزانيات خاصة لها.

وفي مجال تطبيق القانون من الناحية الاقتصادية تكمن أهمية بالغة في نشاط وحدة «بهلوم» التابعة لكل من سلطة الضرائب وسلطة حظر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي اكتشف الطاقم أن نشاطها في المجتمع العربي محدود للغاية، سواء في المفهوم المطلق أو مقارنةً مع معدّلات الإجرام في المجتمع العربي في الوقت الراهن.

مجال تطبيق القانون المتكامل- الأدوات المدنية والإدارية

الإجراءات المتكاملة لتطبيق القانون هو أداة زاد استخدامها خلال العقد الماضي. وفي إطار الإجراءات المتكاملة لتطبيق القانون يتم تكوين واجهات عمل ونشاط بين الجهات المختلفة القائمة على تطبيق القانون من مجالات متنوعة والتي تتصرّف بالتنسيق والتعاون ضد أهداف الإجرام المركزيّة والمحليّة، وضد ظواهر بمسّ بأصول الدولة والنظام العام والشعور بالأمان لدى المواطنين. حيث يركّز النشاط المتكامل على شتى الأدوات المدنية والإدارية المتاحة أمام الدولة بهدف المسّ بجيب المجرم وتشديد العبء على موارده الاقتصادية واستعادة أصول الدولة التي تضررت إلى الجمهور. ويشكّل إنشاء «طاوولات مستديرة» طريقة النشاط الرئيسيّة ضمن الإجراءات المتكاملة لتطبيق القانون، على أن تجلس حولها الجهات السياسية المختلفة المعنية بمعالجة الهدف المحدد، وتحديد موعد تصرّف مشترك للجميع، حيث تبادر كل جهة إلى تنفيذ أدواتها وفقاً لصلاحياتها في الوقت المحدد. وبعد اختتام النشاط تُجمع كافة النواتج ليتمّ اتخاذ الإجراءات اللازمة.

منذ دخول التعديل رقم 116 من قانون التخطيط والبناء حيّز التنفيذ طرأ انخفاض ملموس على نسبة ارتكاب مخالفات التخطيط والبناء سواء في المجتمع العربي أو بشكل عام، وذلك بفضل أنشطة تطبيق القانون التي تنفّذها الوحدة القطرية لتطبيق أحكام التخطيط والبناء (سلطة التطبيق في مجال العقارات)، كما تتّضح الأمور، من ضمن عدّة أمور، من خلال تقرير تلخيص عام 2019 بشأن أنشطة تطبيق القانون في مجال التخطيط والبناء، والتي تمّ تقديمه مؤخراً إلى الكنيست.

وفي ضوء حقيقة أنّ نشاط الجهات الإجرامية مصحوب في حالات عديدة ببناء غير قانوني على نطاق ملموس، ومع أخذ فعالية إجراءات تطبيق القانون من قبل الوحدة القطرية بعين الاعتبار، يجب السعي لاستنفاد كامل الإمكانيات الكامنة في الوحدة أمام الجهات الإجرامية، التي وجد الطاقم أنها غير مستنفدة حالياً كما كان يُفترض.

في ضوء ما تقدّم ذكره، فإنّ الطاقم يوصي بزيادة ملموسة لإجراءات تطبيق القانون الاقتصادية وتطبيق القانون المتكاملة ضدّ الجهات الإجرامية في المجتمع العربي، مع تركيز الجهد على الجهات التابعة للجريمة المنظّمة وعصابات الجريمة، انطلاقاً من الإدراك بأنها تشكّل العوامل الرئيسيّة المسببة لظاهرة الجريمة الجسيمة. ويُقترح

بأن شرطة إسرائيل، ووحدة تطبيق القانون المدني في نيابة الدولة ومقرّ تطبيق القانون الاقتصادي سيقومون بإعداد خطة عمل على أساس الصورة الاستخباراتية الشرطية، بما في ذلك مؤشرات النتيجة الكميّة لحجم تطبيق القانون الاقتصادي ومؤشرات الفعاليّة، للتأكد من حرمان المجرم من الممتلكات المضبوطة بشكل مزمّن. وفي مجال تطبيق القانون المتكامل قد تكون هناك مؤشرات كميّة (كميّة الحملات في سنة تقويمية) ومؤشرات نوعية- تجاه الجهات التي استهدفها النشاط، بهدف تركيز الجهد على العوامل الرئيسيّة المسببة للجريمة. ويجدر التأكيد على أن كل هيئة تلزم بالتصرّف، ومن بينها سلطة الضرائب على وحداتها المختصة (بما في ذلك وحدة «يهلوم»، وسلطة حظر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والوحدة القطريّة لتطبيق قوانين التخطيط والبناء، وسلطة الأراضي الإسرائيليّة وأي جهة أخرى ستتطوّر لإنجاز خطة تطبيق القانون، حتّى إذا لم تتوافق الخطة في الوقت الحالي مع الأولويات الداخليّة المتّبعة لديها. كما سيكون من الضروري تعزيز وإعطاء أولوية لموارد النيابة وتطبيق القانون وكذلك إعطاء أولوية لموارد المقاضاة من أجل الإفضاء إلى نضوج نشاط تطبيق القانون ليصبح عقوبات فعّالة بحق الجهات الإجراميّة. ولإزالة أي شك، وفي ضوء صورة الأوضاع ومعدّلات الإجرام الجسيم في المجتمع العربيّ في الوقت الراهن، وصورة تركيز الجهود، ستلزم كافّة الجهات القائمة على تطبيق القانون، سواء أكانت اقتصادية أو مدنيّة، التطوّع للمساهمة في الجهد وإعطاء أولوية لخطة تطبيق القانون في المجتمع العربيّ، حتّى على حساب أنشطة أخرى.

التنسيق بين جهات تطبيق القانون

من ناحية تحسين تطبيق القانون في موضوع الإجرام في المجتمع العربيّ، هناك مجال لترسيخ مسح خصائص الإجرام المختلفة (قتل النساء، الأسواق الرماديّة، إطلاق النار في منطقة سكنية، تجارة الوسائل القتاليّة، المخالفات الاقتصادية وغير ذلك)، مع دراسة حاجة تطوير خطة عمل ملائمة وخاصّة بأيّ من هذه الظواهر، ووفقاً للسياق المطلوب. وللوفاء بهذا الغرض يجب مشاركة المعلومات بشكل دائم وتطوير الموضوع بشكل مشترك من جهات تطبيق القانون والاستشارة القضائيّة للحكومة.

وتبعاً لما تقدم، تكمن أهميّة بالغة في تنسيق نشاط جهات تطبيق القانون المختلفة، على نحو يولد تأثير تطبيق القانون المتكامل والمنسجم. حيث سيسمح التنسيق المتواصل وتكوين منصّة للمزامنة بين النظم بتركيز الموارد بشكل صحيح ومنسق لكافّة الجهات المعنية. كما يُطلب إقامة تنسيق مع جهات أخرى في الوزارات الحكوميّة المختلفة التي ستشارك حسب الضرورة في الحوار المتواصل.

لتكوين مزامنة، ومشاركة المعلومات والملاءمة بين تصوّرات العمل لدى الجهات المختلفة، والتأكد من عمل منظمّة تطبيق القانون برمتها بشكل متكامل لتحقيق أهداف مشتركة، وإجراء التعاون مع الوزارات الحكوميّة الإضافية، فمن المفضل وضع آلية للتنسيق الدائم بين كافّة الجهات المعنية في الوزارات الحكوميّة المختلفة كما ذُكر، والذي يركز على تحديات الإجرام في المجتمع العربيّ. ويمكن ضرب مثال للتعرف إلى حاجة التنسيق المذكور التي تم الاعتراف بها في مواضيع أخرى، من خلال تشكيل «الطاقم المسؤول عن رسم سياسة مكافحة الإجرام الخطير والجريمة المنظمة ومشتقاتها»، وهو طاقم تم تشكيله بموجب نص قرار الحكومة رقم 4618، برئاسة المستشار القضائي للحكومة وكذلك الطاقم التمهيدي للطاقم المسؤول برئاسة القائم بأعمال المستشار القضائي للحكومة (القضاء الجنائي). وعلى غرار هذه الآليات يُقترح أنه بخصوص تركيز الجهد المنشود من هذا المشروع، سيقوم المستشار القضائي للحكومة بوضع آلية تلبّي التحديات الخاصّة المرتبطة بالتعامل مع الجريمة في المجتمع العربيّ. حيث ستُعقد جلسة مرّة كل ثلاثة أشهر بحضور المستشار القضائي للحكومة، وقائد الشرطة بهدف متابعة تحقيق الأهداف التي سيتم تحديدها للتعامل مع موضوع الجريمة في المجتمع العربيّ والتوجيه المستقبلي.

ب. تعزيز منظومة التطبيق الجنائي «التقليدية»

بالتزامن مع الخطوات الرامية لتعزيز إجراءات تطبيق القانون المتكاملة وتطبيق القانون الاقتصادي على النحو المذكور أعلاه، هناك حاجة لتعزيز سلسلة تنفيذ القانون الجنائي، مع التركيز على التحديات الخاصة التي تميز المجتمع العربي، مثل غياب الشكاوى، أو الصعوبة في أخذ شهادات. لذا يُقترح تشكيل مجموعات تعمل على تطبيق القانون في مجالات تقع من اختصاص النيابة، والتي ستخصص في التعامل مع التحديات المتعلقة بتطبيق القانون في المجال الجنائي، التي تميز المجتمع العربي، وكذلك ستقدم إرشادًا مهنيًا لجميع العاملين في هذا المجال. وبضمن ذلك، سيتم تقديم دورات تدريبية مناسبة للنواب لكي يتعاملوا مع كافة العوائق الموجودة، حيث سيتم تكليفهم بجمع المعارف، ودراسة العوائق، وتحديد الأمور التي يجب الاستجابة لها، وإقامة التعاون مع جهات خارج النيابة (مثل شرطة إسرائيل ومنظمات الدعم المدنية، وجهات داخل المجتمع وما شابه ذلك)، وإجراء متابعة عن كثب للتعامل مع الملفات الخطيرة التي تتابعها الدائرة اللوائية والترويج للتعامل معها.

ت. إتمام تطبيق خطة بناء قوة الشرطة

نصّ قرار الحكومة رقم 1402، الذي تمّت المصادقة عليه في التاريخ الموافق 10.04.2016 لأول مرة على قضية تحسين مستوى الأمان الشخصي في المجتمع العربي كخطوة حكومية مميزة، مصحوبة بموارد خاصة، لكن بدون تحديد مؤشرات نتيجة واضحة. وقد أدت الخطة إلى فتح 7 مراكز شرطة في بلدات عربية وتجنيد حوالي 420 شرطياً من أبناء المجتمع العربي من خلال إنشاء مديرية تعالج الموضوع بشكل خاص في مقرّ شرطة إسرائيل، إلا أنّ الخطة لم يتم تطبيقها بأكملها بسبب نقص الموارد. ونظرًا للفترة الزمنية القصيرة التي ولت لا يمكن الإشارة بشكل كامل إلى تأثير هذا الحراك على مستوى الأمان الشخصي في المجتمع العربي، حيث ما زالت النتائج المرحلية قابلة للتأويل في ما يتعلق بتأثير افتتاح مركز في بلدة عربية على مستوى الأمان الشخصي وعلى ثقة السكّان بالشرطة. وبناءً على الدراسة المتعمقة فإنه يبدو أن بناء القوة يشكّل أساسًا حيويًا، لكنّه غير كافٍ، حيث من المهم دعمه من خلال تغيير طرق التصرف. الجمهور العربي يتطلع بفارغ الصبر للحضور الشرطي كخدمة للجمهور، وبمقتضى ذلك فإنّ ظهور مراكز الشرطة وإتاحتها على الجمهور يحظيان بأهميّة كبرى.

وعليه، فإنّ الطاقم يوصي بمواصلة بناء قوة الشرطة في المجتمع العربي من خلال استكمال تطبيق الخطة الخماسية، التي صادقت عليها الحكومة في عام 2016، مع وضع خطة خماسية أخرى للأعوام 2021-2025 والتي ستستكمل نشر مراكز الشرطة وتعزيز المراكز الموجودة في المجتمع العربي. تشكّل مراكز الشرطة عنصرًا أساسيًا وضروريًا في إتاحة خدمات الشرطة الأساسية للمواطنين العرب، وزيادة معدّلات حل ألغاز الجرائم الخطيرة في المجتمع العربي من خلال التقصير الملموس لوفقات الاستجابة والوصول إلى أماكن الجرائم، وترسيخ علاقات الشرطة والمجتمع الصحية، التي من شأنها زيادة الثقة في الشرطة لدى المجتمع العربي. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز الوحدات اللوائية والقطريّة لكي تستطيع التصدي للجريمة المنظمة مع الاهتمام الخاص بموضوع التعامل مع ابتزاز مقابل الحماية، الذي وُجد أنه عامل مهم، يلحق ضررًا فادحًا في الاقتصاد المحلي في البلدات العربيّة. كما يوصي الطاقم بمواصلة الجهد الرامي إلى تجنيد شرطيّين من المجتمع العربي إلى شرطة إسرائيل، لكنّه يقترح إعادة النظر في طرق التدريب والتوظيف للشرطيّين المجرّبين في إطار الخطة، مع التركيز على التعامل مع الحساسيات الثقافيّة والاجتماعيّة، وبناءً على أفضل التجارب التي اكتسبت من خلال عمليات مماثلة حول العالم، للتأكد من أنّ الخطوة تحقق كامل إمكاناتها في ما يتعلّق بتحجيم مدى الغرابة بين المواطنين العرب وشرطة إسرائيل وطرح نماذج إيجابية يحتذي بها الشباب.

بما أنّ هذه الخطوة يُتوقع بأن تتطلّب تخصيص موارد كبيرة جدًا من ميزانيّة الدولة، فإنّ خطة بناء قوة الشرطة يجب أن تكون مصحوبة بمؤشرات نتيجة واضحة المعالم للمدى المتوسط والطويل، بما في ذلك التخفيض الملموس في معدل المخالفات الخطيرة، وزيادة معدّلات حل لغز الجرائم ورفع ثقة المواطنين العرب في

الشرطة. وذلك في إطار اتجاه عام لتقليص الفجوة في هذه المجالات بين المجتمع العربي والمجتمع اليهودي وسدّها. بالإضافة إلى ذلك، يجب ضمان الموارد المخصّصة مقابل التغييرات التي قد تطرأ على الميزانيّة.

ث. تعزيز أدوات تطبيق القانون وتشديد العقوبات بحق مخالفت حيازة الأسلحة

في إطار عمل الطاقم شوهدت فروقات في الإطار القانوني الذي يدعم تطبيق القانون بحق مخالفت الوسائل القتاليّة (حيازة الأسلحة، وحمل الأسلحة، وتجارة الأسلحة وما شابه ذلك). حيث تزيد هذه الفجوات من صعوبة تنفيذ إجراءات تطبيق القانون الفعالة او التوصل إلى العقوبات الفعالة على حدّ سواء، والتي من شأنها تغيير الأعراف المتجذرة فيما يخص حيازة الأسلحة واستخدامه. وبالتالي، فمن أجل دعم جهود تطبيق القانون بحق الجهات الإجراميّة في المجتمع العربي بشكل عام، وبحق مخالفت الوسائل القتاليّة بشكل خاص، يجب تحسين واستنفاد الأدوات الجنائيّة التقليديّة ودعمها بحلول إضافية ومتنوّعة لتطبيق القانون، من مجالات قضائيّة مختلفة، على النحو الموضّح أدناه.

يوصي الطاقم باستجابة محدّدة، ومركّزة ودقيقة والتي من شأنها تحسين إجراءات تطبيق القانون الجنائيّة في المجال، ورفع مستوى العقوبات ممّا يعزّز ثقة الجمهور العربي في سلطات تطبيق القانون بشكل خاص، وفي دولة إسرائيل بشكل عام. ويُقترح بالترويج للقضايا التالية، بما في ذلك التعديلات التشريعية المرتبطة بذلك:

1. نشاط متكامل لتشديد العقوبات المفروضة بحق مخالفت أسلحة، من بين عدّة أمور، من خلال إبداء رأي الخبراء في ملفّات أسلحة، التي سيتم تقديمها للمستشفى بهدف إحداث تغيير في سقف العقوبات المتبعة. وكذلك توجيه المدعين إلى فرض عقوبات أكثر صرامة وتقديم استئنافات على العقوبات الخفيفة، ودراسة الحاجة إلى رفع سقف الغرامات وتعجيل المدّة الضرورية لمعالجة ملفّات الوسائل القتاليّة.
2. تعزيز مختبرات الفحص لاستخدام أسلحة من قبل شرطة إسرائيل. وقد تبيّن من مناقشات الطاقم أنّ هناك ازدحامًا على نشاط المختبرات، إذ لا يتم الوصول إلى قسم من الأسلحة التي يتم العثور عليها من خلال تفتيش شرطي أصلاً. وبشكل خاص، إذا وُجدت أسلحة في منزل شخص مشتبّه بارتكاب جريمة غير متعلقة بإطلاق النار، فتتم مصادرة الأسلحة، إلّا أنّ الشخص المشتبه فيه لا يواجه تهمة ارتكاب مخالفت استخدام أسلحة. وذلك في أعقاب شدة الوطأة على المختبرات، التي لا تسمح بإجراء اختبارات للأسلحة ليس في إطار تحقيقات مباشرة لحالات إطلاق النار.
3. تشديد العقوبات بشأن تجارة قطع الأسلحة "الجوهريّة"، والتي يتم شراؤها بشكل منفصل وتُستخدم للإنتاج المستقل للأسلحة من خلال تركيبها من قبل الجهات الإجراميّة. وينصّ القانون حاليًا على فرض عقوبات مخففة بحق مخالفت تجارة قطع الأسلحة بالنسبة مع تجارة الأسلحة، وعلى ضرورة النظر في إدخال التعديلات التشريعية اللازمة في سياق هذه الظاهرة.
4. إغلاق الثغرة القانونيّة في ما يتعلّق بالأدوات التي تشبه رشّاشة، والتي يمكن تحويلها إلى رشّاشة. وقد طُرح على الطاقم الفرق الموجود في ما يتعلّق بالأدوات والألعاب أمثال "Airsoft"، والتي لا يتوقّر أي قيد قانوني حاليًا على دخولها إلى إسرائيل ويمكن تحويلها ليتم استخدامها كرشّاشة. وتقع دراسة هذا التعديل التشريعي تحت مسؤوليّة وزارة الاقتصاد والصناعة.
5. تعديل قانون صلاحيات منع ارتكاب مخالفت عبر الموقع الإلكتروني، لتتنطبق الصلاحيات المنصوص عليها ضمنه على مخالفت الأسلحة المتعلقة بالتجارة غير القانونيّة للأسلحة أيضًا.
6. إعطاء أولوية لأدوات عقابية فورية والتي تولد الردع الملموس، مع التركيز على العقوبات الاقتصادية.

بالإضافة إلى خطوات تمكين أدوات تطبيق القانون، فسيكون من المناسب لشرطة إسرائيل أن تروّج لخطة شاملة تُعنى بالقضاء على ظاهرة الوسائل القتالية في المجتمع العربي، مع الاعتماد على الأفكار الإبداعية، والدراسة الدولية المقارنة التي تنظر إلى طريقة التعامل مع هذا الموضوع في دول أخرى بشكل فعّال، والتعامل مع المكونات التوعوية للمجتمع واغتنام الزعماء، ورجال الدين وجهات ذات نفوذ في المجتمع.

ج. تسهيل استخدام وسائل تقنية مرئية (مراكز الكاميرات)

أظهر عمل الطاقم صورة قاتمة للوضع، حيث يشوب استخدام الكاميرات في البلدات العربية، رغم استثمار الأموال من قبل الدولة في هذا المجال عدم فعالية بارز. وكقاعدة عامة، فإن الكاميرات التي تمّ تثبيتها في حدود السلطات المحلية العربية بتمويل سلطة الأمان المجتمعي يتم بثها للمركز، الذي هو غير مزامن مع مركز الشرطة أو مع المركز البلدي (106). كما أنّ الكثير من الكاميرات غير سليم بسبب نقص ميزانيات الصيانة، ناهيك عن عدم تشغيل مركز الكاميرات خلال معظم ساعات اليوم بسبب نقص فرص العمل والميزانيات. وينتج عن ذلك عدم كفاءة منظومة الكاميرات، الذي يفشل كذلك في تكوين ردع.

في ضوء هذا الوضع بادرت وزارة الأمن الداخلي ووزارة الداخلية إلى بلورة اتجاه تشغيل متكامل لوائي، الذي يحدّد أن الكاميرات التي سيتمّ تثبيتها في حدود السلطات المحلية ستبثّ للمركز البلدي الخاص بالسلطات المحلية لغرض تحسين الخدمة المقدّمة للسكان، وكذلك للمركز الاقليمي الخاص بالشرطة لأغراض إحصاء السلطة وتطبيق القانون، والذي سيتم تشغيله بشكل متواصل. وستعمل المراكز الاقليمية التابعة للشرطة قدر الإمكان بالتوازي مع العناقيد الاقليمية التابعة لوزارة الداخلية، من أجل تعزيز تصوّر العمل الاقليمي الذي تلتزم الحكومة الترويج له. وفي هذا الإطار اقترح كذلك دراسة إمكانية تكوين مركز بلدي متكامل لعدد سلطات تحت رعاية العنقود، حيث يدور الحديث عن سلطات صغيرة تجد صعوبة في تحمل تمويل كلفة إنشاء مركز مستقل. على أن تتمّ لاحقاً دراسة إمكانية التوصيل بكاميرات أخرى خاصة بجهات رسمية (مثل كاميرات خاصة بشركة نيتيفي إسرائيل) حسب تصوّر التشغيل ذاته. وبعد الفترة الانتقالية التي سيتمّ تحديدها، يُقترح بأنّ تطبيق التصوّر سيسكّل شرطاً لأنّ تموّل الدولة عملية تثبيت الكاميرات في حدود السلطات المحلية. وفي أيار 2020، بمجرد تشكيل الحكومة الـ 35، أضيفت إلى صورة الجهات الضالعة وزارة الدعم المجتمعي أيضاً، التي تولّت المسؤولية عن سلطة الأمان المجتمعي، التي تموّل قسمًا كبيرًا من الكاميرات. وفي ضوء ذلك، يجب مزامنة تصوّر التشغيل مع أخذ الوزارة الجديدة التي تمّ تشكيله بعين الاعتبار، لكن الطاقم يؤكّد أنّه من الصحيح الحفاظ على تصوّر التشغيل اللوائي.

ح. حلول بديلة لحماية الشهود والمشتكين، الذين ليسوا في إطار برنامج حماية الشهود

بحث الطاقم كثيرًا دائرة انعدام الثقة، التي في إطارها يؤديّ الخوف من الجهات الإجرامية وهيمنتها على المجتمع العربي إلى صعوبة الشرطة في جمع بيانات، ممّا يعرقل وضع إجراءات فعالية تطبيق القانون وفرض العقوبات، وهو بدوره ما يؤديّ إلى انعدام ثقة بقدرة الشرطة ورغبتها في التصرف للجهات الإجرامية بل يقلل إلى حدّ أكبر حتّى من الاستعداد للتعاون مع الشرطة وهكذا دواليك. إنّ الخطر الذي تشكّله الجهات الإجرامية على كلّ من يشهد ضدها أو يساعد نشاط تطبيق القانون من قبل الشرطة حقيقة ووارد. بضمن أشياء أخرى، سُردت أمام الطاقم حالات حيث تمّ جمع معطيات بالفعل تدين الجهات الإجرامية في إطار تحقيقات، ألا أنّهم تراجعوا عن ذلك بعد عدّة أيام وطالبوا بتعديل الشهادة التي أفادوا بها. وقد وجد الطاقم أنّه يوجد حاليًا نقص في وسائل أخرى لحماية المشتكين والشهود الذين يتعرّضون للتهديدات، الذين ليسوا في إطار برنامج حماية الشهود. ويستجيب برنامج حماية الشهود للحالات الطرفية، حيث ترتبط المشاركة فيها بتغيير جوهرّي لبيئة الحياة ونمطها. فتقتضي الضرورة اعتماد مسارات إضافية، أقلّ عدوانية، والتي ستلبي التهديدات من القبيل الراجح في المجتمع العربي حاليًا بشكل فعّال ولفترة محدودة، في تلك الحالات حيث يكون هناك وزن كبير للغاية

للإدلاء بشهادة في إطار الكفاح ضدّ الجهات الإجراميّة في المجتمع العربيّ. وذلك كلّ بناءً على الاعتبار أنّ الجهات الإجراميّة تميل لممارسة الضغوط على الدوائر العائليّة الموسّعة للمشتكين والشهود وانطلاقاً من الإدراك بأنّه توجد حاجة للتفكير خارج الصندوق من أجل مواجهة هذه المشكلة. وتشمل المواضيع التي يجب التفكير فيها وتطويرها: البقاء على تواصل مستمر مع الشهود، ومع المتضرّرين جرّاء المخالفة، ومع منظمات الإغاثة في المجتمع العربيّ، ومع قادة الرأي في المجتمع العربيّ وفي المجتمع ومع الجهات المعنية في الشرطة والوزارات الحكوميّة الأخرى. ويوصى بإشراك الباحثين الأكاديميين ومنظمات المجتمع المدنيّ وأصحاب المناصب في الوزارات الحكوميّة والسلطات المحليّة وجهات ذات نفوذ على المجتمع.

ز. بدائل عقابية ذات طابع لتأهيليّ

في تلك الحالات حيث تنتج إجراءات تطبيق القانون من الشرطة لوائح الاتهام والإدانات، ففي عدّة مرّات تتلخّص العقوبة بفترة حبس قصيرة نسبياً تستغرق أقلّ من سنتين، ممّا يعود غالباً إلى ارتكاب مخالفات حيازة الأسلحة وحملها بين أمور أخرى. وتمتّ إثارة ادّعاءات كثيرة أمام الطاقم بأنّ هذه الحالة تشكّل أسوأ سيناريو ممكن من كافّة النواحي. ففترة الحبس القصيرة لا تولد الردع الفعّال من ارتكاب المخالفات، بينما يعتبر المجرمون ذلك أمراً يستحقّ المخاطرة من أجله في ضوء القيمة الاقتصاديّة المرتبطة بارتكاب المخالفة. وعلوّة على ذلك فإنّ فترة المكوث القصيرة في السجن تربط المجرم بعالم الجريمة أكثر وتزيد من فرصة إقامة نشاط دائم من قبل المجرم لصالح جهات الإجرام في المجتمع العربيّ. كما تمّ التطرّق إلى هذه المسألة باستفاضة من خلال استنتاجات اللجنة العامّة للنظر في سياسة العقوبات والتعامل مع المجرمين، التي تترأسها قاضية المحكمة العليا المتقاعدة داليا دورنر. مع أخذ هذه الأمور في عين الاعتبار، فإنّ الطاقم يعتقد بأنّه وإلى جانب الجهد الرامي إلى تشديد العقوبات بحقّ مخالفات الوسائل القتاليّة على النحو المفضّل أعلاه، فإنّه يجب الترويج لاستخدام الوسائل العقابية التي تركّز على إعادة التأهيل، دون التنازل عن غايات العقوبات. وذلك لا سيما كبديل لعقوبات الحبس القصير بسبب مخالفات لا تشكّل خطورة بالغة.

وهكذا على سبيل المثال، يجب توسيع تصوّر المحاكم المجتمعيّة التي تشدّد بشكل خاصّ على إعادة تأهيل الإنسان. حيث يتمّ التركيز طيلة العمليّة على معالجة المشاكل الخلفيّة التي أدت إلى ارتكاب المخالفة، وعلى إعادة تأهيل المتّهم واندماجه في المجتمع، على أن يتمّ اتّخاذ القرارات في هذا الإجراء بمشاركة الطرفين وموافقتهما، وتعطى الأولويّة للعقوبات التأهيليّة، التي لا تنطوي على عقوبة السجن. ويتمّ النظر في تفضيل هذه العمليّة من قبل الجهات المخوّلة وهي تستلزم تطوّر المتّهم وتحليه بالدافعيّة القويّة. وتلعب النيابة العامّة دوراً محوريّاً في هذا المجال بصفتها الجهة التي تمثّل قسمًا كبيراً من مخالفي القانون، ولا سيما من بين المعتقلين، والمشتبه فيهم والمتهمين، ممن لا يشكّل ضلوعهم في الجريمة والإجرام جزءاً من آليّات الإجرام المعتمدة على الدوافع الاقتصاديّة. حيث تدل التجربة المهنية أن علاقات الثقة التي تحاك بين المرافع وزبونه قد تشكّل بنية أوّلية لاستعداد مخالفي القانون للانخراط في أطر علاجيّة وتأهيليّة مختلفة، والمثابرة والتعاون مع منظومات إعادة التأهيل بموجب صلاحية المحكمة.

من المهمّ النظر إلى حالات الإجراء الجنائيّ حيث يمكن تفضيل بدائل الحبس، التي ستنجح أفقاً تأهيليّاً وتساعد في اندماج السكّان المخالفين للقانون في المجتمع. وذلك لا سيما فيما يخص المجرمين الذين لا يملكون خلفيّة جنائيّة. ويعكف طاقم عمل برئاسة القائم بأعمال المستشار القضائيّ للحكومة، عميت مرري، على دراسة بدائل عقابية، والتي ستنجح الحدّ من استخدام عقوبات الحبس. ويُفترح بأن الطاقم سيبيدي رأيه في إطار إعداد توصياته، أيضاً بخصوص ما إذا توفّرت وسائل الاستجابة الملائمة للمجتمع العربيّ، بهدف السماح باستنفاد الإمكانيات الكامنة في تفضيل بدائل الحبس في الحالات المناسبة.

ويشار إلى أنّ التركيز على تطوير وسائل الاستجابة الجيدة لإعادة تأهيل المجرمين في المجتمع العربيّ، خاصّة عندما يدور الحديث عن شباب ليس لديهم تاريخ جنائيّ سابق، لا بدّ من أن يستند إلى التعاون بين كافّة الجهات المختصة والسلطة المحليّة على كافّة أقسامها (التربية والتعليم، والرعاية، والثقافة والترفيه، والشباب وما شابه ذلك)، والمجتمع المدنيّ. ويجب على برنامج تعزيز السلطات المحليّة المقترح ضمن هذا التقرير في سياقات أخرى أن يأخذ في الحسبان كذلك ضرورة تعزيز السلطة من أجل تقديم وسائل استجابة جيّدة في المجال المذكور.

2. جهد رئيسيّ ضدّ الضغوط واختراف الجهات الإجراميّة للسلطات المحليّة

تحت قيادة وزارة الداخليّة وبمشاركة كلّ من: وزارة العدل، ووزارة الأمن الداخليّ، وشرطة إسرائيل

الفرضيّة الأساسيّة: يتعيّن على الحكومة تكوين مسارات بيانيّة تسمح باتّخاذ قرارات مهنيّة لدى السلطة المحليّة، مع تحييد الضغوطات من الجهات الإجراميّة («الهندسة المعماريّة للاختيار»- تصميم بيئة الخيارات التي توفّر تلميحات وفرص الاختيار الصحيح).

مبادئ العمل: الاستعانة بالبيّات وعمليات مهنية خارج السلطة المحليّة من أجل المساهمة في تخفيف الضغوط المباشرة على السلطات المحليّة.

الاقتراحات:

أ. تعزيز المراقبة في الوقت الحقيقيّ من قبل السلطات المحليّة

من أجل تحسين تشكيلة وسائل الاستجابة وتكوين عوائق أمام سيطرة الجهات الإجراميّة على مناقصات التنفيذ وعلى الأدوار المفصلية في السلطات المحليّة يجب تشكيل القدرة على المراقبة والتحكّم في الوقت الحقيقيّ من قبل وزارة الخارجيّة بالسلطات المحليّة. حيث من شأن نشاط التحكّم والمراقبة في الوقت الحقيقيّ، الذي يعتمد على المعلومات الاستخباراتية وعلى المعلومات المتوقّرة أن يردع الجهات الإجراميّة من تحييد التأثيرات الخارجيّة على صناعة القرارات، وتعزيز الكادر الإداري في السلطة وتكوين شفافية في نشاط السلطات.

وخلال عمل الطاقم نوّهت وزارة الداخليّة إلى أنّ حكومة إسرائيل قد وافقت في أيار 2009 على القرار رقم 193 بشأن تشكيل سلطة داخل الحكومة تكلف بالتحكّم في السلطات المحليّة (يشار إليها في ما يلي بـ: سلطة التحكّم). وقد ذُكر ضمن تبريرات القرار أنه «بالرغم من أن الحكومة تضخ الأموال الوفيرة للسلطات المحليّة، إلّا أنّ الجمهور برّمته والحكومة بشكل خاصّ لا يستفيدون من المعلومات الجارية، والواضحة والمتاحة بشأن تصرّف السلطات المحليّة من الناحية الاقتصادية التشغيليّة، وأنه أكثر من مرّة يكتنف وجهه الأموال الغموض». وفي سياق القضاء على الإجرام في المجتمع العربيّ، قد تلزم سلطة المراقبة والتحكّم هذه إلى اكتشاف العيوب في نشاط السلطات المحليّة العربيّة، التي تعود، بين أمور أخرى، لتدخّل الجهات الإجراميّة في نشاط السلطات المحليّة الاقتصادية والتأثير السلبيّ على جودة الخدمات المزودة من قبلها (على سبيل المثال، غسل أموال من خلال مناقصات لإخلاء النفائات نتيجة انعدام التحكّم والمراقبة على عدد الشاحنات وحجم النفائات المجموعة).

ويوصي الطاقم بأن تروج وزارة الصّحة لأدوات المراقبة والتحكّم في الوقت الحقيقيّ بطريقة تسمح بإيقاف نشاط غير قانونيّ، ينجم عن تدخّل الجهات الإجراميّة في عمليات صناعة القرارات، سواء من خلال ممارسة قرار الحكومة بشأن تشكيل سلطة المراقبة والتحكّم أو من خلال تدابير أخرى

ب. إبعاد الجهات الإجرامية عن مناقصات ترعاها السلطات المحليّة

كما تقدم، فإنّ إطلاق مناقصات غنية بالميزات لدى السلطات المحليّة من شأنه أن يشكّل فرصة سانحة للمنظمات الإجرامية لكسب ميزات من خلال ابتزاز وتوجيه تهديدات لأصحاب المناصب لدى السلطة. لذا، يوصى بدراسة طرق بديلة ومبادئ مساندة لإطلاق مناقصات. وفي هذا الإطار تُقترح عدّة طرق عمل.

1. تشجيع تطوير بدائل لإطلاق مناقصات لدى السلطات المحليّة عن طريق آليات فوق سلطويّة

يتمثل الخيار الأوّل في إطلاق مناقصات من خلال العناقيد الاقليميّة.

تشكّل العناقيد الاقليميّة نموذجًا ابتكاريًا وثورياً حيث يحقّق النجاح في توفير استجابة فريدة من نوعها للصعوبات المعقدة التي تواجهها السلطات المحليّة. عنقود السلطات المحليّة هو اتحاد مدن خاص، تم تشكيله بغية تشجيع التطوير الاقليمي ودعم التعاون بين السلطات المحليّة المشاركة فيه. ويتبع العنقود في الحقيقة للسلطات المحليّة. حيث يعتمد على التثام طوعي للسلطات المجاورة انطلاقاً من الإدراك بالفائدة والإمكانات الكامنة في العمل المشترك وفي القدرة على جمع موارد وتعزيز الرؤية الاقليميّة الشاملة في تشكيلة متنوّعة من المواضيع، في سبيل تحسين جودة حياة سكّانها. 41 وقد أصبح قسم متزايد من السلطات المحليّة العربيّة عضواً في العناقيد الاقليميّة ليستفيد من الميزات الكامنة في التعاون الاقليميّ.

كافة التعليمات المنطبقة على اتحادات المدينة تنطبق، مع التغييرات اللازمة، على اتحاد المدن من نوع عنقود السلطات أيضاً. المجلس العنقودي له لجنة اقتراحات ومناقصات دائمة، تكلف بفحص عروض الأسعار المقدمة لمجلس العنقود ورأيه بشأنها (البند 35 من أمر اتحاد المدن «التعليمات المتجانسة»، لعام 1977). حسب البند 2d17 من قانون اتحادات المدن، لعام 1955، فإنّه «يجوز للعنقود بالإضافة إلى الأدوار والصلاحيات التي حدّدت للعنقود بموجب الأمر المقيم، أو التي تم منحه إياها من قبل السلطات ومجلس العنقود، إقامة ونشر مناقصة لطلب البضائع أو الخدمات أو لتنفيذ أعمال، لكي تستطيع السلطات المحليّة الأعضاء فيه الاتصال بالجهة الفائزة به لغرض أداء أدوارها». أي أن العنقود، بصفتها ذراعاً للسلطات المحليّة، يمكنه إجراء مناقصات مشتركة من خلال إجراء فعّال، ومهنيّ وبعيد عن الضغوط المباشرة التي تتم ممارستها على سلطة محليّة معيّنة ونشرها لصالح السلطات المحليّة الأعضاء فيه.

قد يخفف إجراء المناقصة لأجل السلطة المحليّة ونشرها من قبل العنقود الضغط الذي تتم ممارستها من قبل الجهات الإجرامية على أعضاء لجنة المناقصات التابعة للسلطة. ومن شأن فصل أعضاء لجنة المناقصات التابعة للعنقود عن أصحاب النفوذ المختلفين في السلطة أن يحبط محاولات التدخّل والتأثير على قرارات المناقصات.

تشكّل طريقة أخرى لإبعاد المناقصات عن أصحاب الوظائف في السلطات المحليّة الاستعانة بالهيئات العامة والحكوميّة في أعمال التطوير، مثل «الشركة الاقصاديّة» («ماشكال»). تقدّم «ماشكال» الخدمات الاقصاديّة للسلطات المحليّة في إسرائيل وتزاول مجالات متنوّعة، مثل إنشاء مؤسّسات تربية وبنائات عامة، وتطوير بني تحتية للمياه والبنى التحتية، ولتزود والمواصلات، والنفايات والنفاهة وما شابه ذلك. وتشرف وتدير «ماشكال» المناقصات بموجب القانون وطبقاً لإجراءات وزارة الداخليّة، وتجري المناقصات التي تنشرها وفقاً للمعايير المهنية.⁴²

وعلى غرار إجراء مناقصات من قبل العناقيد الاقليميّة، فإنّ الاستعانة بـ «ماشكال» من أجل التطوير والبناء في السلطة قد تؤدي إلى تخفيف وإلغاء «الاعتبارات الغربية» في اختيار المتقدمين للمناقصة. ومن شأن العمل المشترك مع «ماشكال» أن يخفف التدخّل والضغوط من الجهات الإجرامية المختلفة، مع تسهيل عمليات

التنفيذ والاستفادة من ميزة الحجم والشفافية. لهذا الغرض، يجب النظر في تحفيزات مختلفة لتشجيع السلطات المحليّة على الاستعانة بماشكال أو بشركة حكوميّة خاصة، وذلك لغرض إتاحة الشفافية الكاملة في إجراءات المناقصات وفي إجراءات عروض السعر.

2. دراسة تركيبة لجنة المناقصات بحيث يخفّف من فرص التعارف الشخصي بين صناع القرار والجهات المتنافسة في المناقصة

تنص المادة 148 (أ) من أمر البلديات (الصيغة الجديدة) على تشكيل لجنة المناقصات في السلطة المحليّة: "المجلس سينتخب من بين أعضائه لجنة مناقصات دائمة، التي ستؤدي دور فحص عروض الأسعار المقدمة للبلديّة عقب نشر مناقصة، والتوصية لرئيس البلديّة بشأن العرض الذي تعتبره اللجنة جديرًا بالمصادقة عليه. ولن يتولى رئيس البلديّة منصب عضو في لجنة المناقصات". لا تشكّل لجنة المناقصات إلا هيئة استشارية، والتي ترافق المناقصة من بدايتها إلى اختيار أفضل عرض وتقديم توصيتها إلى رئيس السلطة. على أن يعود التقدير النهائي بشأن إما المصادقة على العرض الموصى به أو عدمه إلى رئيس السلطة.

يجب ضمان أنّ إجراء تشكيل لجان المناقصات في السلطات المحليّة لن يسمح بالتعارف المسبق بين أعضاء المجلس والجهات المعنية بالمناقصة، بما في ذلك الجهات الإجراميّة، على نحو يبلغ حدّ تعارض المصالح. كما يتعيّن على رؤساء السلطات الامتناع عن المصادقة على اقتراحات المرشّحين في حالات تثير الشكّ بحدوث تأثير خارجي على الإجراء الرئيسي. ومن الضروريّ إحكام المراقبة والتحكّم بإجراءات المناقصة لدى السلطات من قبل وزارة الداخليّة. في هذا الشأن، يوصي الطاقم بتطبيق توصيات الطاقم بشأن دراسة طرق تعزيز سلطة القانون والنزاهة في السلطة المحليّة (2016) بشأن تشكيل ودور لجنة المناقصات في السلطة المحليّة.⁴³

كما وُجد أنه في بعض الأحيان وللتعاقد من أجل الإعفاء من المناقصة، فإنّ السلطات تمتنع عن شراء بمبلغ 50 ألف شيكل جديد فما فوق (وهو السقف الأدنى من أجل التعاقد في مناقصة)، سواء من خلال التخفيض المتعمد والاستباقي لجودة البضائع أو الخدمات، من خلال تخفيض كمّيّة المشتريات المطلوبة إلى ما دون الـ 50 ألف شيكل جديد أو حتّى فصل تعاقد كبير على عدة تعاقدات صغيرة مقابل مبلغ يقل عن 50 ألف شيكل جديد لكل واحدة. وتأتي هذه الممارسة أحيانًا في خدمة المقربين وأصحاب المصلحة من جانب الجهات الإجراميّة لتجنّب المشاركة في المناقصة، ويجب القضاء عليها من خلال زيادة المراقبة لإجراء الرئيسي.

3. دراسة إجراء مناقصات إلكترونيّة

يؤثر مجمل إجراءات الشراء والتعاقد من السلطة المحليّة إلى حدّ كبير على قدرتها على تقديم خدمة مثالية للمواطن. يتعيّن على السلطة المحليّة التصرّف قدر الإمكان بشكل متساوٍ تجاه الموردين المختلفين والامتناع امتناعًا تامًا عن إعطاء أفضلية لمورد معيّن في دراسة السعر المقترح أو المقابل نظيرها. بالإضافة إلى ذلك، هناك مصلحة عامّة في إدارة إجراءات المشتريات لدى السلطة المحليّة بشكل نزيه ومتساوٍ، على نحو يتماشى مع أحكام القانون ويولد نتائج تجارية وكفاءة اقتصادية. طالما تمّ إجراء المناقصة بشكل «أعمى»، بدون أن تعي السلطة المحليّة تفاصيل مقدمي العروض، زاد احتمال اتخاذ القرار الأفضل مع الحدّ من القدرة على ممارسة الضغوط على صنّاع القرارات.

كذلك، يمكن حاليًا ملاحظة ظاهرة مقلقة تتمثّل في تسليم تفاصيل المتنافسين في مناقصات خاصّة بالسلطة المحليّة، على نحو قد يعرّضها لتهديدات وضغوطات من جانب الجهات الإجراميّة. ونتيجة ذلك، يرفع بعض المنافسين أيديهم عن العروض التي قدّموها ليتروكو حلبة المناقصات فارغة أمام الجهات الإجراميّة وحدها.

43 تقرير طاقم دراسة سبل تعزيز سلطة القانون والنزاهة في السلطة المحليّة، الفصل ج.1: المناقصات والتعاقدات الخاصّة بالسلطات المحليّة (2016)، الفقرات 27-30، الصفحات 23-25.

لذا، من المهم الترويج لحراك (يُعَدُّ ضروريًا لكافة السلطات المحليّة)، والذي سيسمح بنشر المناقصات إلكترونياً، مع تهيئة قدرة الجهات الإجماعيّة على الإفصاح عن هوية مقدّمي العروض، ومنع تشويش إجراء المناقصة السليم. وقد يتطلّب هذا الحراك تعديلات الإجراءات والتشريعات المتعلقة بمجال المناقصات. ويشار إلى أنّه ومن أجل تطبيق الحلول والأدوات الرقمية المتطوّرة لدى السلطات المحليّة العربيّة، من المطلوب بالدرجة الأولى توفير البنى التحتية المحوسبة الأساسية والموارد البشريّة المناسبة لإدارتها، وبالتزامن مع ذلك دعم إتقان موظفي السلطة لاستخدام الأدوات الرقمية من أجل زيادة فرص نجاح استبطان الأدوات واستخدامها. يتم الترويج لهذه المواضيع من قبل وزارة الداخليّة مع «إسرائيل رقمية» كجزء من حراك يدوم سنوات متعدّدة هي خارج نطاق هذا العمل.

4. دراسة سبل تتيح للسلطات المحليّة التعاقد من خلال مناقصات إطارية في مجالات تُعتبر عرضة لتدخّل الجهات الإجماعيّة

مناقصة إطارية هي عبارة عن مناقصة علنية، يفوز بها أكثر من مورد واحد لفترة تبلغ خمس سنوات كحد أقصى، على أن يتم تحديد حجم الطلبية وتفصيلها كل مرّة مجدداً (على النحو الموضح ضمن النظام 17i من أنظمة واجب المناقصات، لعام 1993). وتتميز التعاقدات المشتقة عن المناقصات الإطارية، والتي يتم طرحها من قبل مديريةية المشتريات الحكوميّة بعدّة فوائد. ويكون أهمها قدرة سلطة صغيرة الحجم ذات موارد محدودة على الانضمام إلى مناقصة متاحة على نطاق واسع وكسب الخدمات من مورد ذي كفاءة. كما قد تشكّل المناقصات الإطارية بديلاً لإجراء مناقصة من قبل السلطة المحليّة، ممّا يقلص تأثير الجهات الإجماعيّة والاعتبارات الخارجيّة على إجراء المناقصات لدى السلطة. ومع ذلك، يحول في بعض الأحيان غياب الكفالات الماليّة وانعدام الترتيب في تسديد المدفوعات دون قدرة السلطات العربيّة على الانضمام إلى مناقصات إطارية مركزيّة، علماً بأن الموردين يخشون من التعاقد مع تلك السلطات.

يجب الترويج لدراسة بديلين مختلفين يسمحان من جانب بانضمام السلطات العربيّة إلى المناقصات الإطارية، ومن جانب آخر ستضمن للموردين الفائزين بالمناقصة التعويض في حال التأخّر في تسديد المدفوعات.

ت. تعزيز منظومة المقاضاة المحليّة في السلطات المحليّة

تملك السلطات المحليّة صلاحيات واسعة لتطبيق القانون في مجالات العقارات والتخطيط والبناء، وترخيص المصالح التجاريّة، وحماية البيئة وغير ذلك. مع ذلك، كقاعدة عامة لدى السلطات العربيّة فإنّ منظومة تطبيق القانون المحليّ تعمل بقوة ضعيفة، حيث لا يتم تشغيل منصب المدعي البلدي في معظمها أصلاً، ممّا يفقد قدرة السلطة المحليّة على الترويج لعمليات تطبيق القانون تماماً ويمسّ بقدرتها على أن تشكّل عاملاً رادعاً أمام ممارسة الضغوط غير القانونيّة على الجهات التابعة للسلطات المحليّة وعاملاً هاماً في تحسين جودة حياة المواطن. في ضوء ذلك، من المهم تعزيز منظومة النيابة المحليّة لدى السلطات التي تتوقّف فيها مثل هذه المنظومة، وإقامة منظومة نيابة محليّة لدى السلطات المحليّة في المجتمع العربيّ التي تفتقر إلى هذه المنظومة. تتطلب مثل هذه المنظومة الدعم والمرافقة من الجهات السياسية، والتي ستساعد السلطة المحليّة في إقامة المنظومة، وإحداث تغيير اجتماعي مناسب والتعامل مع تحديات تطبيق القانون على نحو يسمح ببناء الثقة بين السلطة المركزيّة والسلطة المحليّة. وستسمح المنظومة المحليّة المهنية المدعومة من القسم تدريب المدعين في وزارة العدل واستقلاليتها ونشاطها الحازم في مجال مسؤوليّة السلطة المحليّة للقضاء على الظواهر التي تمس بالنظام العام وتقليص وجود ظواهر الإجرام المتنوعة، التي تمس بجودة حياة السكّان والخدمات البلديّة المقدمة لهم في المجالات العقاريّة، والتخطيط والبناء، وترخيص المصالح التجاريّة، وحماية البيئة وغير ذلك.

وإن لزم، قد يتحقق تعزيز منظومة النيابة المحليّة من خلال تشغيل المدعين، الذين سيتولون المسؤولية عن عدة سلطات عبر العناقيد. من شأن تعيين مدعي بلدي مشترك تحت إطار عنقود المساعدة في ترشيد استخدام موارد السلطات المحليّة العربيّة وكذلك في إبعاد أنشطة تطبيق القانون عن الضغوط المحليّة التي تمارسها الجهات الإجراميّة.

ث. دراسة مفهوم حماية الشخصيات العامّة

مع غياب الصناعة واسعة النطاق، فإنّ السلطات العربيّة هي المالكة الرئيسيّة لرأس المال في البلدات العربيّة. وتتصرّف الجهات الإجراميّة التي تسعى للكسب من خلال المناقصات الجارية لدى السلطات المحليّة أحياناً بصورة غير قانونيّة وفي بعض الأحيان من خلال وسائل غير قانونيّة، مثل التهديدات والابتزاز. حيث تلتمس الجهات الإجراميّة استغلال السلطة المحليّة باعتبارها مصدر دخل وتعير أهميّة كبرى لهوية رئيس المجلس.

حسب التقارير المختلفة (انظروا الرسم البيانيّ الوارد ضمن فصل المعطيات أعلاه- البند (خ)، الصفحة 31)، تم خلال السنوات الأخيرة إطلاق النار باتجاه منازل أو سيّارات العشرات من رؤساء المجالس العربيّة. يدور الحديث عن حجم ملموس من إطلاق النار، يتم ارتكابه من قبل الجهات الإجراميّة ويستهدف رؤساء المجالس، ونوابهم، ومهندسي البلديات وأفراد عائلاتهم. ويقع العديد من أعضاء المجالس ضحية للتهديدات، والتخويف ومحاولات الابتزاز (مثلاً، إذا اعترضوا على نشر مناقصة معيّنة)، حيث يتم تعيين حراس من قبل الشرطة للشخصيات العامّة حالياً.

في ضوء فقدان الشعور بالأمان الشخصي لدى رؤساء السلطات وأعضاء المجالس المحليّة في المجتمع العربيّة، بات من اللازم إعادة النظر في تصوّر حماية الشخصيات العامّة من أجل دعم وإعداد استراتيجية وسياسة التعامل مع هذا الموضوع من قبل كافّة الجهات المختصّة، وعلى رأسها شرطة إسرائيل، ووزارة الأمن الداخليّ ووزارة الداخليّة. يجب ضمان الحماية الكاملة والشعور بالأمان لدى خادمي الجمهور، مع استخدام أفضل الأدوات، والموارد البشريّة للتعامل مع الجهات الإجراميّة.

ج. دراسة اعتماد الشخصيات العامّة على تمويل حملتهم الانتخابيّة

خلال فترة الحملة الانتخابيّة للسلطات المحليّة يتلمس المرشّحون تجنيد التمويل لحملتهم. حيث يضطر المرشّحون الذين لا يملكون الموارد الاقتصادية الكافية التوجه لموارد التمويل الخارجيّة، أو بدلاً من ذلك، إطلاق الوعود المستقبلية لمقربيهم. ويعتمد بعضهم لتجنيد أموال من جهات إجراميّة، التي تطرح بدورها على المرشّح قائمة مطالب بعد توليه المنصب. بل هناك من المرشّحين الذين يتصلون من البداية بالجهات الإجراميّة ليطلبوا مساعدتها على الانتخاب لمنصب رئاسة البلديّة أو المجلس.

بهدف فصل اعتماد المرشّحين والشخصيات العامّة على الجهات الإجراميّة بغية تمويل حملتهم الانتخابيّة، يجب إحكام المراقبة والتحكّم بموارد التمويل، ودراسة بدائل التمويل. يجب النظر في إجراءات مختلفة تُعنى بتكوين الدافعية السلبية لدى الشخصيات العامّة في السلطة المحليّة للتوجّه والتعويل على الجهات الإجراميّة في ما يتعلّق بتمويل والترويج للدعاية الانتخابيّة. وتتمّ مراقبة وتحكّم بتكاليف التمويل التي يتكبّدها المنافسون في الانتخابات من قبل مكتب مفتّش الدولة.

ج. تطوير مؤشّر مخصّص لرصد مستوى العنف والإجرام لدى موظّفي السلطات المحليّة

تكوين بيئة عمل محترمة وآمنة وحيويّة لسير نشاط السلطة المحليّة السليم، بما يصب في مصلحة ورفاهية موظفيها النفسية وشعورهم بالأمان. حيث يتعرّض موظّفو السلطات والشخصيات العامّة في البلديات العربيّة، بمن فيهم المعلّمون، والمهندسون وعمال الشؤن الاجتماعيّة خلال السنوات الأخيرة للتهديدات والضغوط وحتى للاعتداءات العنيفة، التي تمسّ بشكل ملموس بشعورهم بالأمان وبقدرة السلطة على توفير خدمة مثاليّة لمواطنيها.

يجب دعم تطوير مؤشّر تحديد خصائص، أسوأ بمؤشّر المناخ التربويّ في المدارس، والذي سيُعدّ بدراسة مشاعر ومواقف موظّفو السلطات المحليّة العربيّة من حجم العنف والإجرام في بلداتهم ومن ظاهرة العنف التي تميّز بلدة سكنهم. كما يتعيّن على المؤشّر النظر في حجم انكشاف موظّفي السلطة على ظواهر العنف والإجرام خلال مزاوله عملهم، وشعورهم بالأمان في بيئة العمل. حيث ستسمح نتائج المؤشّر بإعداد استراتيجية ورسم سياسة بشأن تكوين بيئة عمل محترمة وآمنة.

3. جهد رئيسيّ لتعزيز البنى التحتيّة الاقتصاديّة- الاجتماعيّة- المجتمعيّة

كرّس الطاقم مباحثات طويلة لقضيّة تحسين تطبيق القانون والردع، رغم التوصل حول الطاولة المستديرة إلى اتّفاق بأنّ ذلك غير كافٍ. فالإحدى جوانب تعزيز تطبيق القانون وتشديد العقوبات في مجال مكافحة الإجرام، يجب كذلك تفعيل الوسائل التي تشجّع على الاندماج في العالم العادي. ويدور الحديث عن مجالات «ناعمة» من التربية، والعلاج في مجال الرفاهية والانخراط في سوق العمل في المجتمع العام. وتقتضي العوامل الجذريّة، التي وُفت باستفاضة خلال القسم الأوّل من المستند الدمج بين اتّجاهات التعامل المتنوّعة وكذلك محوريّة السلطة المحليّة باعتبارها المفتاح لتشخيص بؤر المشكلة وتحديد خصائص ظواهرها، فحص أبعادها وتنفيذ وسائل الاستجابة، والخدمات والخطط التي تكفل التعامل معها، حسب الموارد المتوفّرة لديها من المصادر الحكوميّة ومن مصادرها الذاتيّة. ومن الناحية الاقتصاديّة، يوصى بتركيز الجهد على الفئة السكانيّة التي تمّ إهمالها بشكل كامل من خلال السياسة الحكوميّة وهي الشباب الذين يبلغون من العمر 18 عامًا فما فوق. كما يوصى بمتابعة الجهود التي تبذلها وزارة التربية والتعليم باعتبارها مصدرًا رئيسيًا للصمود أمام الإجرام من خلال بلورة وتطبيق كود أخلاقي عالٍ وتكوين بدائل وتحفيزات تحثّ على السلوك الإيجابي.

المواضيع الاقتصاديّة

دعم تشغيل الرجال العرب من الشباب

على أساس الصورة الموصوفة أعلاه، والتي تفيد بكون الشباب عاملاً رئيسيًا يسبّب الإجرام في المجتمع العربيّ، حيث يُعدّ الخمول والملل مصدرًا مركزيًا لهذه الظواهر، فعلى ذراع العمل تعريف الشباب العرب كالفئة المستهدفة من الناحية التوظيفية. يجب العمل على دمج الشباب العرب قدر الإمكان، مع التركيز على الرجال، في أطر العمل الرسميّة، ومؤسسات التعليم العالي والدورات التدريبية المهنيّة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب العمل على تكوين أفق توظيفيّ نوعيّ للرجال كجزء من التصوّر الذي يعتبر رأس المال البشري، والخصوبة والحدّ من الفقر عوامل ذات تداعيات حاسمة بالنسبة لحجم العنف في المجتمع العربيّ.

وقد وضع ذراع العمل خطة خاصّة بالتعامل مع هذا الموضوع، والتي تبتغي تكوين أطر تتيح فرض إطلاق مشوار مهنيّ للشباب في المجتمع العربيّ من خلال التعامل مع العوائق الفريدة ومع الاحتياجات المعيّنة لهذه الفئة السكانيّة. حيث يتمثل الهدف الرئيسيّ في تطبيق هذه الخطط وزيادة مدى الانكشاف عليها، لكي تصبح المشاركة فيها خطوة طبيعيّة بعد التخرّج من المدرسة الثانويّة. وتكون مكوّنات الخطة كما يلي:

الوصف: تشمل الخطط التدريب المهني، ودراسات اللغة العبرية والمواهب الحياتية. على أن يتم رسم عدّة مسارات ضمن الخطة والتي ستتم ملء ممتها للمشاركين المختلفين وفقاً لتفضيلاتهم ولقدراتهم: الاندماج في الدورات التدريبية المهنية للمجالات الضرورية؛ الدورات التمهيديّة للدراسات الأكاديمية/ دراسات الهندسة وكذلك مسارات المجتمع والقيادة التي تتضمن التطوع وتعزيز المجتمع المدني؛ "طلّاع الهاي تك" - خطة القيادة التجارية والتكنولوجية. ستركز كافة الخطط على المهارات، وعلى تحسين الثروة البشرية وعلى الاستعداد للانخراط في دائرة العمل مع التركيز على فرص العمل النوعية.

منح للدراسات المهنية أو لدراسات الهندسة

الوصف: المنح المخصصة للسماح للشباب والشابات من المجتمع العربي باستكمال تدريبهم. وذلك خلافاً للوضع الراهن الذي يشهد تسرب الشباب العرب بشكل أوسع من التدريبات المهنية والتكنولوجية بسبب صعوبات التمويل خلال فترة التدريب.

التوجيه في المدارس الثانوية المخصصة للسكان العرب

الوصف: بالإضافة إلى عنصر التوجيه المتوفّر حالياً في المدارس الثانوية العربية للأكاديميا، هناك ضرورة لتكوين منظومة مكّملة، والذي سيتم بالتنسيق مع المنظومة المتوفّرة حالياً لتتيح التوجيه إلى سوق العمل وتشمل البدائل المتعلقة بالتدريب المهني أو التكنولوجي، ورعاية الأعمال التجارية والمعلومات الموثوق بها بشأن المهن مقابل الأجر والإنتاجية العالية في سوق العمل.

ب. تطوير مسارات خدمة مدنيّة بهدف تشغيل شباب وشابات من المجتمع العربي

حالياً يلزم الشباب ممن يبلغون الـ 18 عاماً من عمرهم في المجتمع العربي بشقّ طريقهم ليندمجوا في مجتمع البالغين، سواء في أطر تعليمية أو تشغيلية، وذلك بدون الجهات الموجهة والمساعدة. حيث تختلف أوضاعهم كلياً عن وضع الشباب اليهود، الذين سيواجهون بعد تخرّجهم من المدرسة الثانوية مسارين واضحين- إمّا الخدمة العسكرية أو الوطنية، أو الانخراط في مدرسة دينية، أو سنوات الخدمة والدورات التمهيديّة. ويُعدّ وضع الشباب العرب معقداً بشكل خاصّ نظراً لحقيقة أنّ الكثيرين منهم لا يجيدون اللغة العبرية وأن بعضهم لم يحصل على شهادة بجروت أو حتّى لم يستكمل 12 سنة دراسية.

عدا الإمكانيات والمساعدة على إيجاد فرص عمل، على النحو الموضّح ضمن البند (أ)، يجب توسيع الخيارات المتاحة أمام الشباب العرب، وذلك من بين عدّة أمور، من خلال توسيع أطر التطوع. ولهذا الغرض، يوصي الطاقم بتوسيع مشاركة العرب في الخدمة المدنية.⁴⁴ فمن شأن الخدمة المدنية أن تساعد عملية اندماج المتطوعين في المجتمع وتكوّن لهم إطار انتماء، وتزوّدهم بالمهارات والمواهب العملية. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون بعض المجالات التي يمكن التطوع فيها مجالات عمل محتملة بعد نهاية فترة التطوع، ممّا سيفتح مسارات توظيف إضافية أمام الشباب. على سبيل المثال، قد تولد خدمة التطوع في مؤسّسة نجمة داود الحمراء أو خدمات الإطفاء والإغاثة الشعور بالمساهمة الملموسة والدمج في المجتمع لدى المتطوعين، كما قد تساعد في كسب خبرة توظيفية ذات صلة، من شأنها أن تعزّز فرص حصولهم على عمل بعد نهاية الخدمة.

من أجل توسيع معدّل المشاركة في الخدمة المدنية، يجب إعداد سلّة تحفيزات، من شأنها زيادة الدافعية لدى الشباب للتطوع. وقد طوّرت سلطة الخدمة المدنية مسارات توظيف خاصة بالمجتمع العربية، حيث أنّ جميعها يركّز على فرص

44 حسب نص قانون الخدمة المدنية، لعام 2017، يحق لكل متطوع اختيار إذا كانت خدمته تسمى "خدمة وطنية" أو "تطوع مجتمعي".

العمل المستقبلية. وتشمل المسارات التحفيزات والامتيازات للأشخاص الذين يخدمون والتي ستأتي على شكل منح ودورات تدريبية مهنية، فضلاً عن كسب الخبرة المهنية ذات الصلة، التي ستساعدهم على إيجاد فرصة عمل بعد الخدمة. ونوصي بدعم تطبيق هذه الخطط ودراسة المزيد من التحفيزات، التي ستشجع التجنيد للخدمة المدنية.

ت. بناء الثقة والشراكة مع المجتمع العربي

تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين الخدمة المقدمة للمجتمع العربي من جانب كافة الوزارات الحكومية على نحو ملائم للمجتمع العربي مع زيادة الظهور الإيجابي للمؤسسات السلطوية التي تقدّم خدمات في البلديات العربية هي بمثابة خطوات هامة لتعزيز الثقة والشراكة مع المجتمع العربي. وينطبق ذلك أيضاً على الخدمات المقدمة للمواطنين العرب وبالنسبة لأدوات المساعدة الحكومية التي توفرها الحكومة لأرباب المصالح التجارية، مثل صندوق القروض بكفالة الدولة للمصالح التجارية. ويتعيّن على الوزارات الحكومية المساعدة على استفاد الخدمات وأدوات المساعدة الحكومية بما يتعدّى نسبة المجتمع العربي من مجمل السكّان. ويجب أن تُبذل هذه الجهود الرامية إلى إتاحة الوصول سواء في المجال الحقيقي أو الافتراضي. كما تكمن أهمية العمل التوعوي والإعلامي الملائم للمجتمع العربي.

ث. تقليص حجم الأموال النقدية الموجودة بحوزة الجمهور وتلبية الاحتياجات الائتمانية

أسوة بغيرها من المجتمعات التقليدية، فإنّ بعض أبناء المجتمع العربي يفضّلون استخدام الأموال النقدية على وسائل الدفع البديلة والأكثر تطوراً. وبالإضافة إلى ذلك، كما تقدّم أعلاه، فإنّه توجد فروق ثقة في علاقات المجتمع العربي مع النظام المصرفي. ونتيجة لذلك، هناك الكثير من الأشخاص في الجمهور العربي، وخاصة السكّان البالغين، الذين اعتادوا على كسب مبالغ مالية طائلة نقدًا على مرّ السنين والاحتفاظ بها في منازلهم («توفيرات الوسادة»). وتبيّن من عمل الطاقم أنه توجد صلة وطيدة بين نشاط الأسواق الرمادية في المجتمع العربي الذي يعتمد بالطبع على الأموال النقدية، وظواهر العنف والجريمة الخطيرة.

لذا، ومن أجل تخفيف أحجام الجريمة والعنف يجب تفرّغ السوق قدر الإمكان من الأموال النقدية.

هناك عوائق تعرقل استيعاب هذا المال لدى النظام المصرفي إلى جانب عدم الرغبة البارزة لدى البنوك في استيعاب الأموال النقدية نظراً للخطر المرتفع المرتبط بأبعاد غسل الأموال. وقد بدأ مكتب رئيس الوزراء، سوية مع بنك إسرائيل، وسلطة الضرائب وسلطة حظر غسل الأموال بإجراء عمل إداري ينظر إلى تلك العوائق ويوصي بالتحفيزات وأدوات إيداع الأموال النقدية طوعاً لدى البنوك، بناءً على المبادئ التالية: عملية الإيداع لن تكون مجهولة الهوية، لن يتمّ تقديم إعفاء جنائي، وستتم دراسة مسألة فرض ضرائب على المبالغ حيث يشدّد على عدم انتهاك اللتزامات الدولية التي تحمّلتها إسرائيل في مجال حظر غسل الأموال. وتكمن ميزة هذا النشاط في ضخّ مبالغ مالية لا يستهان بها إلى الأجهزة التنظيمية، لكي يكون كل تصرّف بالأموال من الدّن فصاعداً جلياً وخاضعاً للضريبة. طريقة العمل هذه ليس خالية من الصعوبات، ويجب التمعّن في دراسة وسائل الاستجابة الفضلى.

المواضيع الاجتماعية

ث. إجراءات في مجال التربية والتعليم

كجزء من الجهود الرامية إلى منع وتخفيف حدّة العنف، فإنّ وزارة التربية والتعليم تبادر إلى تفعيل برنامج خاصّ ملائم لاحتياجات المجتمع العربي، والذي ينشط سواء على المستوى القطريّ- كافة المؤسسات التربوية في المجتمع العربي وعلى المستوى المحليّ- "المدارس في البؤرة"- أيّ المدارس التي تعاني من ارتفاع معطيات العنف. كجزء من البرنامج، تعمل وزارة التربية والتعليم على تدريب الطواقم التربوية على التعامل مع أحداث العنف. لدعم الجهود المبذولة وتحقيق أفضل نتيجة، تُقترح الخطوات التالية:

1. يجب دعم إجراءات وزارة التربية والتعليم الرامية إلى الحدّ من أحداث العنف في المدارس العربيّة: خطة التركيز على 171 مدرسة تم تعريفها كـ «حمراء» حسب حجم أحداث العنف التي وقعت فيها. بين الإجراءات التي تتخذها وزارة التربية والتعليم: فرص العمل المخصّصة في المدارس لمنع العنف، مثل مرشدة المناخ التربويّ المثالي؛ والدورات التدريبية لطاقم المدرسة؛ وبرامج الدروس التي تتناول المهارات الحياتية وغير ذلك.

2. ستعمل وزارة التربية والتعليم على استيفاء مؤشّرات النتيجة التي حدّدها لتخفيض مشاركة الأطفال والمراهقين في أحداث العنف. كما يجب أن تكون هذه المؤشّرات موضوعيّة- عدد البلاغات عن أحداث العنف الخطيرة، والاعتداء الجسديّ، والعبث بالممتلكات وما شابه، وكذلك غير الموضوعيّة- بلاغات الطلاب عن الشعور بالأمان، وممارسة العنف ضدّهم وما شابه، على النحو المبيّن من استبانات مؤشّرات الكفاءة والتنمية المدرسية.

3. بالتزامن مع الإجراءات التي تتخذها وزارة التربية والتعليم، فإنّه يُقترح بتفعيل خطة تدخّل فاعلة لمنع تفاقم حالة المراهقين، وذلك من خلال العمل على عدّة ساحات في آن واحد بمعنى الساحة البلديّة- لجنة التوجيه البلديّة في موضوع العنف؛ والساحة المدرسية؛ توفير الاستجابة والدعم للوالدين؛ التعاون بين الوزارات الحكوميّة من أجل تحسين المعلومات والاستجابة المقدّمة على مستوى الفرد؛ دعم وتطوير برامج واستجابة في مجال المؤسّسات التربوية غير الرسميّة؛ ودعم الإجراءات والاستجابة للفئات السكانيّة المعرضة للخطر.

المواضيع المجتمعيّة

ج. منظومة الشرطة البلديّة

أثبتت الشرطة البلديّة فعّاليّتها في السلطات المحليّة في القطاع العام بما يتعلّق بالمساعدة في اتّخاذ الإجراءات القانونيّة بحق مخالفات جودة الحياة وتكوين شعور بالنظام العام. ويُقترح بتوسيع الشرطة البلديّة لتشمل كافّة السلطات العربيّة التي تستوفي المعايير الحالية والتي لم يبدأ نشاط منظومة الشرطة البلديّة فيها (يدور الحديث عن 11 سلطة بلديّة). وحاليًا، هناك قرار إداريّ يقضي باستحقاق السلطات المحليّة التي يفوق عدد سكّانها 20,000 نسمة فقط للشرطة البلديّة. وقد أعرب رؤساء السلطات المحليّة العربيّة عن رغبتهم بشرطة بلديّة في السلطة؛ بما أنّ السلطات العربيّة الكثيرة لا تستوفي معيار الحجم، فيوصى بأن تنظر وزارة الداخليّة ووزارة الأمن الداخليّ في تخفيض سقف السكّان ليكون أقلّ (في مناقشات طاقم مدراء العاميّن طرح اقتراح بوضع سقف 10.000 ساكن) بناءً على معايير إضافيّة، ما عدا حجم سكّان البلدة، مثل غياب مركز شرطة في السلطة أو بجوارها، وحجم ونوع العنف في البلدة، التي سيتمّ أخذها بعين الاعتبار عند النظر في البلديات حيث يمكن تخصيص شرطة بلديّة. كما يلزم ملاءمة عقيدة تفعيل الشرطة البلديّة للبلديات العربيّة وكذلك طرح مؤشّرات نتيجة واضحة لعملها، لكي تستطيع الوفاء بغايتها والمساهمة في بناء الشعور بأمان شخصيّ لدى السكّان.

ح. توسيع الاستجابة الرفاهية للحدّ من العنف

تشمل منظومة خدمات الرفاهيّة العامّة لدى الوزارة الاستجابة في شتّى المواضيع للفئات السكانيّة المتعرّضة لخطر، لكن مجال الرفاهيّة غير مدرج ضمن قرار الحكومة رقم 922، وهناك نقص بارز في وسائل الاستجابة بشكل عام وبشكل خاصّ لوسائل الاستجابة الموجهة للتعامل مع العنف بشكل خاصّ. وقد حظي مجال العنف باهتمام من خلال عمل إداريّ واسع النطاق، والذي تم دعمه من خلال قرار الحكومة الذي يتمّ اتّخاذ إجراءات أولية حاليًا من أجل تطبيقه فعلاً. ما عدا مجال العنف في العائلة، هناك المجالات الأخرى التي يجب الاستثمار فيها بغية تقليص العنف. ويتعيّن على وزارة الرفاهية التركيز على دراسة البرامج والأدوات المتوفّرة لديها مع منح الأولوية لتلك التي ثبت ارتباطها الشديد بتخفيف العنف.

خ. إعداد وتطبيق خطط تُعنى بمنع العنف، مع التركيز على المشاركة الاجتماعيّة

يتعيّن على سلطة الأمن المجتمعيّ إهمال تناول المجالات التي تعالجها وزارات وجهات أخرى، وبمقتضى ذلك التركيز على تطوير وتطبيق خطط لمنع العنف والتي تعتمد على التجربة السابقة الناجحة وعلى الصلة المباشرة بين البرنامج الخاصّ بالحدّ من هذه الظاهرة. لهذا الغرض يلزم توفير مؤشرات نتيجة محدّدة، والتي سيتمّ قياسها بشكل دوريّ ودائم، بناءً على المعطيات الإداريّة قدر الإمكان.

وهناك حاليًا برامج/ خطط يتمّ تفعيلها من قبل الوزارات الحكوميّة المختلفة التي تعتمد على اتجاه وقائيّ، إلّا أنّ العلاقة بين هذه البرامج وانخفاض معدّلات العنف والإجرام غير واضحة. يجب تكوين سلة متنوّعة من البرامج، ذات صلة أوضح بظاهرة العنف والتي من شأنها التأثير على تقليص أحداث العنف.

ويجب على هذه البرامج تحديد خصائص الأشخاص الذين يتعرّضون لخطر أكبر من الانزلاق إلى عالم الجريمة والتركيز عليهم. على سبيل المثال، من شأن التركيز على شباب ارتكبوا مخالفة واحدة أن يساعد في منع ارتكاب مخالفات أخرى وفي «إعادة» هؤلاء الشباب إلى مسار الحياة الطبيعيّ.

وتشكّل أمثلة البنى التحتيّة الموجودة، التي قد تلعب دورًا محوريًا، مراكز الشباب، التي تمّ تأسيسها على مدى السنوات الأخيرة بمبادرة من وزارة المساواة الاجتماعيّة. وبالإضافة إلى ذلك، هنالك أدوات وبرامج، مثل مراكز التجسير المجتمعيّة، والتليّات المجتمعيّة لفض النزاعات، والبرامج التي تعزّز المشاركة الاجتماعيّة، والأنشطة المجتمعيّة المعنية بتشجيع الطعن في شرعيّة العنف، والحملات التوعوية وما شابه ذلك. يجب ملاءمة البرامج من الناحية الثقافيّة للخصائص التي تميز المجتمع العربيّ. كجزء من تطوير البرامج الجديدة وتطبيقها، يقترح إقامة مشاورات بين الوزارات مع دعوة ممثلين عن النيابة (مثل وحدة منع الإجرام لدى المراهقين) إلى جانب الوزارات التي قد تشكّل قيمة مضافة باعتبارها جهة ذات رؤية منسجمة ومتكاملة على حدّ سواء.

د. تحسين التسلسل التاهيلي من مرحلة الحبس وحتى العودة إلى المجتمع

إنّ انخراط الأشخاص الذين ارتكبوا مخالفة ما وقضوا محكوميتهم في السجن في المجتمع، ولا سيما المراهقين من بينهم يُعتبر أمرًا حيويًا وضروريًا لكي يعودوا إلى نمط الحياة الطبيعي والملتزم بالقانون. سلطة إعادة تأهيل السجنين عبارة عن جهة هامّة تابعة للدولة في هذا السياق، بقدر ما يشكل المجتمع عنصرًا هامًا وصاحب نفوذ بالغ على حياة وسلوك الفرد، فيجب اغتنام ذلك لتحقيق هذا الهدف. يجب تطوير مؤشّر للصلابة المجتمعيّة، والذي سيقوّم قدرة المجتمعات على دعم ومساندة الأفراد في الاندماج بمسارات حياة طبيعيّة، وكذلك سيساعد صنّاع القرار في تخصيص الموارد وتكريس الاهتمام الإداري. يتطلّب هذا الموضوع العمل المشترك بين الوزارات الخاصّ بمجال إعادة تأهيل السجناء والسجينات المفرج عنهم. ومن المزمع رفع اقتراح في هذا الخصوص على الحكومة لتتمّ المصادقة عليه في إطار الخطة الاقتصاديّة لعام 2020.

4. جهد رئيسي لتطوير آليات الإدارة وتعزيزها وإنشاء آلية متابعة تنفيذ الخطة

أ. آليّة على مستوى بلدة

التحوّل إلى نشاط تطبيق القانون والقضاء على الإجرام، اللذين يستلزمان اتّخاذ إجراءات على المستوى اللوائيّ، والاقليميّ والقطريّ، وكذلك التعاون بين الشرطة، وجهات تطبيق القانون الحكوميّة الأخرى، ووزارة الداخليّة ووزارة العدل، ينبغي معالجة الجانب المحليّ بشكل موضعيّ. حيث يسود إجماع بين الطاقم ورؤساء السلطات العرب الذين رافقوا العمل، من خلال المشاركة الفاعلة في المباحثات، على أنّ السلطة المحليّة يجب أن تشكّل

عاملاً أساسياً في الحدّ من أحداث العنف الحاصلة في نطاقها وتحتاج الأدوات والدعم لممارسة المسؤولية المشتركة مع الحكم المركزي.

يُفترح بأن كافة السلطات المحليّة العربيّة تقيم طاوالت مستديرة بلديّة لمحاربة العنف. على أن يترأس الطاولة رئيس السلطة المحليّة، بمشاركة الجهات المهنيّة من البلديّة (مديرية قسم التربية والتعليم، ومدير قسم الرفاهيّة، والمسؤول عن المراهقين، والمسؤول عن المشاركة الاجتماعيّة، والمسؤول عن الشباب، والمسؤول عن المؤسّسات التربوية غير الرسميّة، والممثلين عن الجهات العلاجيّة، مثل خدمة طبّ النفس الاستشاريّة وصناديق المرضى، والجمعيات الاجتماعيّة النشطة في البلدة، والممثلين عن لجنة الوالدين، وممثلين عن مجلس الطلاب، وممثل عن مركز الشرطة المحليّ أو الاقليميّ وأيّ جهة مختصة أخرى. ويجب أن يكون عمل الطاولة المستديرة تشاركيّاً دون المساس باستقلال أيّ من المشاركين.

وسيتطلب من المشاركين تناول طيفاً واسعاً من المجالات، منها تعزيز الواجهات بين كافة الجهات في السلطة المحليّة؛ والتعرّف إلى أسماء المجرمين أو الأشخاص الموجودين على وشك التورط في الإجرام؛ وهيكل برنامج تدخل والتوجيه إليه مع متابعة التنفيذ؛ وتعزيز الواجهات التي تضمن تسلسل العلاج سواء على الصعيد القطريّ أو من خلال مسؤوليّة وحدات السلطة المحليّة؛ وصياغة إجراءات عمل ومتابعة تطبيقها على أرض الواقع؛ وتطوير نموذج غلاف ملائم للاحتياجات المحليّة بمشاركة أفراد المجتمع، ورجال الأعمال المحليين ومنظمات المجتمع المدنيّ؛ دراسة مرافقة تُعنى بالنظر في فعاليّة الأدوات والبرامج التي يتمّ تفعيلها؛ وإجراء دورات تدريبيّة للطواقم، التي تضمّ المشاركين من مختلف الوحدات والمنظمات.

على أن يتمّ تحديد أولويّات العمل المشترك للطاولة: اللقاءات المنتظمة، وتركيبية المشاركين، والتحصير للاجتماعات ووضع جدول أعمال، وإجراءات المراقبة والتحكّم، وتنسيق التحكّم المطلوب، وعمليات استخلاص العبر وإعداد خطط عمل وكلّ موضوع مطلوب للمضي قدماً بهذه المبادرة الهامّة. ويُفترح بأن تتصرّف سلطة الأمن المجتمعيّ من أجل تطوير عقيدة تشغيل الطاولة المستديرة بهدف مأسسة ممارسات العمل الفضلى، وذلك بالتشاور مع لجنة رؤساء السلطات العربيّة ومع جهات من المجتمع المدنيّ.

في إطار العمل تمّت دراسة المنصّات الموجودة، التي يمكن ملاءمتها لحاجة مساندة نشاط اللجنة البلديّة، ومنها آليّة إدارة البرنامج الوطنيّ للأطفال والمراهقين الموجودين في خطر («360»)، وآليّة إدارة هيئة دمج القادمين من إثيوبيا ودعم المراكز الشبابية التابعة لوزارة المساواة الاجتماعيّة، والعمل الإداريّ لمشروع «مدينة خالية من العنف» وعمل الوحدة بين الوزارية المكلفة بمنع الإجرام لدى المراهقين. وقد عبّرت بعض الجهات عن اهتمامها في تولّي المسؤولية عن إنجاز هذه المهمّة الشائكة. وحسب رأي الطاقم، فإنّ الجهة الحكوميّة ذات الصلاحيّة، والتواجد في الميدان والتي تملك القدرة والمعرفة الضرورية لتولّي هذه المهمّة هي سلطة الأمن المجتمعيّ من خلال المديرية البلديّة. لذا يُفترح بأن تتضمن سلطة الأمن المجتمعيّ الإجراءات والعمليات الملزمة، والتي تبتغي مباشرةً تقليص معدّلات العنف والإجرام في البلدة، مثل مساعدة السلطة المحليّة في عقد لجنة بلديّة تُعنى بمعالجة العنف والإجرام مع كافة الجهات المختصة، ومسح وجمع معطيات بشكل مستمر لتشكّل أساس اتخاذ القرارات، والتركيز على ضلوع الجهات الإشرافية في اختيار أصحاب المناصب الذين يملكون المعرفة والخبرة الضرورية لأداء وظيفتهم، وفهم علاقات العمل والتعاونات بين جهات مختلفة في الحيز المحليّ، من القطاعات الثلاثة (العام، التجاريّ والثالث).

ب. برامج وأدوات التدخّل

على مرّ السنوات الأخيرة تمّ تحويل موارد سلطة الأمن المجتمعيّ لأجل أعمال وخطط مختلفة. ويدل مسح الموارد الذي تمّ في إطار نشاط الطاقم على أن قسماً كبيراً منها موازٍ لبرامج وإجراءات الوزارات الحكوميّة الأخرى (برامج المراهقين المعرّضين لخطر وبرامج تعتمد على طرح بدائل رياضية في أوقات الفراغ وعطلة رمضان، على سبيل المثال)، وكذلك الخطط التي تكون الصلة ما بينها وبين منع العنف غير مباشرة (التمكين والترفيه مثلاً). ويوصى وإلى جانب استمرار نشاط بقية الوزارات، يتم خلال السنوات المقبلة تحويل مواد سلطة الأمن المجتمعيّ إلى إطلاق مبادرات وبرامج تستهدف بشكل مباشر تغيير العادات الاجتماعيّة، والتطويع لأجل ضحايا الإجرام/ العنف، والمبادرات الموجهة لزيادة الإبلاغ، وتشغيل مسؤولي الكشف وتسوية النزاعات في المجتمع، وتجنيد المتطوّعين والنشطاء إلى الجهد وغير ذلك. ومن المطلوب أن تتوقّف لدى السلطة سلة أدوات مرنة لغرض تقديم الاستجابة الفردية والمجتمعيّة، التي ستسمح دراسة السلطات المحليّة على تطبيق الخطط والإجراءات الملائمة للخصائص المحليّة.

ت. متابعة ومراقبة تطبيق الخطة الشاملة

لغرض متابعة المهمة الشاملة يتطلّب توقّف وزارة حكوميّة رائدة التي ستتولّى المسؤولية عن متابعة تقدّم تطبيق النشاط الحكوميّ متعدّد الوزارات وإبلاغ الحكومة عن تحقيق أهداف واضحة تتمثل في تقليل أحداث الإجرام والعنف وتعزيز الشعور بالأمن الشخصيّ لدى السكّان. يوصى بتكليف مكتب رئيس الوزراء الذي سيترأس لجنة التوجيه بإنجاز هذه المهمة.

تركيبة لجنة التوجيه

المدير العامّ لمكتب رئيس الوزراء- رئيساً
ممثلون عن وزارة الأمن الداخليّ، وممثل عن شرطة إسرائيل، وممثل عن مصلحة السجون- أعضاء سيعيّنهم وزير الأمن الداخليّ
ممثلون عن نيابة الدولة، والنيابة العامة، والمساعدة القضائيّة، والاستشارة والتشريع، وإدارة المحاكم- أعضاء سيعيّنهم وزير العدل
ممثل عن وزارة الداخليّة- عضو سيعيّنه وزير الداخليّة
ممثل عن وزارة التربية والتعليم- عضو سيعيّنه وزير التربية والتعليم
ممثلون عن ذراع العمل ووزارة الرفاهية- أعضاء سيعيّنهم وزير العمل، والرفاهية والشؤون الاجتماعيّة
ممثلون عن سلطة الضرائب، وسلطة حظر غسل الأموال وقسم الميزانيات- ممثلون سيعيّنهم وزير الماليّة
ممثلون عن السلطات المحليّة (من المفضل أن يكون بينهم كذلك الشخصيات العامة وكذلك أصحاب المناصب من مجال التربية والتعليم، و/أو الرفاهية) - ممثلون سيعيّنهم لجنة رؤساء السلطات العربيّة
ممثلون عن ثلاث منظمات مدنيّة تزاوّل هذا المجال، والذين سيعيّنهم رئيس اللجنة

أدوار لجنة التوجيه

1. متابعة تطبيق السياسة الحكوميّة في أي من الوزارات الحكوميّة المشمولة ضمن البرنامج.
 2. متابعة استيفاء الوزارات الحكوميّة للمؤشّرات التي حدّتها خطط العمل الوزاريّة، ومتابعة استغلال الميزانيّات التي تمّ تخصيصها بموجب الخطة الحكوميّة.
 3. إزالة العوائق ورفع الخلافات لتتم مناقشتها أمام هيئة لجنة التوجيه.
 4. إبراز بلوغ وضع سنوي على الحكومة.
- لمساعدة لجنة التوجيه على أداء أدوارها يجب إنشاء هيئة لدى مكتب رئيس الوزراء، التي ستعقد جلسات متابعة مستمرة مع كافّة الوزارات الحكوميّة المذكورة في الخطة ويقوم بإعداد أعمال لجنة التوجيه، بما في ذلك وضع جدول أعمال واستدعاء المشاركين ذوي الصلة.

5. إجراءات مكّمة للخطة

أ. استمرار الجهود الرامية إلى التطوير الاقتصاديّ الاجتماعيّ

في ضوء انتهاء الخطة الخماسيّة الحالية الوشيك (قرار الحكومة رقم 922) يولي طاقم مدراء العامّين أهميّة كبيرة لمتابعة الجهود الحكوميّة الرامية إلى التطوير الاقتصاديّ الاجتماعيّ في المجتمع العربيّ. يجب أن تستمرّ هذه الجهود بدون هواده لتزويد السلطات المحليّة بالقدرة على بسط حكمها وسكّانها بظروف الحياة المناسبة. في ضوء القضايا التي أثّرت خلال العمل الإداريّ بشأن مكافحة الإجرام والعنف، يجب التركيز بشكل خاصّ من خلال خطط التطوير على المواضيع التالية:

1. دعم الاقتصاد المحليّ وتطوير مناطق التوظيف في البلدات العربيّة. يُعدّ هذا الموضوع هامًا سواء لغرض توسيع فرص التوظيف للشباب العرب أو لتحسين متانة السلطات المحليّة العربيّة من الناحية الاقتصاديّة.
2. ضمان إجادّة اللغة العبريّة على مستوى جيد، علمًا بأنها حيوية للاندماج في المجتمع الإسرائيليّ. وقد وجد الكثير من الأبحاث أن إتقان اللغة العبريّة من شأنه التنبؤ بفرص الاندماج في دائرة العمل ومستوى الأجر، فيجب تعليم مهارات إتقان اللغة العبريّة من أصغر جيل ممكن.
3. التعامل الجذري مع أزمة السكن، التي تؤججها وتغذيها النزاعات الدائرة داخل المجتمع العربيّ. وبضمن ذلك، يجب معالجة سلسلة من العوائق، بدءًا بمشكلة التخطيط في البلدات العربيّة، وقضية تسجيل الأراضي والحصول على أئتمان للسكن (قروض الإسكان). يعاني هذا المجال من فشل بنيوي عميق، يعود إلى غياب ملكية الأصول والصعوبة في تسجيلها في ضوء ضرورة أخذ قروض الإسكان. يدور الحديث عن قضايا ذات أبعاد قضائيّة واقتصادية معقدة، والتي تستلزم العمل بين الوزارات وبين أصحاب المهن المختلفة. وعلى أي حال، لقد حان الوقت وأن الأوان لطرح حلول إبداعية في هذه المجالات، والتي ستعالج العوائق الأساسيّة لتسمح بإعادة تنظيم سوق الإسكان في المجتمع العربيّ.

هذا وتقود سلطة التطوير الاقتصاديّ الخاصّة بقطاع الأقليات في الحكومة نشاط التطوير الاقتصاديّ الاجتماعيّ ويوصي طاقم مدراء العامّين بالتركيز على القضايا المذكورة أعلاه، في ما يتصل بالخطة الحكوميّة المعنية بمعالجة الإجرام والعنف في إطار إجراءات التخطيط للخطة الخماسيّة القادمة، التي يتمّ الترويج لها في هذه الأيام.

ب. مواصلة تنفيذ خطة منع العنف داخل الأسرة

وجد طاقم مدراء العاميين أنه تم إنجاز عمل مهني وشامل في موضوع التعامل مع العنف داخل العائلة بل تم اتخاذ قرار حكومة في هذا الموضوع (القرار رقم 4439 من التاريخ الموافق 6.1.2019). لذا، فمن اللازم تطبيق الخطة تحت قيادة وزارة الرفاهية وحل العوائق التي تبطئ تطبيقها.

ت. احتواء مالي وإمكانية الوصول إلى الجهاز المصرفي

يشكل نشاط الجهات الإجرامية في المجتمع العربي، بالدرجة الأولى، مشروعًا اقتصاديًا هائلًا يبعث بأذعه إلى نطاق واسع من مجالات النشاط، سواء أكانت قانونية أو غير قانونية. حيث يشكل "الزيت في دواليب هذا المشروع" الأموال النقدية، التي تتيح إقامة النشاط بعيدًا عن أعين السلطات. لقد حدّد بنك إسرائيل موضوع الاحتواء المالي للوسط العربي ووسط الحريديم باعتباره مهمّة استراتيجية، يتطلّب تحقيقها اغتنام متكامل للجهات وأدوات وتخطيط على المدى البعيد، كما أنه يتصدّر جهود التفكير في هذا الموضوع بمشاركة الجهات الحكومية الإضافية. وبضمن ذلك، تجدر الإشارة كذلك إلى العلاقات مع السلطة الفلسطينية، فأدى الطرق لغسل الأموال النقدية التي تتراكم لدى الجهات الإجرامية تتمثل بتصديرها إلى مناطق السلطة الفلسطينية واستخدامها بشتى الطرق، مثل شراء العقارات أو مبادلتها بالذهب ونقلها إلى الأردن. طالما كان اللجوء إلى طريقة العمل هذه متاحًا، فإنّ التحفيز لمواصلة استخدام الأموال النقدية من خلال نشاط الجهات الإجرامية قد بقي، حتّى إذا تم تكثيف إجراءات تطبيق القانون بشكل ملموس من قبل سلطات الضريبة وغسل الأموال في إسرائيل. كما تروج في هذا المجتمع ظاهرة مبادلة الأموال (الأمر الذي يعود بين أمور أخرى إلى قلة عدد فروع البنوك). وللأسف، فإنّ قابلية اختراق المناطق الواقعة بين إسرائيل ويهودا والسامرة تجعل من الصعب محاربة الجريمة الخطيرة ومسبباتها بشكل فعّال. لكن وحتّى هذا الوقت من الصعب ضمان الموارد والوسائل الضرورية للتعامل مع ذلك. فمن الضروري إعادة التفكير وتناول هذه القضية لاحقًا.

ث. إغلاق الأماكن (الفتحات) في «خط التماس» الفاصل بين إسرائيل ويهودا والسامرة مع تعزيز المراقبة عند المعابر

تحمل قابلية اختراق المناطق الواقعة بين إسرائيل ويهودا والسامرة بين طياتها التداعيات من ناحية التهديدات الجنائية، إلى جانب الأمنية، نظرًا لكونها من العوامل الرئيسية المسببة للجريمة. وقد أنجزت هيئة الأمن القومي عملاً إداريًا في هذه القضايا حيث حوّلت توصياتها إلى مستوى صنّاع القرارات.



الفصل الرابع: مؤشرات لإنجاح الخطة

يسلط هذا التقرير «بشكل سطحي» الضوء على مدى تشابك وتعقيد ظاهرة الجريمة والعنف في المجتمع العربي، والذي يعود إلى مصادر عديدة، تتسم طريقة التعامل مع أي منها بمميزات الخاصة. وبالتالي فإن الخطة المقترحة هي بالغة التعقيد وغير سهلة على التطبيق. وتضمّ التوصيات الواسعة والمعقدة، وتتطلب استمرار التفكير والتعمّن، التي تنقسم بين جهات عديدة منها الوزارات الحكوميّة المختلفة، والسلطات المحليّة والهيئات القانونيّة.

قسم جوهرى وضرورى لإنجاح الخطة هو تحديد أهداف ومؤشرات واضحة، والتي ستسترشد بها كافة الجهات المشاركة. على أن يتم في ضوء هذه المؤشرات تقييم آليات العمل التي ستقام- على المستوى الحكومي وعلى المستوى المحلي- مدى نجاح الخطة على كافة مراحلها. حيث سيتسنى في ضوء هذه المؤشرات تحديث وتعديل عناصر الخطة على طول الطريق، إذا لزم الأمر. وتعلمنا التجربة السابقة أنه بدون مؤشرات النتيجة الواضحة، والقابلة للقياس والمفصلة فقد تفشل أكثر الخطط استثماراً ودقة.

من خلال هذه الخطة فإننا معنيون بالتركيز على مؤشرات الإنتاجية والنتيجة. وقد ترافق تلك كذلك مؤشرات عناصر الإنتاج، لكن من الجدير التأكيد على أن نجاح الخطة لا يمكن أن يتمثل فقط من خلال حجم الموارد التي خصّصت للوفاء بالمهام المختلفة، وإنما يجب النظر في نتيجة تخصيص هذه الموارد. لذا، يجب تقييم الخطة، بكافة مكوناتها، حسب مؤشرات الإنتاجية ومؤشرات النتيجة، التي سيتم تعريفها بشكل خاص بالنسبة لأي بند من قرار تطبيق الخطة، إذا تمّ اتخاذه.

وفي أعقاب تطبيق الخطة، نتطلع لمشاهدة تغيير إيجابي في مؤشرات الإنتاجية والنتيجة التالية (قد تكون هناك مؤشرات أخرى):

مؤشرات الإنتاجية

على المستوى القطري:

- إنشاء مراكز شرطة جديدة / إنشاء نقاط شرطة / تعزيز نقاط الشرطة.
- تجنيد رجال شرطة من المجتمع العربي.
- قيمة الممتلكات التي تمّ ضبطها ومصادرتها، مبلغ المال الذي تم تحويله إلى صناديق المصادرة (في إطار حملات لتطبيق القانون في المجال الاقتصادي وتطبيق القانون المتكامل).
- تحويل نشاط المناقصات إلى جهات فوق السلطة.
- إنشاء وتفعيل آلية بين وزارية لمتابعة تنفيذ الخطة.
- تشكيل وتشغيل طاقم توجيه للجهات القائمة على تطبيق القانون والوزارات الحكوميّة المختلفة.
- تطوير نموذج عمل لاكتشاف والمعالجة الوقائية للمراهقين الذين يُعتبرون عرضة للضلع في أحداث عنف.
- عدد المشاركين في خطط وقاية.

على المستوى المحليّ - البلديات:

- الشرطة البلديّة في السلطات المستوفية للمعايير.
- آلية تطبيق بلديّة.

مؤشرات النتيجة

سيتم قياسها على المستوى القطري وعلى المستوى المحلي- البلديات

- عدد ملفّات العنف والوسائل القتاليّة
- عدد أحداث إطلاق النار وحالات القتل.
- عدد البلاغات عن أحداث جودة الحياة، التي أدّت إلى أحداث رد شرطيّة.
- مستوى ثقة الجمهور العربيّ في الشرطة.
- عدد المخالفات المرتبكة بحق أصحاب المناصب.
- العنف في المدرسة- عدد الأحداث التي يتم الإبلاغ عنها- شعور الطلّاب بالحماية.
- نسبة الشباب الخاملين.
- نسبة التوظيف للرجال + نسبة التوظيف للشباب (18-24).
- نسبة الجريمة المتكررة (الاعتیاد على الجريمة) - مؤشّر على المستوى القطريّ. 45

45 تتضمن الخطة الاقتصادية لعام 2020 نية إعداد خطة استراتيجية حكوميّة شاملة لإعادة تأهيل السجّاء والسجينات المفرج عنهم. وسيتم تحديد من خلال هذه الخطة مؤشرات وأهداف تخفيف الجريمة المتكررة. وسيتم قياس هذه المعطيات مقارنة مع مجمل السكان وكذلك النظرة المقارنة بين اليهود وغير اليهود.

ملحق: العنف والجريمة في المجتمع العربي: تحليل ميدان السياسة من ناحية النظريات والأبحاث

الدكتورة يميمت ألفاسي، سلطة مكافحة العنف، والمخدرات والكحول، وزارة الأمن الداخلي

خلفية

خلال السنة الماضية وقعت في بلدات المجتمع العربي أحداث كثيرة ومروعة من العنف الخطير (إطلاق النار، القتل، مقابل الحماية وما شابه ذلك). وقد ألحقت هذه الأحداث ضررًا فادحًا سواء بدائرة الضالعين فيها أو من ناحية شعور الجمهور العربي برمته بالأمان. وقد رافق هذه الأحداث زعيق ألم ومطالبة ثاقبة من الجمهور العربي بالحصول على استجابة الدولة اللائقة للعنف الخطير والمساس بشعور السكان بالأمان.

هذا وأفضى تناول مسألة السياسة الحكوميّة، القدرة على الاستجابة الفعالة لمشكلة العنف الخطير في المجتمع العربي إلى دراسة حلول ووسائل موجودة وناقصة في ميدان السياسة، وكذلك إلى دراسة الآليات ذات الصلة بالوقاية من هذه الظاهرة والتعامل معها.

على مرّ السنين، لقد استثمرت دولة إسرائيل الموارد بل اعتمدت أدوات السياسة المختلفة بغية تعزيز رفاهية مواطنيها العرب. وهناك مجالات أو فئات مستهدفة حيث تُعدّ الفروقات فيها واسعة، وحيث باتت ضرورة القيام بمزيد من الاستثمار ملحة جدًا (مثل الاستثمار في البنى التحتية الحقيقية وفي الشباب الذين يفوق عمرهم الـ 18 عامًا). وفي المقابل، وبالإشارة إلى الأطفال والمراهقين، فإنّ المعطيات الواردة من الوزارات الحكوميّة تدل على الاستثمار الملموس والتمسك بالموارد، وعلى إنشاء آليات تطبيق تدخلية وعلى خطط عديدة ومتنوعة.

وبضمن كلّ الموارد والخطط المتوفرة من الأخرى تمييز الموارد عن الخدمات والخطط التي تُعنى أساسًا بالوقاية الأولية والشمولية. وعن الخطط والخدمات، التي يتمثل جوهرها في الوقاية الثانوية والانتقائية- بمعنى التعامل والاستجابة للفئات المستهدفة التي كانت متورّطة في العنف والجريمة بالفعل.

خلال الأشهر الأخيرة قاد قسم الحكم والاجتماع في مكتب رئيس الوزراء عمليّة مسح مع معطيات من وزارات حكوميّة مختلفة. هذا المستند يعرض صورة وضع وسائل الاستجابة والخدمات الحكوميّة المرتبطة بمنع العنف والجريمة. أو، من خلال محاولة تصنيفها وربطها بين البرامج الموجودة وبين مستويات مختلفة من الوقاية (الوقاية الأولية والثانوية الثلاثية). وثانيًا، الربط بين خريطة وسائل الاستجابة والخدمات الموجودة وبين الاتجاهات النظرية المختلفة لمنع العنف والجريمة: اتجاه الوقاية الاجتماعيّة، واتجاه الحصانة وتعزيز الصحة، واتجاه الوقاية الوضعية، واتجاه الوقاية التطويرية واتجاه معتمد على المجتمع.46

تكمن ميزة مثل هذا التحليل في القدرة على الربط بين الخطط والآليات في إسرائيل وهيئة المعرفة العالميّة، التي تدعم فعاليّة الاستراتيجيات المختلفة لمنع العنف والإجرام. بالإضافة إلى ذلك، يسمح النظر إلى مضمات السياسة من خلال مرآة الاتجاهات النظرية برؤية الفوائد والقيود المرتبطة بأي من الاتجاهات. بهذا الشكل، فإنّ أدوات السياسة لا تتعارض مع بعضها البعض، وإنّما تستكمل وتتيح صورة شاملة للتعامل ومنع العنف والجريمة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المستند لا يتناول إلا برامج وقائية بحيث أنه لا ينطوي على أدوات سياسة إضافية، تخصّ مستويات أخرى من التعامل مع ظاهرة العنف الخطير في المجتمع العربي، مثل تطبيق القانون والتشجيع.

46 هناك اتجاهات وقاية إضافية، مثل التدخلات المشتقة عن «الاقتصاد السلوكي»، لكن لا يوجد تعبير ملموس لها في مضمات السياسة، أو وزارة حكوميّة مناصرة إلى الاستراتيجية.



اتجاه الوقاية الاجتماعية

فرضيات أساسية

يفترض اتجاه الوقاية الاجتماعية بأن العنف والجريمة ظاهرتان تمثلان المشاكل الاجتماعية، وأنه ومن أجل منع العنف والجريمة يجب معالجة «جذر» هذه المشاكل التي يزدهر العنف والجريمة على أساسها. وحسب الاتجاه الاجتماعي فإنّ بنية الفرص في المجتمع تقلص نطاق الإمكانات المشروعة لتحقيق النجاح ضمن المجتمع، المتاحة أمام فئات سكانية معيّنة، ممّا يجعل الجريمة بديلاً سهلاً ومغرياً.

تشير الأبحاث التي تدعم فرضيات هذا الاتجاه إلى وجود صلة بين مستويات عدم المساواة ومستويات العنف والجريمة، وإلى ارتفاع معدّلات التورّط في الجريمة والعنف لدى الأقليات وإلى علاقة ما بين معدّلات البطالة والعنف والجريمة.

يوجه هذا الاتجاه مضمار السياسة صوب التركيز على معالجة مشاكل مثل عدم المساواة، والفقر، والإقصاء والقهر. وبناءً على ذلك، فإنّ البعض يعتبر الوقاية اتجاهاً يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية.

كيف سيبدو هذا الاتجاه في مضمار السياسة؟

يوجهنا هذا الاتجاه إلى تناول قضايا اجتماعية معقدة مثل الفقر، والبطالة وعدم المساواة. يدور الحديث عن مشاكل تتأثر بعوامل عديدة (العائلة، البنى التحتية، التربية والتعليم، التشريع، الثقافة وغيرها)، وكذلك بالتفاعل ما بين جهات مختلفة.

بموجب ذلك، فإنّ الاتجاه سيوجّهنا كذلك إلى الحلول المركبة والنظامية والتغيير الموازي في أبعاد مختلفة من السياسة (الاتجاه البيئي الاجتماعي).

الخطط الموجهة لتغييرات على مستويات مختلفة ومجالات مختلفة التي تؤثر على نفس المشكلة هي الخطط المعتمدة على مشاركة الوزارات الحكومية المختلفة والتنسيق فيما بينها.

قيود الاتجاه والزواية الانتقادية

- تعقيد التطبيق بسبب الحاجة إلى عمل موازٍ من الوزارات الحكومية المختلفة، مع مستويات مرتفعة من التنسيق بين الوزارات الحكومية. وفي بعض الأحيان من المطلوب إنشاء آلية جديدة تُعنى بتنسيق وقيادة مجمل الجهود.
- الحاجة إلى موارد عديدة، والتي يرتبط تخصيصها بتغيير الأولويات، أو إعادة تخصيص الموارد إلى الوزارات الحكومية/ قرارات الحكومة.
- يُتوقع الحصول على النتائج فقط على المدى البعيد (أحياناً بعد عشرات السنين).

منع العنف في المجتمع العربي في إسرائيل من وجهة نظر اتجاه الوقاية الاجتماعية

| وزارة حكومية رائدة | البرنامج | الماهية | حجم التطبيق في البلد ⁴⁷ | الاستثمار السنوي | ملاحظات |
|------------------------------------|--|--|---|---|---------|
| الرفاهية والخدمات الاجتماعية | «نوشميم ليرفاخا» «نتنفس الصعداء» «نوشميم لרווחה» | مرافقة العائلات التي تعاني من الفقر والإقصاء | 1,524 عائلة في 64 بلدة عربية ومختلطة | 120 مليون شيكل | |
| 922 | تطوير اقتصادي للأقليات | | كافة سلطات الأقليات | حوالي 3 مليارات شيكل (15 مليار شيكل على مدار خمس سنوات) | |
| الاقتصاد | مراكز «ريان» | تعزيز الاندماج في العمل | في 67 بلدة. منذ عام 1967 خدم البرنامج حوالي 50,000 مشارك | 40 مليون شيكل (200 مليون شيكل لخمس سنوات) | |
| البناء والإسكان | تسويق وحدات سكنية للمسنين | | 94 سلطة محلية | 504 ملايين شيكل لخمس سنوات (منذ 2016) | |

اتجاه الحصانة وتعزيز الصحة

فرضيات أساسية

اتجاه الحصانة وتعزيز الصحة هو اتجاه يركز على الخصائص، والظروف والحالات المرتبطة بالحدّ من ظاهرة العنف والجريمة وتقليل احتمال حدوث هذه الظواهر. ويدور الحديث بهذا الخصوص بدوائر حياتية مختلفة: الفرد، العائلة، الحارة، البلدة. يحوّل هذا الاتجاه الجهود من السعي للتعرف إلى الآفة وعلى عوامل الخطر إلى تلك «الأصول» والجهات التي من شأنها زيادة مناعة الفرد في المجتمع أمام المشاركة في أحداث العنف والجريمة.

وتشير الأبحاث التي تدعم هذا الاتجاه إلى وجود صلة بين التطوُّع والمشاركة الاجتماعية للشباب في مجتمعهم وبين المعدّلات الأقلّ لمشاركتهم في سلوكيات خطيرة وغير قانونية. كما وجد الباحثون أنّ قيام علاقات مع شخص بالغ مهمّ ويشكّل قدوة ومصدر دعم واستشارة (مثل المرشدين والمرشدين) إذ يُعتبر «عامل حصانة» بالغ الأهميّة. وقد أشارت أبحاث إضافية بروح هذا الاتجاه إلى متغيرات أخرى، ترتبط بالتخفيف من مشاركة الشباب في حوادث العنف والجريمة: «المهارات الحياتية»، والإشراف من قبل الوالدين والتواصل الجيد داخل العائلة، والانخراط في المدرسة، والقدر العالي من الانضباط الشخصي، والنظرة الإيجابية للذات، وصورة المستقبل الطبيعية والإيجابية وغير ذلك.

وتبرهن الأبحاث على أنّ تكوين وترسيخ «عوامل الحصانة» من خلال البرامج المبنية يرتبط بتخفيف أحداث العنف والجريمة. وبضمن هذه الأبحاث يجدر ذكر الأبحاث التي تدعم فعالية البرامج المدرسية التي تسمح للطلاب بكسب والتمرن على «المهارات الحياتية» ذات الصلة بالتحديات والمهام التطورية.

كيف سيبدو هذا الاتجاه في مضمار السياسة؟

سيوجّه هذا الاتجاه مضمار السياسة إلى خطط وأعمال الهدف العلني منها ليس بالضرورة الحدّ من العنف والجريمة، وإلى خطط تُعرّف أهدافها بمصطلحات إيجابية مثل تحقيق الذات، والمواطنة الجيدة والمساهمة في المجتمع.

47. ستُعرض من خلال الجدول فقط البرامج، التي يعكس حجم تطبيقها السياسة الحكومية. ولن تُعرض خطط بتمويل قطاع ثالث ولن تُعرض برامج تجريبية على انتشار بلدي محدود (أقل من 15 سلطة محلية، أقل من 1,000 مشارك).

قيود هذا الاتجاه والجانب الانتقادي

- علمًا بكون الموارد محدودة، فمن الصعب تحديد حدود المنع وأحيانًا من الصعب إثبات وجود صلة مباشرة بين استثمار الموارد وبين النتائج المتمثلة في تخفيف أحداث العنف والجريمة. وبشكل خاص، لا توجد من الأدلة التجريبية التي تدعم فرضية أن كافة برامج المؤسسات التربوية غير الرسمية أو البرامج الرياضية ترتبط بتقليل خطورة أن المشاركين فيها سيتورطون في العنف والجريمة.
- يفتقر الجمهور وصناع السياسة إلى اتجاه «يدعو الطفل باسمه» ويتيح استجابة مباشرة أكثر لمشاكل العنف والجريمة.

منع العنف والجريمة في المجتمع العربي في إسرائيل بمرآة اتجاه الحصانة وتعزيز الصحة

| وزارة حكوميّة رائدة | البرنامج | عبارة عن/ الماهيّة | حجم التطبيق في البلاد ⁴⁸ | الاستثمار السنويّ | ملاحظات |
|---|--|--|-------------------------------------|-------------------|---|
| الرفاهية والخدمات الاجتماعيّة | مراكز الوالدين- الأطفال- مسارات للوالديّة- "تتفيم ليهوروت" | مركز وورشات عمل لتدريب الوالدين ولمنح المهارات الأبوية (التواصل، الرعاية وما شابه ذلك) | 59 سلطة | 20 مليون شيكل | |
| وزارة التربية والتعليم | "أحم" | برنامج مرافقة واستشارة للمدارس، دورات تدريبية، غرف معلمين لدعم المناخ التربوي المتألي | | 2.65 ملايين شيكل | يتم توجيه الموارد إلى تشخيص المناخ المدرسيّ وتدريب طاقم المدرسة |
| وزارة التربية والتعليم، مديرية المجتمع والشباب | دورات لـ منهجية والشباب | دعم الدورات اللـ منهجية | 76 سلطة محليّة | 15 مليون شيكل | |
| وزارة التربية والتعليم، مديرية المجتمع والشباب | الحركات الشبابية | | 76 سلطة محليّة | 10.5 مليون شيكل | |
| وزارة التربية والتعليم، مديرية المجتمع والشباب | "إتجاريم" | دعم المؤسسات التربوية غير الرسميّة في السلطات المحليّة | 76 سلطة محليّة | 130 مليون شيكل | |
| وزارة الأمن الداخليّ، سلطة مكافحة العنف، المخدرات والكحول | مدربو الحماية | تعزيز حضور البالغين في المدارس | 70 بلدة | 8.1 ملايين شيكل | |
| وزارة الأمن الداخليّ، سلطة مكافحة العنف، المخدرات والكحول | مرشدو التسلية، والملاعب المضاءة | توسيع البدائل المتاحة على جميع الشباب في الحيز العام | 64 بلدة | 3.7 ملايين شيكل | |
| وزارة الأمن الداخليّ، سلطة مكافحة العنف، المخدرات والكحول | المنع في أقوات الفراغ | ورشات عمل، التزود بنشاط تربوي غير رسميّ، ترميم ملاعب رياضية، نشاط تسلية خلال الإجازات | 75 بلدة | 4.2 ملايين شيكل | |

48 ستُعرض من خلال الجدول فقط البرامج التي يعكس حجم تطبيقها السياسة الحكوميّة. ولن تُعرض خطط بتمويل قطاع ثالث ولن تُعرض برامج تجريبية على انتشار بلدي محدود (أقل من 15 سلطة محليّة، أقل من 1,000 مشارك).

اتّجاه المنع الوضعي

فرضيات أساسية

تميل مشاكل الجريمة والعنف للتركيز على ساحات معيّنة في المنطقة. حسب اللغة المتّبعة في علم الجريمة والشرطة تتم تسميتها عادةً بساحات «النقاط الساخنة». بموجب ذلك، من المهم تحويل الأنظار إلى خصائص الفرد أو المجموعة الاجتماعية التي ينتمي إليها وخصائص المكان حيث يتم ارتكاب المخالفات.

ويدعي هذا الاتجاه إلى عدة استراتيجيات تبتغي تفليس الفرص والتأثير على خصائص المكان/الوقع حيث تحدث أحداث عنيفة وغير قانونية:

- تقليص الربح المتوقّع من ارتكاب المخالفة
- زيادة فرصة القبض على المجرمين
- تكثيف الجهد الذي يجب بذله في ارتكاب المخالفة
- منع التحفيزات
- إزالة الحجج

ينطوي هذا الاتجاه بين طياته التطرّق إلى إمكانيّة التخطيط مسبقًا للأماكن العامة التي تزيد مدى «المراقبة الطبيعية» للتصرّف غير الاجتماعيّ وتحول دون الجريمة.

تشير الأبحاث الداعمة لفعاليّة الاتجاه إلى فعاليّة التدخّلات في المحيط الحقيقي وفي تخفيض الجريمة ومخالفات العنف: زيادة «ظهور» المناطق حيث يراد منع الجريمة، وإضافة الإنارة، وتثبيت وسائل الحماية، واستخدام الكاميرات في الحيز العام وزيادة حضور الشرطة.

كيف سيبدو الاتجاه في مضمار السياسة؟

يدعو هذا الاتجاه إلى تخصيص موارد الوقاية وتطبيق القانون بناءً على معطيات تخصّ أماكن وأوقات ارتكاب الأحداث (وليس بناءً على خصائص الخطر الخاصّة بالفئة السكّانية).

خلال السنوات الأخيرة تعزّزت مكانة الوسائل التكنولوجية في الحماية، حيث اعتمدت الكثير من الحكومات استخدام كاميرات بدائرة مغلقة وغيرها من الوسائل لُدجل الردع، والوقاية وتطبيق القانون.

تكمن ميزات هذا الاتجاه في الصلة الواضحة والمباشرة بين التدخّل وبين المشاكل وقدرتها على أن تولد نتائج في غضون فترة زمنية وجيزة.

قيود هذا الاتجاه والجانب الانتقاديّ

- تركيز الجهد على الكاميرات والوسائل التكنولوجية قد يجعل الحيز العام غريبًا («الأخ الأكبر»).
- قد يلهي هذا الاتجاه أنظار العامة عن جذور المشاكل الاجتماعية.

منع الجريمة في المجتمع العربي في إسرائيل بنظر اتجاه المنع الوضعي

| ملاحظات | الاستثمار السنوي | حجم التطبيق في البلاد ⁴⁹ | المهية | البرنامج | وزارة حكومية رائدة |
|--|--------------------------------|-------------------------------------|-------------------------|---------------------------|--|
| بعض البلديات تتلقى الاستجابة من خلال مراكز اقليمية، يتوفر في بعضها "بؤرة ناظرة" مستقلة. هناك بلدات حيث لا يتم تصوير إلا بضعة مواقع، حيث يكون نشرها بشكل محدود للغاية | 7.2 ملايين شيكل - حتى عام 2019 | 62 بلدة- نحو 1,500 كاميرا | كاميرات في الحيّز العام | مراكز رؤية "موكديم روئيم" | وزارة الأمن الداخلي، سلطة مكافحة العنف، المخدرات والكحول |

اتجاه المنع المستند إلى المجتمع

فرضيات أساسية

يركز هذا الاتجاه على ميزات التعامل مع المشاكل الاجتماعية استنادًا إلى موقع جغرافي محدد، حيث يدور الحديث غالبًا في المدينة، أو البلدة أو الحارة.

تتم ترجمة الفرضيات الأساسية على المستوى العملي من خلال طريقتين رئيسيتين، واللتين تنسجمان مع بعضهما البعض.

منع يستهدف منطقة محددة -

يستهدف المنع وحدة التدخل التابعة للمدينة/ البلدة/ الحارة. تفيد هذه الفرضية أنّ الحكم المحلي قادر على مواجهة العنف والجريمة بأكثر الأشكال فعاليةً.

يشير الاتجاه إلى الميزات النسبية المرتبطة بالحكم المحلي في ما يتعلق بالتعامل مع المشاكل الاجتماعية: أسهل بكثير من التنسيق بين القطاعات المختلفة، الملزمة بلعب دور في التدخل، والتعرف الأفضل إلى خصائص العنف والجريمة في السياق المحلي، والميل للـ «مساءلة» الأكبر تجاه النتائج، والمسؤولية عن الخدمات التي من شأنها أن تصل إلى جميع المواطنين وغير ذلك.

المنع المبني على قوات المجتمع -

يقضي هذا الاتجاه بناء جهود المنع والتعامل مع جهات الحضانة المجتمعية وعلى الخصائص غير الرسمية للمجتمع: الأعراف الاجتماعية، مدى «كثافة» العلاقات الاجتماعية بين السكان («رأس المال الاجتماعي»)، واستعداد السكان للتجنّد في سبيل المصالح المشتركة («التوليد الجماعي»)، ومدى تفعيل طرق المراقبة الاجتماعية غير الرسمية وغير ذلك.

49 ستُعرض من خلال الجدول فقط البرامج، التي يعكس حجم تطبيقها السياسة الحكومية. ولن تُعرض خطط بتمويل قطاع ثالث ولن تُعرض برامج تجريبية على انتشار بلدي محدود (أقل من 15 سلطة محلية، أقل من 1,000 مشارك).

يدور الحديث عن اتجاه حقق رواجًا كبيرًا حول العالم وداخل البلاد. حيث تدعم هذا الاتجاه معطيات تدلّ على حجم خطورة مشاكل العنف والجريمة بين البلديات والمدن والأحياء المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الهيئة البحثية التي تشير إلى فعالية الاتجاه تتضمن أبحاثًا تشير إلى علاقات بين متغيرات أمثال رأس المال الاجتماعي، والتوليد الجماعي، والانتماء إلى المجتمع والمراقبة الاجتماعية غير الرسمية وبين متغيرات أمثال العنف، الجريمة وضلوع الشباب في سلوكيات غير صحيّة وغير قانونية.

كيف سيبدو هذا الاتجاه في مضمار السياسة؟

ستكون التدخلات بروح هذا الاتجاه موجّهة لدعم ومراعاة الحكم المحليّ ذي الجهوية للمنع والقدرة العالية على التعامل مع العنف والجريمة. وبموجب ذلك، سيتجسد تطبيق هذا الاتجاه من خلال إنشاء آليات محلية أمثال اللجان/ الائتلافات المحلية، وتدريب «الشخصيات المحورية» ضمن المجتمع/ البلدة وجمع معلومات عن المشاكل الاجتماعية، وتعيين مسؤول عن البلدة، يتولّى قيادة العمليات والبرامج، وتخصيص موارد للتدخلات وغير ذلك.

كما سيبتغي هذا الاتجاه تشخيص، وترسيخ وخلق آليات تتيح مشاركة السكّان في التعامل مع العنف والجريمة- بدءًا بمشاركة السكّان في تحديد المشكلة وفي تحديد الأولويات وسبل النشاط، وكذلك من خلال زيادة الإشراف على الأطفال والمراهقين، وتعزيز ظهور الأعراف التي تحرم على العنف والجريمة وغير ذلك.

سيتجسد هذا الاتجاه في مضمار السياسة من خلال تطبيق مبادئ واستراتيجيات العمل الجماعي، الموجه لتحقيق أهداف منع الجريمة والعنف.

قيود هذا الاتجاه والجانب الانتقاديّ

- يجب أن تأخذ التدخلات بروح هذا الاتجاه في الحسبان التباين الموجود في قدرات وفي استعداد الشخصيات العامة على مستوى السلطة المحلية لمنع العنف والجريمة. يجب الاستجابة لسكّان السلطات المحلية حيث لا يتم تجنيد الشخصيات العامة بشكل ملحوظ لمنع العنف أو التي تواجه عوائق تحول دون استنفاد الإمكانيات الكامنة في هذا الاتجاه.
- لا تتم ترجمة «رأس المال الاجتماعي» والمراقبة الاجتماعية دائمًا للمحصلات الاجتماعية المرجوة.
- البعض يخاف من أن التركيز الذي يتم وضعه على دور السكّان في منع الظاهرة سيحوّل الأنظار عن مسؤوليّة الوزارات الحكومية، وخاصة الشرطة. كما يراود البعض الخوف من أن التركيز على دور المجتمع في التأثير على المشكلة قد يلقي بالمسؤولية على عواتق الأشخاص الذين يعانون حاليًا من العنف والجريمة.

منع العنف والجريمة في المجتمع العربي في إسرائيل بمرآة اتجاه المنع المستند إلى المجتمع

| وزارة حكوميّة رائدة | البرنامج | عبارة عن/ المهامية | حجم التطبيق في البلاد 50 | الاستثمار السنوي | ملاحظات |
|---|--|---|--|-------------------|--|
| الرفاهية والخدمات الاجتماعيّة | "360" | تكوين بنية تحتية بلدية منسقة ومعتمدة على بيانات خاصة بأطفال ومراهقين في خطر. مديرية بلدية، لجان بلدية وعمليات عمل | كافة السلطات المحليّة والعربيّة | 7.4 ملايين شيكل | إلى جانب الموارد الموزعة على البرامج، فإن البرنامج يكون بل يعزز البنى التحتية التنظيمية محلياً |
| الرفاهية والخدمات الاجتماعيّة | وحدات التطوع | تجنيد، تدريب، تعيين وتعزيز المتطوعين حول المبادرات المختلفة | 23 سلطة محليّة | 200,000 شيكل جديد | معظم مبادرات التطوع لا تتناول مباشرة العنف/ الجريمة |
| الرفاهية والخدمات الاجتماعيّة | مراكز الصلح والحوار المجتمعيّ | فض النزاعات بطرق الحوار وتسوية النزاعات، وتفعيل المتطوعين في مجالات الصلح | 18 سلطة محليّة (11 مركزاً موجوداً، و7 مراكز قيد الإنشاء) | 2 مليون شيكل | |
| وزارة الأمن الداخليّ | سلطة مكافحة العنف، والمخدرات والكحول | الاستثمار في آليات التسوية: مديرية بلدية، عقد لجان بلدية، عمليات مسح وإعداد خطط | كافة بلدات المجتمع العربيّ | 9 ملايين شيكل | |
| وزارة الأمن الداخليّ، الشرطة | الشرطة المجتمعيّة | مبادرات مختلفة تُعنى بتعزيز الصلة والثقة بين الشرطة والسكان | مأمورون مجتمعيّون ينشطون في كافة البلدات. هناك مقر قيادة في 110 بلدات/ محطات | | |
| وزارة الأمن الداخليّ، سلطة مكافحة العنف، المخدرات والكحول | مأمور شؤون اجتماعيّة، مسؤول عن المجتمع | الدور يتحول حول اغتنام السكان لإنجاز مبادرات تمنع العنف، لكنه يفتقر إلى التطبيق | 70 بلدة | 2 ملايين شيكل | معظم الأنشطة لا تتناول العنف والجريمة بشكل مباشر |

المنع حسب الاتجاه التطوّري

تقضي الفرضية الأساسية ضمن اتجاه المنع التطوّري بأنه يمكن منع مشاكل حينما يتم توجيه التدخّل صوب النقطة الزمنية حيث لم تنكشف الجهة المستهدفة بعد على المشكلة أو طورت أي أعراض.

أحد أشكال هذا الاتجاه الرئيسيّ هو البرامج المخصّصة للأطفال الرضع ووالديهم.

تدلّ الأبحاث العديدة التي لا تحصى والمثبتة على أن الاستثمار في تقديم استجابة نوعية للاحتياجات التطوّرية الخاصة بأطفال رضع خلال سنوات حياتهم الأولى يرتبط بنطاق واسع من النتائج المرجوة، ومن ضمنها تخفيف الخطر إلى حدّ ملموس، علماً بأن الأطفال الصغار سيتورّطون في الجريمة حينما يكبرون. وقد أشار الباحثون إلى أن قدر جهوية الأطفال للصف الأوّل يتنبأ بنتائج تطوّرية عديدة ومرغوب بها مستقبلاً، ومن بينها الميل للضلع في الجريمة.

50 ستُعرض من خلال الجدول فقط البرامج، التي يعكس حجم تطبيقها السياسة الحكوميّة. ولن تُعرض خطط بتمويل قطاع ثالث ولن تُعرض برامج تجريبية على انتشار بلدي محدود (أقل من 15 سلطة محليّة، أقل من 1,000 مشارك).

تشمل الأبحاث الجارية في هذا المجال أبحاثاً تحدّد كميّة نتائج الاستثمار في التّدخلات خلال العمر الصغير للربح العائد. تنطوي هذه الأبحاث كذلك على مقارنة بين مستويات الربح العائد جراء التّدخلات المخصّصة للفئات العمريّة المختلفة (الأطفال الصغار، المدرسة الابتدائية، المدرسة الثانوية، الشباب). حيث تدلّ هذه المقارنة على أنه طالما نُفذ التّدخل في عمر مبكر، زادت نسبة كلفة الاستثمار مقابل كلفة الفائدة.

كيف سيبدو هذا الاتجاه في مضمار السياسة؟

سيؤجّهنا هذا الاتجاه إلى تفعيل برامج مخصصة للأطفال الرضع، أحياناً مع استخدام التدريب والأدوات لوالدين من أجل الاستجابة للاحتياجات التطوّرية الخاصّة بالطفل (التغذية، الصحّة، المراقبة، الدراسة وغيرها). على أن يتم توجيه الاستثمار بشكل خاصّ لكي يمتح الطفل المهارات الدراسيّة والاجتماعيّة التي ستضمن جهوزيته للصفّ الأوّل.

قيود هذا الاتجاه والجانب الانتقاديّ

- سيجد الانخفاض المتوقّع في أحجام العنف والجريمة تعبيرها فقط بعد فترة طويلة، تستغرق عشر سنوات على الأقلّ.
- في سياق السياسة الحكوميّة في إسرائيل، تجدر الإشارة إلى غياب وزارة حكوميّة تملك البنى التحتية المناسبة و/أو تحديد المسؤوليّات، المناسبة لقيادة التّدخلات خلال السنوات الأولى من العمر.

منع العنف والجريمة في المجتمع العربيّ في إسرائيل بمرآة اتجاه المنع التطوّريّ

| ملاحظات | الاستثمار السنوي | حجم التطبيق في البلاد ⁵¹ | عبارة عن/ الماهية | البرنامج |
|---------|------------------|-------------------------------------|--|-------------------------------|
| | 3.8 ملايين شيكل | 32 سلطة محليّة | برنامج تدخّل مخصّص للأطفال يجدون صعوبة في التكيف لآطر تربويّة خلال العمر الصغير | ”معجان מעגן“ |
| | 3.7 ملايين شيكل | 17 سلطة محليّة | العثور والعلاج المبكر للأطفال الرضع الذين يتعرّضون لخطر تطوّر في المجال الحركي، والعاطفي واللغوي | وحدة التطوّر المجتمعيّ |
| | 2.3 ملايين شيكل | 24 سلطة محليّة | مركز يجمع تحت لوائه خدمات الوقاية، والإغناء، ومعالجة الأطفال الصغار ووالديهم | مراكز للأطفال الصغار |
| | 1.2 مليون شيكل | 35 سلطة محليّة | دعم التطوّر السليم للأطفال الصغار ودعم الأبناء الوالدي، مع الاستجابة المكثفة المتكاملة في الإبطار وفي منزل العائلة من خلال إتاحة غلاف واسع من الوسائل التي يوظفها طاقم متعدد المهن | الغلاف الناعم |
| | 3 ملايين شيكل | 55 سلطة محليّة | إنشاء ”زاوية لعب“ متاحة للوالدين والأطفال في خطر. تدريب الوالدين على استخدام اللعبة باعتبارها أداة تطوّرية. | اللعبة باعتبارها أداة تطوّرية |

⁵¹ ستُعرض من خلال الجدول فقط البرامج، التي يعكس حجم تطبيقها السياسة الحكوميّة. ولن تُعرض خطط بتمويل قطاع ثالث ولن تُعرض برامج تجريبية على انتشار بلدي محدود (أقل من 15 سلطة محليّة، أقل من 1,000 مشارك).

المنع الثانوي/ المنع الانتقائي

- لقد استثمرت دولة إسرائيل على مرّ السنين الكثير من الموارد المخصصة للأطفال والمراهقين في خطر. حيث حُصص بعض الخدمات والبرامج في المجال للأطفال ومراهقين كانوا ضالعين بالفعل في سلوكيات عنيفة أو غير شرعية و/أو في سلوكيات أخرى ارتبطت بمستويات عالية من الخطر، مثل التسرّب من الأطر التربوية.
- تدرج ضمن هذا الجدول فقط البرامج المخصصة للأطفال والمراهقين في خطر (حتى عمر 18 عامًا).
 - لا ترد ضمن الجدول برامج مخصصة لفئة مستهدفة بالغة وضالعة في أعمال عنف (مكتب مراقب سلوك البالغين، مأمور الشؤون الاجتماعية لدى الشرطة وما شابه ذلك).

| وزارة حكوميّة رائدة | البرنامج | عبارة عن/ المهامية | حجم التطبيق في البلاد ⁵² | الاستثمار السنوي | ملاحظات |
|------------------------------|---|--|-------------------------------------|--|---------|
| الرفاهية والخدمات الاجتماعية | ”ميفتان“، ”ميتار“ | أطر تربوية للمراهقين المتسرّبين ذوي خصائص الخطر المختلفة | 16 سلطة محليّة (يشمل القدس الشرقية) | 7.2 ملايين شيكل | |
| الرفاهية والخدمات الاجتماعية | برامج تدخّل للمراهقين المخالفين للقانون من خلال مكتب مراقب السلوك | مجموعة من برامج التدخّل مثل سيكوييم، تسيديك مثالي | 3 سلطات مختلطة + 4 سلطات عربية | 7 ملايين شيكل لكافة البرامج- معظمها في البلديات اليهودية | |
| الرفاهية والخدمات الاجتماعية | مدارس داخلية ومراكز ذكية | أطر نهائية في المجتمع للأطفال في خطر | حوالي 60 سلطة | مدارس داخلية ومراكز ذكية في الوسط العربي- 4 ملايين شيكل | |
| الرفاهية والخدمات الاجتماعية | مراكز علاج ومجموعات علاج للقاصرين الذين تعرّضوا للتحرش الجنسيّ | | | 5 ملايين شيكل | |
| الرفاهية والخدمات الاجتماعية | نوادي لشباب وشابات في خطر وضيق | ”بيوت دفيئة“ وأطر إضافية لجمهور الهدف في خطر ضمن المجتمع | | | |
| وزارة التربية والتعليم | دعم المراهقين | مراكز تقدّم دورات استكمال الدراسة وقيادة تدخلات جماعية وفردية للمراهقين المتسرّبين | 30 سلطة | 50 مليون شيكل | |
| | غرف الهدوء | مراكز مدرسيّة لطلاب في خطر | 52 سلطة | 12 مليون شيكل | |
| وزارة التربية والتعليم | صفوف مبار | | | 74 مليون شيكل | |
| وزارة التربية والتعليم | التربية التكنولوجية | مراكز التربية التكنولوجية | 19 سلطة | 211 مليون شيكل | |
| وزارة التربية والتعليم | ميلا | تدخّل جماعي للمراهقين المخالفين للقانون بمرافقة الشرطة المجتمعية | | | |

⁵² ستُعرض من خلال الجدول فقط البرامج، التي يعكس حجم تطبيقها السياسة الحكومية. ولن تُعرض خطط بتمويل قطاع ثالث ولن تُعرض برامج تجريبية على انتشار بلدي محدود (أقل من 15 سلطة محلية، أقل من 1,000 مشارك).



